

الفصل الثالث

من تحديات التنمية فى الوطن العربى

- (١) التعليم العربى : الواقع والمستقبل
- (٢) قراءة فى كتاب « مفترق الطرق » للدكتور حسين كامل بهاء الدين
- (٣) المحور الثقافى فى سياق التنمية المستدامة
- (٤) بين نزعات القطرية وفرض الديمقراطية بالقوة

obeikanadi.com

(١) التعليم العربي : الواقع والمستقبل

سوف نلجأ في هذه الورقة إلى إطلالة عامة توثيقية على واقع التعليم العربي، مع نظرة معيارية لتوجهات تعليم المستقبل ، ونظراً لاستحالة الإمامة بمختلف جوانب الموضوع أو حتى بمحاوره الرئيسية ، يقتضى الأمر أن نركز على بعض الجوانب والمشكلات والقضايا التي نعتبرها ذات أثر مضاعف ، كما يقول الاقتصاديون ، مما يمتد أثرها إلى التدافع والحركة والتطور في كثير من العناصر الأخرى لمنظومة التعليم ، في سياق مجتمعي متحرك ومركب ومعقد .

والواقع أننا نعيش مرحلة تاريخية ، فرضت ما تشهده من ثورات معرفية وتكنولوجية واتصالية ، إلى خضوع كل مؤسسات المجتمع للمراجعة والتساؤل . وتكمن حتمية عملية المراجعة والتطوير والتعبير إلى أن معظم مؤسساتنا المجتمعية كانت وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية اقتضتها مطالب الحداثة ، وبناء ما عرف بالدولة العصرية ، وإقامة المصانع وتكوين الصفوة من أبناء المجتمع ، وهيمنة الدولة بصور متنوعة على سيرورة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والاستهلاكية ، مع قدر قليل يتفاوت وزنه من المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار وتوجهات المسار في حياة المجتمع والبشر . والخلاصة تتمثل في أن مؤسساتنا أصبحت أقل كفاءة وقدرة وجوده في أداء وظائفها المجتمعية في إطار مواجهة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية .

السياق المجتمعي الراهن :

والواقع أننا لسنا أول جيل في تاريخ أمتنا ، نمره التحديات وتدفعه إلى مراجعة وتطوير مؤسساته ، ومن بينها المؤسسة أو المنظومة التعليمية. وإذا كنا قد سعينا إلى التعامل مع كبرى المتغيرات التحديثية عن طريق الاقتداء والنقل والمواءمة والإصلاحات

الجزئية أو الشكلية ، إلا أن حجم متغيرات اليوم والغد ونوعيتها وتلاحقها فيما عرف بعمليات العمولة وثورتها، تتطلب تعامل أكثر جسارة، وأوسع تحركاً ، وأعمق تحولاً ، وأشد تنافساً من أجل البقاء والنماء. نحن أمام مجموعة متشابكة من المتغيرات تتداخل فيها المخاطر المقلقة مع الفرص الواعدة . وتلك هي :

- (١) الثورات العلمية .
- (٢) والتكنولوجية وامتداداتها إلى :
- (٣) ثورة الاتصالات .
- (٤) والثورة المعرفية .
- (٥) وثورة اقتصادية نجمت عن نظام رأسمالى تحكمه سوق عالمية موحدة فى مجالات السلع والخدمات والمال والموارد. ومن أهمها مجال الطاقة الجديدة والمتجددة .. أضف إلى ذلك :

- (٦) ثورة سياسية يفرض فيها القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها أحياناً) الإمبريالية، ولو بالقوة العسكرية على دول العالم النامى لخدمة مصالحه.
- (٧) ثورة اجتماعية تضغط على مزيد من المشاركة الديمقراطية فى إدارة الدولة والمجتمع، وإتاحة مساحة أوسع وأرحب ؛ لكى تترسخ قواعد التنظيمات المدنية غير الحكومية فى البنية الديمقراطية وتفاعلاتها المجتمعية . ومع هذه الثورة الاجتماعية يتعالى النداء إلى ترسيخ حقوق الإنسان التى أقرتها الشرائع السماوية ، كما أقرتها مختلف وثائق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، فضلاً عن المنظمات العربية الإقليمية.

- (٨) تأتى المفاهيم والقضايا الجديدة فيما يتصل بسلامة البيئة وإصباحها وحمايتها من التلوث ، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات وممارسات عملية التنمية المستدامة .

تلكم هى كتلة ذات أبعاد متعددة من زخم المتغيرات ، التى تواجهها مؤسساتنا، ومن بينها المؤسسة التعليمية ، وهى ما يؤكد أننا إزاء تحديات مغايرة لما شهدته ساحة الأمة العربية خلال تاريخها الحديث. ومن أجل المقارنة تاريخياً نُذكر بتحديات الصدمة الحضارية فى القرن

التاسع عشر ، وما تبعها من بدايات تحديث الدولة ومؤسساتها ، ثم معارك الاستقلال من الاحتلال الأجنبي بكل عنفها وتضحياتها ، ثم تداعيات الحرب العالمية وبخاصة الحرب العالمية الثانية قبيل منتصف هذا القرن وتداعياتها السياسية والاجتماعية .

وما أن تسعى الأمة العربية لتلقف أنفاسها حتى يحتل الصهاينة بقعة من أرض الوطن في فلسطين لإنشاء دولة إسرائيل ، ويحدث الصراع العربي الإسرائيلي ، ويستمر احتلال الأرض الفلسطينية حتى اليوم بقوة الطائرات والدبابات والصواريخ وكافة الأسلحة الحديثة . ولا ننسى تلك المتغيرات المهمة التي شهدتها الأرض العربية من خلال الفورة النفطية والارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط لحوالى عقد من الزمان ، كما لا بد لنا من تذكر تحديثات الصراع الأيديولوجى وتوتراته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات.. ثم محاولات إعادة الهيكلة الاقتصادية ومؤسساتها لتندمج في السوق الرأسمالية العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى سابقاً، وتفتته إلى عدة دول .

والمستعرض لتلك العوامل أو التحديات يجد أنها جاءت متتابعة أحياناً ومتقطعة أحياناً أخرى ، ومتباينة في حدتها ، في حين أن المتغيرات والتحديات التي نضطرب فيها ومعها اليوم جاءت كما لو كانت محتشدة لتنتقل دفعة واحدة متلاحقة ومتداخلة وحادة . وكانت استجابتنا للتحديات الماضية عن طريق الاحتذاء أو الاستعارة أو الابتلاع ، والتفاعل الإيجابي مع توجهاتها ، انبهاراً وفخاراً ، أو إنكاراً وعدم اكتراث أو مقاومة ، مع محاولة لإحياء ما يقابل تلك التوجهات الوافدة من تراث السلف وثقافتهم. لكن المواجهة الفعالة والحديثة لزخم المتغيرات العولمية التي نعيشها لا يمكن أن يتم بنفس الأسلوب ونهج التفاعل . وإذا كنا قد كسبنا قليلاً وخسرنا كثيراً من جراء المنهج الذى اتبعناه في مواجهة المتغيرات التحديثية والصراعية السابقة ، إلا أننا مع العولة الزاحفة الطاغية ، علينا أن نكون أكثر وعياً ، وأوسع حكمة حتى لا تجرفنا تياراتها العاصفة ، وتدهمنا مخاطرهما الساحقة ، ويضيع منا كل ما يمكن أن نفيده من فرصها العلمية والتكنولوجية وخبراتها الإدارية والتنظيمية. وسوف تحتلط أعباء المراحل السابقة من تاريخنا وقضاياه ، التي لم تحسم بعد لتضاعف من أحمال الوطن والمواطن في التطلع إلى حياة أفضل في إطار مجتمع عالمى إنسانى .

بين العولمة والمنظومة التعليمية :

نستعرض فيما يلي مواطن التفاعل الأساسية بين الرصيد الثقافى العولمى الراهن والمنظومة التعليمية :

١ - ولعل أهم ما ترسخ من مقومات هذا الرصيد الأهمية البالغة لدور العنصر البشرى باعتباره ليس مجرد الموظف للثروة أو الموزع أو المستثمر لها ، بل هو إلى جانب ذلك خالق الثروة ومنتجها عن طريق ابتداع المعرفة العلمية وتطبيقها التكنولوجية، وعن طريق الحفاظ عليها وتوصيلها ونشرها وتمثلها وتطبيقها وتوظيفها، فضلاً عن إعادة إنتاجها وإنتاج الجديد والمتجدد من تلك المعارف . ومن هنا تبحىء وظيفة النظام التعليمى فى تكوين الرصيد المعرفى وتجيده ونقله وتدفعه عبر الأجيال المتلاحقة .

ومن هنا أيضاً يمثل التعليم الأداة التى تعمل على تراكم الرصيد المعرفى وخبراته وبحوثه فى مقابل الرصيد من رأس المال المادى وموارده الطبيعية. ومع التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل فى تيارات الموجه الثالثة ، أصبحت المعرفة أهم عنصر بل وأعلى عنصر من عناصر إنتاج السلع والخدمات ، وبذلك أزاح دور عوامل الإنتاج الأخرى كـرأس المال المادى أو الطبيعى أو المالى ، أو حجم قوة العمل ، أو الأرض إلى مراتب تالية فى الأهمية وفى الميزة النسبية. ولم يكن غريباً أن يتحدث الباحثون عن مقومات التنمية فلا يشيرون فحسب إلى ما سموه بنمو الناتج المحلى أو القومى الإجمالى من السلع والخدمات ، بل ازداد اهتمامهم بنمو الرصيد المعرفى القومى ، وفى القلب منه الذخيرة العلمية والتكنولوجية .

٢ - ومن ثم فإن التوظيف الكثيف للموارد العلمية وما ترتب عليه من تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية والبرمجيات الإلكترونية ، قد غدا ضرورة ملحة فى تطوير مناهج التعليم ، فضلاً عن الإفادة منها فى نشر التعليم من خلال المنظومة التكنولوجية للتعليم عن بعد .

٣ - وفى هذا السياق العولمى الذى تسوده الهجمة السياسية والهجمة الثقافية للقوى الغالبة والمسيطره على الساحة الكونية ، تجد المنظومة التعليمية نفسها مركزة على

ثقافة الانتماء والولاء في مواجهة ثقافة الاستعلاء أو التهوين من قدراتنا ومدركاتنا وقيمنا الثقافية. ومن ثم.. فإن على السياسات التعليمية أن تُحذّر من أن يكون اندفاعها نحو إدخال التكنولوجيا وتوظيفها في التعليم على حساب التغاضى أو التجاهل عن الأهداف " المقدسة " للمنظومة التعليمية المرتبطة بتأسيس ودعم وتطوير القيم والمعاني للثقافة المشتركة في إطارها العولمية وأصولها المحلية في الثقافة العربية . هذا مع مرونة في تنوع مساراتها وتعبيراتها عبر الزمان والمكان ، إذ الحاصل أنه لا توجد مؤسسة أخرى تتولى بصورة مباشرة تلك المسؤولية في تنشئة الأجيال . وتدعو هذه الثقافة المشتركة إلى الحوار ، واحترام الرأى الآخر ، والالتزام بقيم الصدق والأمانة وحرية التعبير ؛ من أجل الوصول إلى الوفاق العام في تقرير مصائر المجتمع وتصاريف أموره . ويتعاضم بذلك التركيز على أهمية التزود بمعايير القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحرية الأكاديمية . وهذه الأبعاد القيمية والاجتماعية تمثل شرطاً ضرورياً للإبداع وإنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة، دون خوف أو تهديد أو قهر مجتمعى من أى سلطة من سلطاته . وبمعونة التكنولوجيا ومعداتها الصلدة وبرامجها الرخوة ، يستطيع التعليم أن يعد أجيالاً عربية قادرة على صناعة مستقبلها وواقعة من سداد مساعيها في التنمية ومسارات التقدم .

٤ - ومع السوق الطليقة الموحدة تجدد المنظومة التعليمية نفسها في حاجة إلى مراجعة مناهجها ومهاراتها ، التى يكتسبها الطلاب خلال عمليات التعليم والتعلم . وهنا تقتضى المنافسة فى إنتاج السلع والخدمات وصولها إلى المواصفات العالمية، مما يترتب عليه أن تكون المعارف والقدرات التى يزود بها الطالب متمشية ومتسقة مع مستويات التكوين العلمى والثقافى فى الدول الصناعية المتقدمة. ومن بين شروط هذا التكوين للطلاب من خلال مستويات المعرفة العالمية الإمام الكافى والتام أحياناً باللغة الإنجليزية ومهارات توظيف تكنولوجيا المعلوماتية. ومن ثم فإن معايير الجودة الشاملة تحكم مجمل مكونات العملية التعليمية ، بنيةً ومناهج وطرقاً وتخطيطاً وتقويماً وتطويراً مستمراً فى ضوء احتياجات المتغيرات العالمية ، وبخاصة

مقتضيات سوق العمل والتطور التكنولوجي ، ومقتضيات الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية .

٥ - ومع التوجه نحو ديمقراطية المشاركة في صنع القرار واتخاذاً بديلاً عن مركزية القرار ونظام السياسة الشمولى ، يبرز دور مختلف القوى والنخب الاجتماعية والثقافية في رسم سياسة التعليم وإدارته وتقويم مسيرته. كما يبرز دور القطاع الخاص في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات. ومع الخطاب الرسمى المتمزم بديمقراطية التعليم ، ومع هذا الدور المتنامى للقطاع الخاص تستخدم إشكالية الطلب على التعليم من منظور احتياجات المجتمع والتنمية من ناحية ومن منظور الطلب الأسرى ومصالح أبنائها ، ثم من منظور إتاحة فرص التعليم على أساس قدرات المتعلم ومواهبه من ناحية وبين إتاحتها على أساس القدرات المالية ومواقع السلطة والنفوذ لخلقيات أسر الطلاب من ناحية أخرى . وستظل قضية المد والجزر بين مجانية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من أبعاد السياسة التعليمية التى تضطرب مع سياقات العولمة وما تفرزه من مواقع القوة والتعدد فى الداخل ، كما تضطرب معها مفاهيم وممارسات تعليم الديمقراطية فى المؤسسات التعليمية واضطرابها مع النظم البيروقراطية والتقاليد التعليمية فى العلاقات بين أفراد تلك المؤسسات .

التوظيف المجتمعى للمنظومة التعليمية :

والخلاصة أن المنظومة التعليمية تجدد نفسها فى خصم سياقات مجتمعية متعددة المطالب ، لم تواجه مثلها من قبل من حيث تداخل وتلاحق وتنوع جوانب المراجعة المطلوبة فى سياساتها ومسيرتها الحالية. ومن ثم فإن التكيف والاستجابة لهذا العالم المتحرك لا يمكن أن تكون دون تصور استراتيجى للتطوير والتغبي ر. مع هذا العالم المتحرك - مستعنيين بمفاهيم الكاتب المبدع يحي حقى - لابد للتعليم من موازنات جديدة وجريئة بين السيورة والانبعث ، بين التمام واستمرار النمو ، بين الثبات والتجدد ، بين التفرد والمشاركة ، بين النداء والمحورة ، بين الاستمرار والتغير. وهذه الموازنات الاستراتيجية تنطلق من حاضر لا مناص من فهم ما فيه من رواسب

الماضى ، والتوظيف لما يمكن أن يحتضنه من توجهات المستقبل . إنه حاضر يحمل عبء التاريخ، كما يحمل عبق التاريخ ، ومن ثم فإن مراجعة مسيرة المنظومة التعليمية تتطلب المعالجة الحاسمة للمشكلات العالقة من الماضى فى الوقت ذاته الذى تواجه تكييفاً وتكيفاً لتحديات المستقبل فى سياقاته العولمية .

ومع التأكيد على دور التعليم وأهمية تطويره فى إطار المتغيرات المحلية والقومية والعالمية، وتأثيره وتأثره بمجريات تلك المتغيرات وفاعليته فى أحداث وتسريع حركة التقدم والتنمية فى الأقطار العربية ، إلا أنه ينبغى ألا نحملة ما لا طاقة له به ، وألا ننقده فيما لا يدخل فى إمكاناته . إنه نسق واحد من أنساق الكيان المجتمعى ومؤسساته المختلفة، وإن كان من أكثرها تأثيراً وتأثراً فى ضوء طبيعة علاقته بالأنساق الأخرى ، وبخاصة النسق السياسى ونسق الضبط الاجتماعى.

والواقع أن المنظومة التعليمية ليست محايدة أو مثالية؛ أى إنها إنما تعنى فحسب بنشر العلم والمعرفة ؛ حيث إن العلم "نور" فى جميع الأحوال. وهى ليست مجرد قوة محافظة على النمط المجتمعى وتوازناته الفكرية ، كما أنها ليست مجرد قنوات للتجديد بنفسها وباستقلال إرادتها. والواقع أنه لا يمكن اختزال دور التعليم فى اتجاه واحد من الاتجاهات السابقة: مجرد محايد ، أو مجرد محافظ ، أو مجرد مجدد ، بل إن فى إمكاناته بالقوة كما يقال كل تلك التوجهات ، وتتوقف غلبة أى منهما على الآخر بفعل القوى المهيمنة على توجيه السياسات ، وتأثير جماعات المصالح الحائزة على مصادر القوة والوزن الأثقل فى مسيرة المجتمع. ومع ذلك فهو ليس مجرد مرآة عاكسة لصالح تلك القوى بصورة آلية ، فقد تظهر فيه تيارات فكرية ناقدة لتلك المصالح ومولدة لقوى ، قد تتناقض مصالحها مع مصالح القوى المسيطرة حالياً .

والمهم فى دينامية المنظومة التعليمية العربية حاضراً ومستقبلاً هى كيف تتوافر السياقات والإمكانات المجتمعية ؛ لكى يسهم التعلم فى تنمية المواطن العربى الذى هو ثروة المجتمع الحقيقية وصانع ثقافته . وبذلك تسهم الأنساق المجتمعية والثروة المادية فى

تطوير التعليم ، كما يسهم التعلم بدوره في خلق مزيد من الثروة المعرفية . وكما سبقت الإشارة.. فإننا مع تحديات العولمة ومتغيراتها العلمية والتكنولوجية ومضامين الموجه الحضارية الثالثة وبزوغ الموجه الرابعة ، قد أصبحنا أكثر إدراكاً لقيمة المعرفة التي ينتجها التعليم والبحث العلمى واعتبارها أهم مورد من موارد البقاء والنماء والتنافس والصراع في ساحة كوكبنا الأرضى وسماواته .

ومع اقتناعنا ، كما دلت كثير من تجارب التنمية في الأقطار العربية وفي غيرها من أقطار العالم النامى والمتقدم ، بأن وصف التعليم بأنه قاطرة التقدم، هو وصف صحيح ، لكنه بشروط. فالقاطرة تحتاج إلى وقود يدفع بها إلى الحركة، وبقدر ما يوفر هذا الوقود من طاقة تتحدد مسيرة القاطرة وسرعة حركتها إلى مقاصدها. وهذا يعنى بعبارة أخرى مدى ما يتاح لمنظومة التعليم من موارد مادية وبشرية معنوية. ولا بد للقاطرة أيضاً من وضوح لتوجه حركتها ومسيرتها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لها قضبان على أرض ممهدة لكي تدفع عليها عجلاتها. وقضبان التعليم هو وضوح قبلة التوجه ، وتوفير إمكاناته المادية من مبانٍ وتجهيزات أساسية ومعدات تكنولوجية ووسائل تعليمية .

القسم الثانى : واقع رصيد التعليم العربى :

سوف نتحدث في هذا القسم من الدراسة عن واقع التعلم العربى ومؤشرات نموه ومقارناته ، والحديث عن واقع التعليم العربى يقتضى أن نتجاوز عن التباينات والفروق بين أحواله في الأقطار العربية التي تبلغ ٢٢ دولة. وسوف نلجأ إلى مؤشر المتوسط في معظم الحالات ، مشيرين إلى الدرجة العظمى والدرجة الدنيا في هذا المتوسط كلما استطعنا إلى ذلك سبيلاً. وتتطلب معالجة الواقع الراهن للتعليم العربى تشخيص بعدين من أبعاد هذا الواقع في ارتباطهما بالأحوال الديمغرافية لجمل السكان ومختلف شرائحه العمرية ، وهذا يعنى :

أولاً : تحديد أوضاع السكان الراهنة من منظور حالتها التعليمية ، وما تتصف به من بلوغ لمستويات تعليمية معينة. وهو ما يعرف بالرصيد التعليمى Stock أو رأسمال

المال التعليمي لدى السكان Capital ، وهو يدل على مدى ما تراكم من مستويات تعليمية ، تحققت خلال عشرات السنوات الماضية من تمتع فئات السكان المختلفة بالخدمات التعليمية .

ثانياً : حجم الشرائح العمرية المختلفة في سن التعليم (٤-٢٤) ممن يوجدون حالياً في مراحل التعليم المختلفة ، بدءاً من رياض الأطفال إلى المرحلة الجامعية. وقد يمتد هذا التحديد لمن في قنوات التعليم المختلفة وتدفعهم من خلالها من مرحلة إلى مرحلة ، حتى ما بعد الدرجة الجامعية الأولى إلى الدراسات العليا في الدبلومات وفي درجتي الماجستير والدكتوراه ، وهو ما يعرف اصطلاحاً بالتدفق التعليمي في قنوات التعلم Flow .

أولاً : الرصيد التعليمي للسكان :

ولدراسة الحالة التعليمية للسكان (الرصيد) ، سوف نستعين بالمؤشرات التالية:

- ١- حجم السكان ومعدلات نموه .
 - ٢- حالة التنمية البشرية .
 - ٣- معدلات الأمية .
 - ٤- متوسط سنوات التعليم (التمدرس) لمن في سن ١٥ .
- وذلك فيما يلي :

(١) حجم السكان ومعدلات نموه :

ونشير إلى حجم السكان المطلق ومعدلات نموه السنوي ، وإلى عدد السكان أقل من ١٥ سنة باعتبارهم المعنيين بالتعليم الأساسي أو الإلزامي في معظم الأقطار العربية ، فضلاً عن توزيع السكان ونموه بين الريف والحضر . ومن الجدول رقم (١) يتبين حجم السكان ومعدلات نموه السنوي ما بين أعوام ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠١٥ .

جدول رقم (١)
الأوضاع الديموغرافية في الوطن العربي

١٩٧٥ - ٢٠١٥

البيان السنة	جملة السكان بالمليون	النمو السنوي %	عدد السكان أقل من ١٥ سنة بالمليون	معدل السكان أقل من ١٥ سنة إلى جملة السكان %	معدل سكان الحضر %	معدل الخصوبة طفل / لكل امرأة
١٩٧٥	١٢٦	متوسط (١٩٧٥-٢٠٠٠)	٤٧,٩	٣٨,١	٤٠,٣	متوسط (٧٥-٧٠) ٦,٥
٢٠٠٠	٢٤٦	٢,٧ متوسط (٢٠١٥-٢٠٠٠)	٩١,٨	٣٧,٦	٥٢,٨	متوسط (٢٠٠٠-٩٥) ٤,١
٢٠١٥	٣٣٣	٢	١٠٧,٢	٣٢,٢	٥٩,٠	

المصدر : UNDP, Human Development Report, Table 5

في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ توجد تقديرات مختلفة للسكان ، ففي إحدى الإسقاطات التي يجدها التقرير يصل عدد السكان الإجمالي إلى ٢٨١,٢ مليون عام ٢٠٠٠ ، ويصل إلى ٣٤٨,٣ مليون عام ٢٠١٠ ، وإلى ٤١٠,٢ مليون عام ٢٠٢٠ ، والفئة العمرية أقل من ١٥ سنة يصل عددها على توالي تلك السنوات بعدد ١١٥,١ مليون أي بمعدل ٤١,٨% من جملة السكان ثم يصل إلى ١٢٤,٥ مليون إلى بمعدل ٣٢,٧% ، وفي السنة الأخيرة يصل العدد إلى ١١٩,٦ مليون أي بمعدل ٢٩,٢% من جملة السكان .

ومن هذا الجدول يتضح أن حجم السكان في مجمل الأفطار العربية يقدر حالياً بحوالى ٢٥٠ مليون نسمة ، وأنه سوف يبلغ حوالى ٣٣٣ مليون عام ٢٠١٥ ، أى أكثر من العدد المتوقع لسكان الولايات المتحدة الأمريكية . ومع الزيادة في الحجم المطلق للسكان ، إلا أن معدلات النمو السنوى في تناقص حيث كانت ٢,٧% في المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥-٢٠٠٠ ، ويقدر أن تنخفض إلى ٢% في المتوسط

خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ . ومع زيادة حجم السكان أقل من ١٥ سنة من حوالى ٩٢ مليون عام ٢٠٠٠ وإلى حوالى ١٠٧ مليون عام ٢٠١٥ إلا أن نسبتهم إلى مجمل السكان تنخفض من ٣٨% إلى ٣٢% بين هاتين السنتين .

وهذه الصورة السكانية تشير إلى أن عدد الأطفال ممن يتحمل المجتمع أعباء تعليمهم فيما قبل الجامعة سيظل في ازدياد ، على الرغم من أن نسبتهم في مجمل السكان ستقل . يضاف إلى ذلك أن معدل سكان الحضر في زيادة مستمرة من حوالى ٥٣% عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٥٩% عام ٢٠١٥ .

والخلاصة أن الزيادة المطلقة في حجم السكان ، وفي الفئات العمرية التي يتوقع أن تدخل إلى قنوات التعليم المختلفة سوف تستمر في الزيادة حتى منتصف هذا القرن ، حيث يتوقع أن يبدأ الاستقرار السكاني أى معدل نمو يصل إلى حوالى ١% أو أقل قليلاً . وهذا يعنى ضرورة التوسع في استيعاب هذه الزيادة باطراد ، أو زيادة أعداد من لا أماكن لهم في التعليم ، وبخاصة في العواصم والمدن ، وهذا مما يمكن اعتباره كارثة تربوية .

(٢) حالة التنمية البشرية :

ومما يعين على تشخيص الواقع التعليمى وحالة السكان التعليمية في أقطار الوطن العربى مؤشر دليل التنمية البشرية ومكون المؤشر التعليمى كأحد عناصره . والجدول رقم (٢) يوضح تطور دليل التنمية البشرية في كل من الأقطار العربية خلال السنوات من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

تطور دليل التنمية البشرية في الأقطار العربية

السنة القطر	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
البحرين	—	—	—	—	—	٠,٨٣١
الكويت	٠,٧٥٣	٠,٧٧٣	٠,٧٧٧	—	٠,٨١٢	٠,٨١٣
الإمارات	—	—	—	—	—	٠,٨١٢
قطر	—	—	—	—	—	٠,٨٠٣
ليبي	—	—	—	—	—	٠,٧٧٥
السعودية	٠,٥٨٧	٠,٦٤٦	٠,٦٧٠	٠,٧٠٦	٠,٧٣٧	٠,٧٥٩
لبنان	—	—	—	٠,٦٨٠	٠,٧٣٠	٠,٧٥٥
عُمان	—	—	—	—	—	٠,٧٥١
تونس	٠,٥٢٣	٠,٥٥٤	٠,٥٩١	٠,٦٥٢	٠,٦٨١	٠,٧٢٦
الأردن	—	٠,٥٦٣	٠,٦٠٧	٠,٦٤٥	٠,٦٨٨	٠,٧١٧
الجزائر	٠,٥٠١	٠,٥٥٠	٠,٦٠٠	٠,٦٣٩	٠,٦٦٣	٠,٦٩٧
سوريا	٠,٥٣٨	٠,٥٨٠	٠,٦١٤	٠,٦٣٤	٠,٦٦٥	٠,٦٩١
مصر	٠,٤٣٥	٠,٤٨٢	٠,٥٣٢	٠,٥٧٤	٠,٦٠٥	٠,٦٤٢
المغرب	٠,٤٢٩	٠,٤٧٤	٠,٥٠٨	٠,٥٤٠	٠,٥٦٩	٠,٦٠٢
جزر القمر	—	٠,٤٨٠	٠,٤٩٨	٠,٥٠٢	٠,٥٠٦	٠,٥١١
السودان	٠,٣٦٤	٠,٣٧٤	٠,٣٩٥	٠,٤١٩	٠,٤٦٢	٠,٤٩٩
اليمن	—	—	—	٠,٣٩٩	٠,٤٣٩	٠,٤٧٩
جيبوتي	—	—	—	٠,٣٨٨	٠,٤٠٤	٠,٤٤٤
الصومال	—	—	—	—	—	—
فلسطين	—	—	—	—	—	—

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 2

ويتضح من الجدول السابق التحسن في أحوال التنمية البشرية خلال تلك الفترة من كل الأقطار العربية منسوبةً تقديراً إلى (١) صحيح . ويتألف هذا الدليل من مؤشر الحالة الصحية (دليل توقع العمر) ودليل الحالة التعليمية (معدل القرائية لمن في سن ١٥ + فما فوق ، ومعدل القيد في مختلف مراحل التعليم للشريحة العمرية من السكان (٦-٢٤ سنة) ، والمكون الثالث هو (الحالة الاقتصادية) كما يعكسها متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ومع التحسن النسبي في دليل التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٠ إلا أن مؤشرات هذا الدليل بمكوناته الثلاثة تدل على التدهن النسبي لأحوال التنمية البشرية مقارنة مع معظم أقاليم العالم ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

دليل التنمية البشرية للوطن العربي لعام ٢٠٠٠ مقارنة ببعض أقاليم العالم .

الإقليم	توقع العمر (سنة)	مستوى تعليم الكبار معدل القرائية % +١٥	معدل القيد الخام في مراحل التعليم الثلث %	نصيب الفرد من الناتج الخلي الإجمالي بالقيمة الشرائية بالدولار	دليل توقع العمر	دليل الحالة التعليمية	دليل دخل الفرد	دليل التنمية البشرية
الوطن العربي	٦٦,٨	٦٢,٠	٦٢	٤,٧٩٣	٠,٧٠	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٥٣
شرق آسيا	٦٩,٥	٨٥,٩	٧١	٤,٢٩٠	٠,٧٤	٠,٨١	٠,٦٣	٠,٧٢٦
أمريكا اللاتينية	٧٠	٨٨,٣	٧٤	٧,٢٣٤	٠,٧٥	٠,٨٤	٠,٧٢	٠,٧٦٧
الدول النامية	٦٤,٧	٧٣,٧	٦١	٣,٧٨٣	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٦٥٤
الدول الغنية	٧٨,٢	—	٩٣	٢٧,٦٣٩	٠,٨٩	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٣٠
العالم	٦٦,٩	—	٦٥	٧,٤٤٦	٠,٧٠	٠,٧٥	٠,٧٢	٠,٧٢٢

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table No. 1

(٣) معدلات الأمية :

حين تستخدم المؤشرات الإحصائية في تقدير رصيد الحالة التعليمية، تأتي معدلات الأمية لدى السكان في الشريحة العمرية من ١٥ سنة فما فوق ذات دلالة هامة في ذلك التقدير . والجدول التالي رقم (٤) يوضح بعض المعالم في هذا الصدد .

جدول رقم (٤)
تطور معدلات الأمية وعدد سنوات التعليم في الأقطار العربية

البيان	نسبة الأمية بين الشباب ١٥ - ٢٤ سنة			نسبة الأمية لمن في سن ١٥ +			القطر
	١٩٧٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	إناث ٢٠٠٠	ذكور ٢٠٠٠	
متوسط عدد سنوات التعليم لمن في سن ٢٥ سنة فما فوق	١٩٧٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	القطر
٦,٩	٣,٣	٥,٠	٦,٩	٥,٣	١٠,٣	٢٥,٢	الأردن
-	-	٥,٦	٩,٣	٥,٥	٢٥,٠	٢٦	الإمارات
٦,١	٢,٨	٤,٣	١,٦	٥,١	١٢,٠	٢٣	البحرين
٥,٠	١,٥	٢,١	٦,٦	٥,٢	٢١,٧	١٩,٦	تونس
٥,٤	١,٦	٢,٨	٨,٧	٦,٤	٢٩,٠	٢٢,٦	الجزائر
-	-	١,٠	٤١,٣	٥,٢	٤٤,٠	٣٣,٧	جزر القمر
-	-	٠,٤	١٦,٠	٥,١	٣٥,٤	٢٥,١	جيبوتي
-	-	٣,٩	١٨,٣	٢,٧	٢٣,٧	١٦,٥	السعودية
٥,٨	٢,٢	٤,٢	٨,٧	٢,٤	٢٥,٦	١٢,٣	سوريا
٢,١	٠,٦	٠,٨	٢٢,٨	٧,٨	٤٢,٢	٣١,١	السودان
-	-	٠,٣	-	-	-	-	الصومال
-	-	٥,٠	-	-	-	-	العراق
-	-	٠,٩	٥,٢	٥,٤	٢٨,٣	٢٠,٩	عمان
-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
-	٥,٨	-	٢,١	٥,١	١٧,٤	١٩,٩	قطر
٦,٢	٥,٥	٣,١	٧,٦	٥,٢	١٨,٠	١٦,٠	الكويت
-	٤,٤	-	٤,٨	٥,٣	٢٠,٢	٨,٢	لبنان
-	٣,٥	-	٣,٥	٥,٧	٣٣,١	٩,٨	ليبيا
٥,٥	٣,٠	-	٣,٢	١٩,٤	٤٤,٧	٣٣,٩	مصر
-	٣,٠	-	٣٢,٦	٩,٩	٥١,١	٣٨,٩	المغرب
-	٠,٤	-	٥١,١	٥,٨	٥٩,٨	٤٧,٨	موريتانيا
-	٠,٩	-	٣٥,١	٤,٩	٣٥,٧	٣٣,٤	اليمن

المصدر : 10. Table No. 2002 Hum. Development Report, تقرير التنمية الإنسانية العربية ، جدول رقم ١٤ وبيانات تصنيف الذكور والإناث حسب لعام ١٩٩٩

يتضح من الجدول السابق مدى التناقص في معدلات أمية الكبار ممن هم في سن ١٥ فما فوق ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة فيما بين عامي ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠ . ومع ذلك يظل العدد المطلق للأمية في تزايد مستمر ، كما يظل معدل الإناث أعلى من معدل الذكور بنسبة تبلغ في المتوسط حوالى ٢ : ١ . ومن المؤشرات التي تدعو إلى التفاؤل التراجع الملحوظ في معدل الأمية بين الشباب فيما بين العامين ، ويعزى ذلك إلى ما ترتب على التوسع في معدلات الاستيعاب للأطفال في مرحلة التعليم الأساسى وتناقص معدلات التسرب ، وهو ما يعرف بسد منابع الأمية من أجل تحقيق مبدأ التعليم للجميع ، والذي يهدف إلى بذل أقصى الجهود لتوفير أماكن للتعليم لكل الأطفال الملزمين ، بدءاً من سن السادسة .

ومع كل ما بذل من جهد ، ما تزال الأمية بكل تداعياتها وآثارها السلبية من معوقات التنمية في المجتمع ، بل إن من بين آثارها ما قد يحدث من انتكاسات في الاندفاع نحو مواجهة التحديات التي تضطرب فيها مجتمعاتنا العربية . ومما يؤكد تلك النتيجة المقارنة بيننا وبين المناطق الإقليمية الأخرى في العالم باستثناء إفريقيا جنوبى الصحراء ، وجنوب شرق آسيا . وتشير إلى ذلك بيانات الجدول التالى رقم (٥) .

جدول رقم (٥)

الأعداد المتوقعة للأميين ومعدلات تزايد جملة أعداد الأميين في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر)

في المناطق الإقليمية المختلفة

المنطقة الإقليمية	السنة	عدد الأميين بالمليون			معدل الأمية %		معدل النمو
		الجملة			إناث	ذكور	
العالم	١٩٧٠	٨٥٤			٤٥,٢	٢٨,٥	—
	١٩٨٠	٨٨٠			٣٨,٢	٢٢,٨	٣%
	١٩٩٠	٨٨٢			٣١,٢	١٨,١	٠,٢%
	٢٠٠٠	٨٧٦			٢٦,٤	١٤,١	٠,١-%
الدول النامية	١٩٧٠	٨١٢			٦٤,٢	٣٩,٨	—
	١٩٨٠	٨٥١			٥٢,٩	٣٠,٩	٥%
	١٩٩٠	٨٦٥			٤١,٩	٢٣,٥	٢%
	٢٠٠٠	٨٦٥			٣٤,٢	١٨,٦	صفر%
الدول العربية	١٩٧٠	٤٩			٨٥,٠	٥٦,١	—
	١٩٨٠	٥٦			٧٥,٢	٤٥,٠	١٤%
	١٩٩٠	٦٣			٦٣,٤	٣٥,٠	١٣%
	٢٠٠٠	٦٨			٥١,٠	٢٧,١	٨%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٩٧٠	٣٤			٢٩,٥	٢٢,٦	—
	١٩٨٠	٤٤			٢٢,٥	١٨,٠	٢%
	١٩٩٠	٤٢			١٦,٣	١٣,٥	٥-%
	٢٠٠٠	٤٢			١٢,٦	١٠,٨	صفر%
شرق آسيا	١٩٧٠	٣٠٤			٥٧,٩	٣٠,٢	—
	١٩٨٠	٢٧٧			٤٢,٣	١٩,٧	٢٥-%
	١٩٩٠	٢٣٣			٢٨,١	١١,٩	١٥-%
	٢٠٠٠	١٨٥			١٩,٧	٧,٣	٢٠-%

(يتبع) :

معدل النمو	معدل الأمية %			عدد الأميين بالمليون			السنة	المنطقة الإقليمية
	ذكور	إناث	الجملة	الجملة	ذكور	إناث		
—	٥٤,٤	٨٢,٦	٦٨,٠	٢٩٩	١٢٤	١٧٦	١٩٧٠	جنوب آسيا
%١٥	٤٧,٠	٧٥,٥	٦٠,٧	٣٤٥	١٣٨	٢٠٧	١٩٨٠	
%١٣	٣٩,٧	٦٧,٤	٥٣,١	٣٨٩	١٥٠	٢٣٩	١٩٩٠	
%١٠	٣٣,٤	٥٩,٠	٤٥,٨	٤٢٩	١٦١	٢٦٨	٢٠٠	
—	٣,١	٨,٠	٥,٧	٤٢	١١	٣١	١٩٧٠	الدول المتقدمة
%٣١	٢,٠	٤,٧	٣,٤	٢٩	٨	٢١	١٩٨٠	
%٤١	١,٣	٢,٥	١,٩	١٧	٦	١٢	١٩٩٠	
%٣٥	٠,٩	١,٣	١,١	١١	٤	٧	٢٠٠	

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 8

يتضح من بيانات هذا الجدول الزيادة في الحجم المطلق بين كل عشرية وأخرى في مجمل عدد الأميين في الدول العربية ؛ حيث كان عام ١٩٧٠ حوالى (٤٩) مليون من الكبار، وبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى (٦٨) مليون ، بينما تناقصت نسبة الأمية من حوالى (٧١%) إلى (٣٩%) بين فترة العامين . وبلغ مجموع عدد الإناث حوالى (٢٩) مليون في ١٩٧٠ بينما تزايد إلى (٤٤) مليون عام ٢٠٠٠ ، بينما تزايد عدد الذكور من (١٩) مليون إلى (٢٤) مليون. ويظهر الجدول أيضاً أن معدل الأمية في الأقطار العربية، سواء في إجماله أو توزيعاته بين الذكور والإناث ، أعلى من بقية أقاليم العالم المشار إليها ، وأعلى من الدول النامية بصورة عامة . ثم أن معدل الأمية بين الإناث ليس له مثيل يقاربه في الارتفاع في أى من تلك المناطق . وعلى سبيل المثال فمعدله في الدول النامية عام ٢٠٠٠ بلغ (٣٤%) بينما بلغ نظيره في الدول العربية (٥١%) .

(٤) متوسط سنوات التمدرس :

وعودة إلى الجدول رقم (٤) حيث نجد من بياناته متوسط عدد سنوات التعليم لمن سن ١٥ سنة فما فوق من السكان في الأقطار العربية عام ١٩٩٢ ، وفي بعضها عام ٢٠٠٠ . وباستثناء تحسن ملحوظ في معظمها ، وبخاصة في الدول الخليجية والأردن ، فإن عدد سنوات البقية أقل في تحسنها . وما يزال هذا العدد متدنياً بمقارنته بكثير من الأقطار النامية التي بلغت ست سنوات أو تجاوزتها . وهذا المؤشر يحدد عدد سنوات التمدرس ؛ أي متوسط عدد السنوات التي قضاها كل من في سن ٢٥ فما فوق في مدرسة نظامية أو في أي مؤسسة أو معهد أو جامعة . والحد الافتراضي الأقصى لعدد السنوات هو ١٢ سنة ، ومتوسط الدول المتقدمة ما بين ١٠-١١ سنة مدرسية ، وقد وصل عدد السنوات في كثير من الدول النامية ما بين ٧-٨ سنوات . وقد بلغ متوسط عدد سنوات التمدرس في كوريا الجنوبية ٨ سنوات ، كما بلغ ٧ سنوات في عدد من دول أمريكا اللاتينية . وتدل زيادة عدد سنوات التمدرس على الصورة الإجمالية للحالة التعليمية في أي قطر من الأقطار .

ولعله من المفيد أن نُضمِّن هذا المؤشر ما يُعزِّزه من معدل الحاصلين على مؤهلات التعليم العالي من مجمل القوة العاملة في الفئة العمرية ١٥-٦٥ سنة من السكان . وليس لدينا بيانات دقيقة في هذا الصدد ، وإنما يقدر المعدل بما بين ٨-١٠% من قوة العمل . وهذه بطبيعة الحال نسبة متدنية إذا ما ربطنا بينها وبين احتياجات التنمية والتنافس في عالم اليوم ، ودور الكفاءات العلمية العالية في الإفادة من الثورات المعرفية التي سبق الإشارة إليها .

القسم الثالث : استيعاب الشرائح العمرية في سن التعليم

ونستعين في مدى الاستيعاب وتدفق الشرائح العمرية من السكان في سن التعليم (٤-٢٤ سنة) بمعدلات القيد في المرحلة التعليمية المناظرة لشرحياتها العمرية

السكانية . وسوف نلجأ إلى معدلات القيد الخام (الإجمالية) في معظم المؤشرات ، إلا إذا توافرت معدلات القيد الصافي باعتبارها الأدق في تقدير مستويات الاستيعاب ، وهذا يقتضى استعراض :

- ١ - معدلات القيد في تعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) .
 - ٢ - معدلات القيد في مرحلة التعليم الابتدائي (المستوى الأول) .
 - ٣ - معدلات القيد في مرحلتى التعليم الإعدادى (المتوسط) والثانوى (المستوى الثانى).
 - ٤ - معدلات القيد في مرحلة التعليم العالى (المستوى الثالث) .
- وسوف نلاحظ في معدلات القيد السابقة تحسناً ملحوظاً في استيعاب مراحل التعليم المختلفة ، لكنها تظل دون الطموحات المطلوبة لإعداد القوى البشرية في كتلة حرجة من المتعلمين ، مما يهيئ للأقطار العربية انطلاقة في مسيرتها المستقبلية نحو تأسيس مجتمع المعرفة والتعامل مع ثورة المعلوماتية والاتصالية وتمثل مناهج العلم والتكنولوجيا في تجدها وتطورها .

(١) معدلات القيد فيما قبل المدرسة :

والجدول التالى يبين النمو في معدلات القيد فيما يعرف بالتعليم قبل المدرسى ، أى في مرحلة رياض الأطفال في الفئة العمرية لمن هم بين سن ٤ إلى أقل من ٦ سنوات . ومن الواضح أن معدلات القيد منخفضة جداً فيما عدا الأقطار الخليجية ولبنان والمغرب ، بل إنها أقل من قدرات هذه الدول . وعموماً فإن المعدلات أدنى من كثير من الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . ومرحلة التعليم ما قبل المدرسة تستحق اهتماماً وأولوية خاصة في تكوين مواطن المستقبل ، نظراً لما يتمتع به الطفل من مرونة عقلية ، ونوافذ في تركيب المخ مما يتيح له أن ينمى قدراته بطريقة مذهلة إذا ما توافرت له ظروف التكوين وبيئتها الملائمة .

جدول رقم (٦)

معدلات القيد في التعليم ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال)

الدولة	١٩٨٠ %	١٩٨٠ %
لبنان	٥٩,٠	٧٤,٠
الأردن	١٢,٥	٢٥,٠
فلسطين	—	—
الكويت	٣٧,٠	٥٢,٠
مصر	٣,٠	٨,٠
السعودية	٥,٠	٨,٠
سوريا	٤,٠	٧,٠
قطر	٢٥,٠	٣١,٠
البحرين	١٥,٠	٣٣,٠
ليبيا	٤,٠	—
تونس	—	١١,٠
العراق	٩,٠	٨,٠
الإمارات	٣٧,٠	٥٧,٠
المغرب	٥٠,٠	٦٣,٠
الجزائر	—	٢,٠
اليمن	١,٠	٣,٠
موريتانيا	—	—
عمان	١,٠	٣,٠
جيبوتي	—	—
السودان	١٣,٠	٣٧,٠
الصومال	٠,٥	—

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠٢ ، جدول ١٥ .

(٢) معدلات القيد في التعليم الابتدائي (المستوى الأول) :

وفيما يلي نقدم جدولاً خاصاً بتطور معدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي (المستوى الأول) للتعليم ، باعتباره القاعدة الأساسية لبناء الهرم التعليمي في المراحل التالية .

وقد اخترنا معدلات القيد الصافي لأنها أكثر دلالة على مدى الاستيعاب للأطفال في الشريحة العمرية من (٦-١١ سنة) ؛ حيث لا تتداخل معها فئات من العمر أقل من ٦ أو أكثر من ١١ سنة ، كما هو الحال في معدلات القيد (الخام) وهي بالضرورة أعلى من معدل القيد الصافي .

وفي هذه المرحلة الهامة من التعليم الإلزامي نلاحظ أن جهداً كبيراً قد بذل خلال العقود الماضية في استيعاب الأطفال الملزمين في الأقطار العربي وبخاصة في الدول الخليجية منذ استقلال معظمها في أول السبعينيات ، كما تجاوز معدل ٨٠% في كثير من الدول العربية ، وهذا يعني أن ما بين ١٠-٢٠% من الأطفال الملزمين خارج المدرسة أى لا يتعلمون تعليماً نظامياً ، مما يجعلهم ملتحقين بأعداد الأُميين إذا ما استمروا خارج دائرة المدرسة . ومن الضروري أن يصل معدل القيد الصافي كهدف حتمى وعاجل إلى ما لا يقل عما بين ٩٨% ، ٩٩% من استيعاب الأطفال الملزمين في هذه المرحلة . ومن المتوقع أن يكون قد زاد المعدل الوارد في الجدول منذ عام ١٩٩٨ .

جدول رقم (٧)

معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي (المستوى الأول) .

الدولة	١٩٨٥-١٩٨٧	١٩٩٨
لبنان	—	٧٨
الأردن	—	٦٤
فلسطين	—	—
الكويت	٨٢	٦٧ ^(٥)
مصر	—	٩٢
السعودية	٥٣	٥٩
سوريا	١٠٠	٩٣
قطر	٢٢	٨٦
البحرين	٩٧	٩٧
ليبيا	—	—
تونس	٩٤	٩٨
العراق	—	—
الإمارات	٨٩	٨٣
المغرب	٥٨	٧٩
الجزائر	٨٩	٩٤
اليمن	—	٦١
موريتانيا	٣٣	٦٠
عمان	٦٩	٦٦
جيبوتي	٣٢	٣٢
السودان	—	٤٦
الصومال	—	—

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 10

انظر : UNICEF, The State of the World's Children, 2001 Table 4

حيث توجد معدلات القيد الإجمالية موزعة بين الذكور والإناث .

(*) انخفاض المعدل قد يُعزى إلى آثار حرب الخليج الثانية .

ومن قبيل المقارنة مع معدلات النمو والاستيعاب مع مناطق العالم الأخرى ، نورد الجدول التالى الذى يشير إلى معدلات الالتحاق الإجمالى :

جدول رقم (٨)

أعداد الطلاب المقيدى فى التعليم الابتدائى ومعدلات القيد الإجمالية ونموها
موزعين حسب النوع والمنطقة الإقليمية

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدى بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالي	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالي		
—	٨٩,٩	٨١,٥	٩٧,٥	١٨٧٩٠٠	٤١١٣٠٤	١٩٧٠	العالم
%٣٢	٩٥,٩	٨٨,١	١٠٣,٣	٢٤٢٦٢٢	٥٤١٥٥٦	١٩٨٠	
%١٠	٩٩,٢	٩٣,٠	١٠٥,٠	٢٧٣٤٦٥	٥٩٦٨٥٣	١٩٩٠	
%١٢	١٠١,٨	٩٦,٤	١٠٦,٩	٣٠٨٣٣٨	٦٦٨٤٥٠	١٩٩٧	
—	٨١,٢	٧١,٧	٩٠,٣	١٣٤٦٩٨	٣١٢٧٥٦	١٩٧٠	الدول النامية
%٤٧	٩٤,٤	٨٥,٧	١٠٣,٧	١٩٧٥٩٨	٤٤٩١٩٢	١٩٨٠	
%١٣	٩٨,٨	٩١,٧	١٠٥,٦	٢٢٩٨٣٦	٥٠٧٣٠٨	١٩٩٠	
%١٤	١٠١,٦	٩٥,٤	١٠٧,٥	٢٦٤٩٤٦	٥٧٩٣٧١	١٩٩٧	
—	٦٤,٣	٤٨,٤	٧٩,٥	٤٦٢٠	١٢٩٥٨	١٩٧٠	الدول العربية
%٦٠	٧٩,٠	٦٧,٥	٩٠,١	٨٤٨٠	٢٠٧٤٤	١٩٨٠	
%٤٦	٨١,٤	٧٢,٤	٩٠,٠	١٣٢٤٤	٣٠٣٥٣	١٩٩٠	
%٢١	٨٤,٧	٧٦,٩	٩٢,١	١٦٣٣٣	٣٦٦٢٥	١٩٩٧	
—	١٠٥,٩	١٠٤,٣	١٠٧,٤	٢١٤٣١	٤٣٩٦٣	١٩٧٠	أمريكا اللاتينية والكاريبى
%٤٩	١٠٤,١	١٠٢,٧	١٠٥,٦	٣١٩٠٣	٦٥٤١٤	١٩٨٠	
%١٥	١٠٥,٠	١٠٣,٧	١٠٦,٢	٣٦٧٩٨	٧٥٥٠٥	١٩٩٠	
%١٣	١١٣,٦	١١٠,٢	١١٦,٩	٤٠٩٥٠	٨٥١٧٧	١٩٩٧	
—	٩٠,٧	٨٤,٩	٩٦,٢	٦٩٦٤٤	١٥٢٧٦٧	١٩٧٠	شرق آسيا
%٣٨	١١٠,٤	١٠٣,٠	١١٧,٤	٩٥٧١٣	٢٤٠٩١٢	١٩٨٠	
%٨—	١١٨,٥	١١٤,٨	١٢٢,٠	٩١٥٩٥	١٩٤٨٦٧	١٩٩٠	
%١٠	١١٨,٠	١١٧,٦	١١٨,٣	١٠٢٨٢١	٢١٤٦٨٢	١٩٩٧	

(يتبع) :

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدين بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالي	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالي		
—	٦٩,٨	٥٢,٤	٨٦,٠	٢٦٠,٥٤	٧١٩,٠٥	١٩٧٠	جنوب آسيا
%٣٤	٧٥,٩	٦٠,١	٩٠,٥	٣٦٥,٨٣	٩٦١,٣٨	١٩٨٠	
%٤٢	٩٠,٣	٧٧,١	١٠٢,٦	٥٦١,١٧	١٣٦٠,٤١	١٩٩٠	
%١٦	٩٥,٤	٨٣,٣	١٠٦,٨	٦٦٦,٤٢	١٥٧٦,٩٥	١٩٩٧	
—	٩٩,٢	٩٩,٠	٩٩,٥	٥٢٩,٠٢	٩٨٥,٤٨	١٩٧٠	الدول المتقدمة
%٦-	١٠٠,٩	١٠٠,٦	١٠١,١	٤٥٠,٢٤	٩٢٣,٦٣	١٩٨٠	
%٣-	١٠١,٠	١٠٠,٧	١٠١,٢	٤٣٦,٢٩	٨٩٥,٤٥	١٩٩٠	
%١-	١٠٢,٧	١٠٢,٤	١٠٢,٩	٤٣٣,٩٣	٨٩٠,٧٨	١٩٩٧	

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 9 :

ويتضح من الجدول أن نمواً ملحوظاً في معدلات القيد بين كل عشرية وسابقتها منذ ١٩٧٠ ، فقد وصل معدل القيد الإجمالي في تلك السنة حوالى ٦٤% وبلغ حوالى ٨٥% عام ١٩٩٧ ، وزاد عدد المقيدين فيما بين هاتين السنتين من ١٢,٩٨٥ مليون تلميذ إلى ٣٦,٦٢٥ مليون تلميذ ؛ أى حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٠ . ويعزى هذا بطبيعة الحال إلى الزيادة الطبيعية في السكان ، وإلى تنامي الاهتمام بالتعليم وبخاصة تعليم الإناث ، حيث زاد عدد البنات إلى أربعة أمثاله تقريباً بين العامين ، كما زاد معدل قيدهن بحوالى ٢٩ نقطة ، بينما زاد معدل قيد الذكور بحوالى ١٢ نقطة خلال تلك الفترة .

ومع ذلك فإن متوسط معدلات القيد الإجمالية لحمل الأفطار العربية الذى بلغ ٨٥% عام ١٩٩٧ هو أدنى من متوسط معدلات القيد الخام في معظم أقاليم العالم ، والذى تجاوز ١٠٠% باستثناء أفريقية جنوب الصحراء وإقليم جنوبى آسيا .

(٣) معدلات القيد في التعليم الثانوى (المستوى الثانى) :

وفيما يتعلق بمرحلة التعليم الإعدادى (المتوسط) والثانوى ، والتي يطلق عليها في إحصائيات اليونسكو بالمستوى الثانى ، أى في الشريحة العمرية من (١٢-١٨ سنة) فإن الجدول التالى يبين مدى التقدم المحرز منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٩٨ . ويلاحظ أن الحلقة الأولى من هذا المستوى الثانى (الإعدادية ، المتوسطة) تعتبر مرحلة إلزامية في بعض الأقطار العربية . وفي جميع الأحوال فإن الجدول التالى يوضح مدى استيعاب تلك الشريحة العمرية في هذه المرحلة التعليمية .

جدول رقم (٩)

تطور معدلات القيد الصافي في مرحلتى الإعدادية والثانوية (المستوى الثانى)

الدولة	١٩٨٥ - ١٩٨٧	١٩٩٨
لبنان	—	٧٦
الأردن	—	٦٠
فلسطين	—	—
الكويت	—	٥٧
مصر	٥٠	٧٤
السعودية	٢٩	—
سوريا	٥٢	٦٨
قطر	٦٦	٦٧
البحرين	٨٢	٨٠
ليبيا	—	٧١
تونس	٣٢	٥٥
العراق	٥٧	—
الإمارات	—	٧٠
المغرب	٢٦	٣٩
الجزائر	٥٠	٥٨
اليمن	—	٣٥
موريتانيا	١١	١٥
عمان	—	٥٨
جيبوتى	١١	—
السودان	١٦	١٣
الصومال	٨	—

المصدر : UNDP, Human Development Report, 2002 Table 10

في هذه الدول معدلات القيد الإجمالى (وليس الصافى) تنسب إلى عام ١٩٨٠، وعام ١٩٩٥ ، ومأخوذة من تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٢ ، جدول ١٥ .

وانظر أيضاً : UNICEF, The State of the 's Children, 2001 Table 4
World حيث توجد المعدلات الإجمالية موزعة بين الذكور والإناث .

ويتضح من هذا الجدول مدى النمو الذى جرى خلال الفترة من عام ١٩٧٠ بمعدلات ملحوظة ، وإن تفاوتت بين الأقطار العربية .

ومن أجل المقارنة مع بعض الأقاليم فى العالم نورد تطور تعليم المستوى الثانى للتعرف على مرتبة أحواله ، ومدى ما يتطلبه من جهد للارتفاع بمعدلات الاستيعاب فيه اقتراباً من المستويات العالمية .

جدول رقم (١٠)

أعداد الطلاب المقيدى فى المستوى الثانى ومعدلات القيد الإجمالية ونحوها

حسب النوع والمنطقة الإقليمية

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدى بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالى	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالى		
—	٣٦,٤	٣٠,٧	٤١,٨	٧٠٤٥٥	١٦٩٢٢٧	١٩٧٠	العالم
%٥٦	٤٦,٥	٤١,١	٥١,٨	١١٣٨٣٤	٢٦٤٣٧٩	١٩٨٠	
%١٩	٥١,٨	٤٦,٩	٥٦,٥	١٣٩١٠٢	٣١٥٠٠٨	١٩٩٠	
%٢٦	٦٠,١	٥٦,٠	٦٤,٠	١٨٠٨٤٧	٣٩٨١١٦	١٩٩٧	
—	٢٢,٧	١٦,٠	٢٩,١	٢٩٤٢٤	٨٤٧٧٢	١٩٧٠	الدول النامية
%٨٨	٣٥,٣	٢٨,٣	٤١,٩	٦٢٢٨٨	١٥٩٣٩	١٩٨٠	
%٣١	٤٢,٢	٣٦,٠	٤٨,٢	٨٦٩٧٦	٢٠٩٤٩٦	١٩٩٠	
%٣٥	٥١,٧	٦٤,٤	٥٦,٦	١٢٣٨٦٦	٢٨٣٠٨١	١٩٩٧	
—	٢٠,٢	١٢,٥	٢٧,٦	١٠٦٩	٣٥٥٢	١٩٧٠	الدول العربية
%١٥٠	٣٨,٥	٢٩,٦	٤٧,١	٣٢٧٧	٨٧٦٢	١٩٨٠	
%٧١	٥٢,٢	٤٤,٩	٥٩,١	٦٣٢٢	١٤٩٩١	١٩٩٠	
%٢٥	٥٦,٩	٥٢,٣	٦١,٢	٨٤٣٥	١٨٧١٠	١٩٩٧	
—	٢٧,٠	٢٦,٣	٢٧,٨	٥١٨٤	١٠٧٤٠	١٩٧٠	أمريكا اللاتينية والكاريبى
%٥٨	٤٤,٤	٤٤,٧	٤٤,١	٨٤٥٩	١٦٩٦٩	١٩٨٠	
%٣٠	٥٠,٩	٥٢,٨	٤٩,٠	١١٤٠٢	٢٢١٩٤	١٩٩٠	
%٣١	٦٢,٢	٥٦٥,٣	٥٩,٢	١٥٠٩٦	٢٩١٥٣	١٩٩٧	

(*) تعزى الزيادة الهائلة فى نمو معدل القيد بين ٧٠ ، ٨٠ إلى ارتفاع أسعار البترول منذ حرب عام ١٩٧٣ .

(يتبع) :

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدين بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالي	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالي		
-	٢٥,٢	١٨,٤	٣١,٧	١٣٦٨١	٣٨١٦٧	١٩٧٠	شرق آسيا
%١١٠	٤٣,٩	٣٧,٠	٥٠,٣	٣٢٤٩٢	٧٩٠٣٧	١٩٨٠	
%٤	٤٧,٤	٤٢,٣	٥٢,٣	٣٥٥٧٩	٨١٩٦٣	١٩٩٠	
%٣٨	٦٦,٣	٦٣,١	٦٩,٣	٥٢٢٤٨	١١٣٤٠,٤	١٩٩٧	
-	٢٢,٨	١٣,٢	٣١,٢	٧٣٦٧	٢٦٤٧٢	١٩٧٠	جنوب آسيا
%٥٩	٢٧,٦	١٨,٢	٣٦,٣	١٣٣٧٩	٤٢٢١٢	١٩٨٠	
%٦٨	٩٣,٨	٢٩,٧	٤٩,٢	٢٥٤٧٩	٧٠٩٩٥	١٩٩٠	
%٣٣	٤٥,٣	٣٥,٨	٥٤,١	٦٣١٣٠	٩٤٦,٧	١٩٩٧	
-	٧٥,٧	٧٤,٥	٧٦,٩	٤١٠,٣١	٨٤٤٥٥	١٩٧٠	الدول المتقدمة
%٢٤	٨٩,٤	٨٩,٧	٨٩,١	٥١٥٤٦	١٠,٤٩٧٩	١٩٨٠	
%١	٩٣,٩	٤٩,٨	٩٢,٩	٥٢١٢٦	١٠,٥٥١٢	١٩٩٠	
%١	١٠٠,١	١٠١,٤	٩٨,٩	٥٦٩٨١	١١٥,٣٥	١٩٩٧	

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 11

ومع الزيادات الكبيرة في أعداد الطلاب المقيدين ومعدلات القيد ، إلا أن معدل القيد الإجمالي لم يتجاوز ٥٧% من الشريحة العمرية ، في حين أن معدلات المناطق الأخرى أعلى من ذلك بدرجات متفاوتة ما بين ١٠٠% في الدول المتقدمة ، ٩٤% جنوبي آسيا، ٦٦% في شرقي آسيا .

(٣) معدلات القيد في التعليم العالي :

وفي الجدول التالي معدلات القيد في التعليم العالي ، والتي تشمل القيد في الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية فوق المستوى الثانى من التعليم الثانوى .

جدول رقم (١١)
معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٥
لبنان	٣٠,١	٢٧,٠
الأردن	٢٦,٦	—
فلسطين	—	—
الكويت	١١,٣	٢٥,٤
مصر	١٦,١	١٨,١
السعودية	٧,١	١٥,٣
سوريا	١٦,٩	١٧,٩
قطر	١٠,٤	٢٧,٤
البحرين	٥,٠	—
ليبيا	٧,٨	—
تونس	٤,٩	١٢,٩
العراق	٨,٧	—
الإمارات	٣,١	٨,٨
المغرب	٥,٩	١١,٣
الجزائر	٥,٩	١٠,٩
اليمن	—	—
موريتانيا	—	٤,١
عمان	—	٤,٧
جيبوتي	—	٠,٢
السودان	١,٧	—
الصومال	—	—

المصدر : تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ، جدول ١٤ .

ويشير الجدول إلى ما حظى به التعليم العالى من اهتمام أدى إلى التوسع فى معدلات القبول من خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بفعل الحاجة إلى الكفايات العالية من خريجين فى مشروعات التنمية الاقتصادية والخدمات العامة ، فضلاً عن الضغوط التى تدفع الطلاب إليه لدوره فى الحراك الاجتماعى أو الحفاظ على المكانات الاجتماعية لأسرهم . ومن المتوقع أن تكون معدلات القيد قد ارتفعت منذ عام ١٩٩٥ نظراً لمزيد من الضغوط المجتمعية فى الطلب على هذا المستوى التعليمى .

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع معدل القيد الإجمالى من حوالى ٤% عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٥% عام ١٩٩٧ أى بزيادة تقدر بحوالى ثلاثة أمثال ونصف ، والزيادة فى معدل قيد الإناث من ٢% إلى ١٢% أى بحوالى ستة أمثال . وصورة النمو فى التعليم العالى تعتبر فى تطورها مثلة لجهد كبير بذل فى هذه المرحلة من التعليم .

وفى الجدول التالى (١٢) بيان بإجمالى عدد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى ، موزعين على فترات عشرية منذ ١٩٧٠ وحسب النوع والمنطقة الإقليمية من العالم .

جدول رقم (١٢)

أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى ومعدلات القيد الإجمالية

حسب النوع والمنطقة الإقليمية

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدين بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالى	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالى		
—	٩,٢	٧,١	١١,٢	١٠٦٣٤	٢٨٠٨٤	١٩٧٠	العالم
١٧٠%	١٢,٣	١١,١	١٣,٤	٢٢٥٤٥	٥١٠٣٧	١٩٨٠	
٣٤%	١٣,٨	١٣,٠	١٤,٦	٣١٥٨٩	٦٨٦١٣	١٩٩٠	
٢٨	١٧,٤	١٦,٧	١٨,١	٤١٢٨٢	٨٨١٥٦	١٩٩٧	
—	٢,٩	١,٧	٤,٠	٢٠٤٢	٦٩٥٦	١٩٧٠	الدول النامية
١٤٢%	٥,٢	٣,٧	٦,٧	٥٧٨٤	١٦٨٥٨	١٩٨٠	
٧٣%	٧,١	٥,٧	٨,٥	١١٣٨٢	٢٩١٢٥	١٩٩٠	
٤٩%	١٠,٣	٨,٦	١٢,٠	١٧٥٨٦	٤٣٣٥٧	١٩٩٧	

(يتبع) :

معدلات النمو	معدلات القيد			أعداد المقيدين بالمليون		السنة	المنطقة الإقليمية
	إجمالي	إناث	ذكور	الإناث	الإجمالي		
—	٤,٣	٢,١	٦,٦	٠,١٠٥	٠,٤٤٦	١٩٧٠	الدول العربية
%٢٣٣	٩,٦	٦,١	١٢,٩	٠,٤٦٢	١٤٨٧	١٩٨٠	
%٦٥	١١,٤	٨,٦	١٤,١	٠,٨٩٩	٢٤٤٩	١٩٩٠	
%٥٩	١٤,٩	١٢,٤	١٧,٣	١٥٩٠	٣٩٠٦	١٩٩٧	
—	٦,٣	٤,٥	٨,١	٠,٥٨١	١٦٣٩	١٩٧٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
%١٩٩	١٣,٧	١١,٩	١٥,٥	٢١٢٧	٤٩٠٨	١٩٨٠	
%٤٨	١٦,٨	١٦,٤	١٧,٣	٣٥٣٠	٧٢٦٩	١٩٩٠	
%٣٠	١٩,٤	١٨,٧	٢٠,١	٤٥٢٥	٩٤٤٨	١٩٩٧	
—	١,٤	١,٢	١,٦	٠,٥٩١	١٤٣٥	١٩٧٠	شرق آسيا
%٢٩٦	٣,٨	٢,٧	٤,٩	١٨٠٩	٥٢٩٣	١٩٨٠	
%١٠٠	٥,٩	٤,٧	٧,١	٤٠٨٢	١٠٦٠٣	١٩٩٠	
%٨٥	١٠,٨	٩,٠	١٢,٥	٦٨٢٧	١٦٧٩٠	١٩٩٧	
—	٤,١	١,٨	٦,٢	٠,٥٩٢	٢٨١٨	١٩٧٠	جنوب آسيا
%٤٤	٤,٣	٢,٣	٦,٢	١٠٤١	٤٠٦٣	١٩٨٠	
%٥٩	٥,٧	٣,٧	٧,٤	٢٠٥٠	٦٤٥٣	١٩٩٠	
%٤٤	٧,٢	٥,١	٩,١	٣١٩٢	٩٣٠٣	١٩٩٧	
—	٢٦,١	٢٠,٣	٣١,٨	٨٥٩١	٢١١٢٩	١٩٧٠	الدول المتقدمة
%٦٢	٣٦,٢	٣٦,١	٣٦,٢	١٦٧٦١	٣٤١٧٩	١٩٨٠	
%١٦	٤٤,٥	٤٦,٤	٤٢,٦	٢٠٢٠٦	٣٩٤٨٨	١٩٩٠	
%١٣	٥١,٦	٥٥,٧	٤٧,٧	٢٣٦٩٦	٤٤٧٩٨	١٩٩٧	

UNESCO Statistical Yearbook, 2000, Table 11. S.3 : المصدر

ومن الملاحظ في توزيع الطلاب في التعليم العالي بين الذكور والإناث التقارب المطرد بين معدلات قيد الذكور والإناث ، كما يلاحظ أيضاً أن معظم المقيدين ينتسبون إلى الدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية والترفيه ، في حين أن الدراسات العلمية والهندسية والرياضية والطب لا تتجاوز نسبة المقيدين بها في المتوسط ٢٠% بحد أقصى ٣٠% في أربع دول عربية .

تلخيص للأوضاع التعليمية :

من بيانات تقرير (برنامج الأمم المتحدة - التنمية البشرية في العالم) بصدد تجميع بعض المؤشرات التي يمكن أن تلخص الأوضاع التعليمية في الأقطار العربية بصورة عامة لعام ١٩٩٩ ، نلخص ما يلي :

١ - معدل الأمية لمن في سن ١٥ سنة فما فوق يصل إلى ٣٩% ، والمعدل المناظر في الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط هو ٢١,٥% .

٢ - معدل القيد العام في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي يبلغ ٦٣% في الشريحة السكانية من (٦ - ٢٤ سنة) . والمعدل المناظر في الدول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط هو ٦٧% وفي دول الاتحاد الأوروبي ٨٧% .

٣ - مؤشر الحالة التعليمية يبلغ ٠,٦٢ في حين يصل إلى ٠,٧٥ في الدول ذات التنمية البشرية المتوسط ، وفي دول الاتحاد الأوروبي ٠,٩٤ .

ومن هذه المؤشرات العامة ، وما سبقها من مؤشرات تفصيلية لكل قطر ، أو لحمل الأقطار سواء في الرصيد التعليمي أو معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم ، يتضح أن كثيراً من الأهداف الكمية الأساسية ما تزال دون الإنجاز المطلوب ، سواء في مستوى تعلم القراءة والكتابة أو في تعميم التعليم الأساسي الإلزامي . ورغم ما تحقق من إنجازات خلال العقود الماضية ، إلا أننا لم نبلغ الحالة التي تتمتع به الدول ذات المستوى المتوسط في التنمية البشرية من بعض أقطار العالم النامي .

والتدني واضح كذلك في مستويات التعليم اللازمة لتكوين المواطن وتوفير المهارات الوسطى أو العليا من خلال تعليم المستوى الثانوى أو العالى ، كما يتضح في الجدول التالى (١٣) :

جدول رقم (١٣)

مؤشرات عامة لمستوى الحالة التعليمية في الأقطار العربية .

اليان	الواقع العربى %	المقارنة بالدول متوسطة التنمية البشرية %	المقارنة بدول الاتحاد الأوروبى
معدل الأمية	٣٩	٢١,٥	صفر
معدل القيد في مراحل التعليم المختلفة	٦٣	٦٧	٨٧
مؤشر الحالة التعليمية	٠,٦٢	٠,٧٥	٠,٩٤

المصدر : UNDP: Human Development Report, 2002, Table 10.

و حين نضع أنفسنا في سياق العولمة وثورتها المعرفية وإنتاجها العلمى والتكنولوجى ، سوف نلاحظ المستوى المتدنى فيما يعرف بمستوى الإنجاز التكنولوجى كما يتضح من الجدول التالى (١٤) :

جدول رقم (١٤)

مستوى الإنجاز التكنولوجي في الأقطار العربية .

الدولة	قيمة دليل الإنجاز التقني	حلقة التقنية		نشر الابتكارات الحديثة		نشر الابتكارات القديمة		المهارات البشرية	
		براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين لكل مليون شخص عام ١٩٩٨	عائدات الملكية رسوم الترخيص بالدولار الأمريكي لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٩٩	مستقبلو الإنترنت لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٠	صادرات عالية ومتوسط التقنية من إجمالي صادرات السلع عام ١٩٩٩	أخواتف لكل ١٠٠٠ شخص عام ١٩٩٢	استهلاك الكهرباء كيلوات / ساعة لكل شخص عام ١٩٩٨	متوسط سنوات الدراسة (سن) في التعليم % - ١٩٩٥ - ١٩٩٧	إجمالي نسبة القيد بالعلوم
البحرين	-	-	-	٣,٦	٥,٧	٤٥٣	٧,٦٤٥	٦,١	٦,٧
عمان	-	-	-	١,٤	١٣,٢	١٣٩	٢٨٢٨	-	٢,٤
قطر	-	-	-	-	-	٤,٦	١٣٩١٢	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تونس	٠,٢٥٥	-	١,١	صفر	١٩,٧	٩٦	٨٢٤	٥	٣,٨
الجزائر	٠,٢١١	-	-	صفر	١	٥٤	٥٦٣	٥,٤	٦
الكويت	-	-	-	٤,٤	٦,٨	٣٩٨	١٣٨٠٠	٦,٢	٤,٤
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المغرب	-	٣	٠,٢	٠,١	١٢,٤	٦٦	٤٤٣	-	٣,٢
السعودية	-	صفر	صفر	٠,٣	٥,٢	١٧٠	١٢٠٥	٦,٩	-
الأردن	-	-	-	٠,٢	-	١٠٥	١٢٠٥	٦,٩	-
لبنان	-	-	-	٢,٣	-	-	١٨٢٠	-	٤,٥
مصر	٠,٢٣٦	صفر	٠,٧	٠,١	٨,٨	٧٧	٨٦١	٥,٥	٢,٩
الإمارات	-	-	-	٢٠,٩	-	٧٥٤	٩٨٩٢	-	٣,٢
ليبيا	-	-	-	صفر	١,٨	-	٣,٦٧٧	-	-
جيبوتي	-	-	-	٠,١	-	١٤	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	-	-	صفر	-	-	٦	-	-	-
السودان	٠,٠٧١	-	صفر	صفر	٠,٤	٩	٤٧	٢,١	٠,٧
سوريا	٠,٢٤٠	-	-	صفر	١,٢	١٠٢	٨٣٨	٥,٨	٤,٦
اليمن	-	-	-	صفر	-	١٨	٩٦	-	٠,٢

القسم الرابع : أبعاد التحرك نحو المستقبل

يواجه التطوير المستقبلي للتعليم - كما سبقت الإشارة في بداية هذه الدراسة - نوعين من التحديات التي تتداخل فيما بين مكوناتها المختلفة . أولها عبء التاريخ وما أرساه من مواضعات وتقاليد إدارة ومعرفية مترسبة ومعوقة لحركة التجديد . وثانيها تحديات تيارات العولمة والموجه الحضارية الثالثة بكل متغيراتها المعرفية والثقافية . والمهم في جميع الحالات النقد الصريح والجسور للموروثات التقليدية التي ما أن تقترب من مقدساتها حتى نواجه ضغوطاً معارضة تحول دون المساس بها . وحين نسعى لتلبية مطالب التجديد واحتياجاته ، نتعثر لعدم توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة لاقتحام المسارات العالمية الجديدة والمتجددة . وفي جميع الحالات لابد من السعى إلى التحرر من عبء التاريخ بمركزيته وجهوده ، واستلهاهم عبقه وروح لحظاته التاريخية المبدعة . وفي الوقت ذاته لابد من اقتحام واع وجسور لمطالب النمو كمياً والتطوير والتجديد نوعياً لمنظومة التعليم ، وبذل الجهد والتضحيات للوفاء بمتطلباتها الفعلية ، دون التحرك الجزئي والبطيء ، ودون التقصير في توفير الموارد ، مكتفين في معظم الحالات بالخطاب اللفظي في أهمية التعلم في بناء الأفراد والشعوب .

وفي مسيرة التحرك المتواصل نحو مستقبل التعليم من أجل تعليم المستقبل لتكوين رأس المال البشري في تتابع أجياله وتنميته كمياً ونوعياً ، يتطلب العمل الاستراتيجي تكامل واتساق اثني عشر بعداً في مسيرة التعليم عبر الزمان والمكان .

١ - **البعد الأفقي** : ويرتبط بسياسات التوسع في مختلف مراحل التعليم ، بحيث تصبح إمكانات التعلم متاحة للصغر والكبار ، أينما كان موقعهم الجغرافي ، في المدن والقرى والداكر ، وللبنين والبنات ، بحيث لا تكون الجغرافيا من محددات فرص التعليم .

٢ - **البعد الرأسي** : ويرتبط بإتاحة فرص التعليم والتعلم إلى أطول عدد ممكن من السنوات ، وبخاصة بعد نهاية مرحلة التعلم الأساسي ، حيث تتسع تلك الفرص في التعليم الثانوي والجامعي والدراسات العليا . ومن المتوقع في هذا البعد أن يصبح التعليم الثانوي حلقة من حلقات التعليم الإلزامي الذي يمتد إلى حوالي ١٢ سنة في الشريحة العمرية من ٦-١٨ سنة .

٣ - **البعد الاجتماعي** : ويرتبط بالبعدين السابقين بحيث تتسع فرص التعليم جغرافياً وتطول زمنياً بحيث لا تحول القيود الاقتصادية أو المكانات الاجتماعية من التمتع بحق التعليم وبالفرص المتكافئة لمختلف الشرائح الاجتماعية ، وبخاصة أبناء الفقراء ومحدودي الدخل . وتصبح القدرات العلمية والتحصيلية - وليس القدرات المالية أو النفوذ - هي المعيار الحاكم في إتاحة الفرص .

٤ - **بعد المستويات العالمية** : ويقتضى هذا الحرص توفير مستويات الجودة الشاملة مقارنة بالمستويات العالمية ، وبخاصة فيما يتصل بمضامين التعليم وعلوم المستقبل .

٥ - **بعد التوظيف التكنولوجي في عمليات التعليم والتعلم الذاتي** : ويتطلب تعميم وسائل التعليم التكنولوجي ، وتمكين المتعلم من استخدامها وتوظيفها في عمليات التعلم والحصول على المعلومات . ومن هنا كان التعلم عن طريق الكمبيوتر وشبكات المعلومات ، وتعلم اللغة الإنجليزية ، واستخدام كل الموارد والشروط المعلوماتية في عمليات التعلم والبحث ، وفي التعليم عن بعد .

٦ - **بعد التكيف والتكامل مع متغيرات الفنون الإنتاجية** : وهي السعى إلى ربط التعليم النظري بالتطبيق والتدريبات العملية ، وبهذا تغذى عمليات البحث عمليات التعلم والتعلم ، وتستجيب تلك العمليات لاحتياجات التطور في الفنون الإنتاجية وتكنولوجياها .

٧ - **بعد السياسات والإدارة التعليمية** : وتتصل بتحديد مستويات القرار والتنفيذ على المستويين المركزي واللامركزي ، المحلي والمؤسسي ، وبالعامل الجماعي ، والتفاعلات الأفقية في الفكر والفعل . ويدخل في هذا البعد إتاحة أوسع فرص ممكنة للمشاركة لمختلف الهيئات والمؤسسات المعنية في صنع القرار ، إلى جانب تدريب القيادات التعليمية على مفاهيم وأسس الإدارة بالمشاركة وبالأهداف والنتائج ، وارتباطها بالحاسبية في التقييم .

٨ - **بعد تنمية قدرات التفكير وإنضاجها** : وذلك في مواجهة التركيز على التلقين والحفظ ، حيث إن ثورة المعلومات تقتضى تنمية مختلف العمليات العقلية من تحليل

وتركيب وتجريب ونقد ومقارنة وحل للمشكلات ، انتهاء بإبداع صور وحلول مغايرة للصور الراهنة . وهذا يعنى التحرر من أى سلطة خارج السلطة التى تفرضها عمليات التفكير العلمى المنظومى . وحتى نتاج تلك السلطة يظل نسبياً وصادقاً مرحلياً، حتى تنمو وتبدل النتائج بتأثير الاكتشافات الجديدة والمعارف المتجددة .

ويتصل بتنمية التفكير والبحث العلمى ، الاهتمام بتكوين عادات العمل الضرورية والمرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتفكير والبحث العلمى ، كالإتقان ، والانضباط ، والتنظيم ، والتوقيت ، والمثابرة ، والمغامرة ، وصيانة موارد العمل ، ومحاولات التجديد والإبداع ، وتقبل احتمالات الخطأ وتصحيحه . وهذان العنصران فى تنمية التفكير العلمى بمختلف مناظيره ومقارباته ، والتحامها مع تكوين عادات العمل وقيمة يمثلان أهم نقلة فى تطوير العملية التعليمية ونتائجها فى تكوين المواطن العربى من أجل تعليم المستقبل .

٩ - **بعد التميز :** ويعنى هذا البعد بتنمية طاقات المتعلم إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه ، فكل متعلم هو مشروع موهبة تتطلب توفير البيئة التعليمية التى تحفزها وتستثيرها ، وهو ما يتردد حالياً من ضرورة توفير تعلم متميز يتيح التميز للجميع . وتفرض تيارات المنافسة فى السوق العالمية ضرورات التميز والعمل المبدع ، إذ لا مجال فى تلك السوق إلا للأبدع والأكمل والأجمل من الإنتاج البشرى فى مختلف مجالات العمل والفكر الإنسانى .

١٠ - **البعد الثقافى وتنمية الخصوصية الحضارية والتضامن الاجتماعى :** وهو يعنى بدور التعليم فى ترسيخ التماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والوشائج القومية . ومع سيادة تيارات العولمة والسوق الطليق والفضاء المفتوح ، تتعرض قيم الترابط والتكافل والانتماء الوطنى والقومى العربى لتوترات وتساؤلات بين الأغنياء والفقراء ، وبين من يملكون السلع التكنولوجية والاتصالية العولمية فى مواجهة من لا يملكون ، وبين نمط الحياة العالمية ونمط الحياة القومية ، وبين القيم الربحية المادية والاستهلاكية وبين القيم الإيمانية الدينية . وعلى التعلم أن يسهم فى توليد الوعى وتوليد الموازنات الفكرية والوجدانية والقيمية ، التى تؤسس

لحيوية الثقافة الوطنية والقومية ، وتحديد مضامينها وخطاباتها وثقافتها بنفسها
وبقدراتها الإبداعية في خصم التيارات العالمية وحوار الحضارات .

١١ - البعد التمويلي : ومع الاقتناع الراسخ بأن التعلم قاطرة التقدم فالتمويل هو
وقودها المحرك لها ، ويعكس التمويل الأولوية الحقيقية التي تعطيها الدولة
والاجتمع للمنظومة التعليمية ومخرجاتها . ومن المعلوم أن ثمة ارتباط إيجابي في
معظم الأحوال بين تكلفة تعليم الطالب وبين جودة التعليم وفاعليته .
وتتضاعف أهمية التعليم حين ندرك أننا بحاجة إلى مواجهة ما أشرنا إليه من
معالجة لعبء التاريخ وتراكمات مشكلات التعليم خلال الحقب الماضية من
ناحية ، وبين مطالب التحديد لمواجهة تحديات العولمة والتفاعل مع ثورتها
العلمية والتكنولوجية . وفي جميع الأحوال لابد من الوعي الكامل بأن التعليم
قطاع سيادي لابد للدولة والاجتمع من تمويله بما يتناسب مع هذا المفهوم من
أجل الأمن القومي والسلام الاجتماعي .

١٢ - البعد القومي العربي والتعاون الدولي : والرسالة القومية العربية محور أساسى
من محاور المضامين التعليمية من أجل ترسيخ وتحديد مشاعر التكامل العربى
وتوجهاته الفكرية والعملية ، وتنمية هوية القومية العربية ضرورة من ضرورات
التكامل الإقليمى وضمان مصالح أقطاره ومصالح مواطنيه لمواجهة التكتلات
الإقليمية الأخرى ، ومن أجل اطراد مسيرة التحرر والنماء وكرامة الوطن
والمواطن. وتظهر لنا الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية الماضية أن
لا سبيل إلى تنمية كل قطر عربى تنمية راسخة متواصلة إلا من خلال سعى
قومى عربى منسق ، يغدو فيه التعليم العربى مكوناً رئيسياً من مكونات التنمية
البشرية، من أجل البقاء والنماء فى عالم اليوم والغد بكل تحدياته .

ويرتبط بهذا البعد القومى العربى التعاون والتفاعل الإيجابى مع الحضارات الإنسانية
الأخرى ، ومع المنظمات الدولية ، أخذاً وعطاء ، دون عقد أو تعصب ، وإنما من
خلال انفتاح واع وجسور .

أمنيات للمستقبل القريب

تلك هي الأبعاد المتعددة والمتشابكة في مواطن التطوير للمنظومة التعليمية ، وهي تمثل حزمة مجدولة يرتبط بعضها ببعض ، وتتطلب التعرف الدقيق والصريح على تفاعلاتها الداخلية وفيما بينها ، والسعى إلى وضع خطط تفصيلية وتوقيت زمني لتطوير كل بعد من تلك الأبعاد ، وتحديد الموارد المادية والبشرية التي ينبغي إعدادها للتطوير الكمي والكيفي ومع الاهتمام باختيار القيادات المؤقتة بتوجهات التغيير ، إذ لا ينتظر أن تحدث التحولات المنشودة من خلال القيادات المحافظة ، التي تخشى أو تهيب إحداث أى تغيير ضرورة . فتعليم الغد لن ينهض به إلا قيادات الغد التي تؤمن بأهمية التغيير الملتزم بمطالب الغد .

ومهما كان من قصور في تجاربنا الماضية ، فعلى الاستفادة من دروسه والاعتزاز بما أنجزته ، لكن هذا لا يحول دون الوعي بأننا في حاجة ملحة ضاغطة للتطوير الجاد والمتصل لنظام التعلم ، أداتنا الرئيسية في تكوين ثروة بشرية واثقة بقدراتها ذات إنتاجية عالية ومبدعة . هذا فضلاً عن أن منظومة التعليم في الوقت ذاته في حاجة ماسة إلى أن تغذيها موارد الدولة والمجتمع ، والاهتمام والمتابعة لمسيرتها ، فكراً وحواراً ودعمًا . ولا مفر من التهيؤ لكل التصحيحات والمعانة أثناء عمليات التغيير ، إذ لا تطوير دون تضحية ، ودون مشاركة فعالة وإيجابية . ومهما كان للعولمة من ضغوط ومن توترات وأساليب للهيمنة ، فإن مسئولية المستقبل إنما رهن إرادتنا ، نصنعها ونزرعها نحن لكي تؤتي ما ننشده من سلع وثمرات .

ويتعزز جهد كل قطر من خلال تعاون عربي منسق ، مده أكثر من جزره ، وقوميته رافد يتغذى قطريته ، وثقافته العربية منفتحة متعددة بالإنسان ومن أجل الإنسان .

أمنيات ثلاث :

١ - الأمنية الأولى : ونحن نتجه نحو مستقبل ، يتأسس على إعداد شباب يقود مسيرة التقدم بالمعرفة والوعي تبرز أهمية بل وضرورة مكافحة الأمية الأبجدية والثقافية ،

والقضاء عليها تماماً لدى الشباب فيما بين سن ١٥ - ٣٥ سنة . وتصفية الأمية في هذا القطاع إلى جانب مكافحتها في القطاعات الأخرى . والقضاء على أمية الشباب هي إحدى الضمانات لانطلاقة الحيوية والنماء المجتمعي نظراً لما للأمية من دور في جمود آفاق الفكر وقصور التطلع إلى الأفضل ، بل إنها مدعاة لتعويق جهود الدولة والمجتمع بأسره . هذا فضلاً عن آثارها السلبية في التحول الديمقراطي السليم في مؤسسات المجتمع .

وفي هذا الصدد يتطلب التخطيط والتنفيذ الوصول بمعدلات الالتحاق والقيّد في التعليم الأساسى إلى المعدلات المعيارية التي تصل إلى ما بين ٩٥ - ٩٨% وإذا كان للدولة دور هام في إنجاز هذه المعدلات ، فإن مؤسسات المجتمع المدني ، وبخاصة المجتمعات الأهلية واللجان المحلية والنسائية المنتشرة بالمئات والآلاف في ساحات الأقطار العربية يمكنها أن تسهم بفاعلية في تحقيق هذا الإنجاز . وهذا يقتضى أن يتولى هذا الحشد من الجمعيات تعليم الأميين والأميات كجزء لا يتجزأ من البرامج السنوية لكل جمعية ، إلى جانب ما قد تقوم به نشاطات أخرى . والمأمول أن نحتفل بالقضاء على أمية قطاع الشباب قضاءً تاماً مع مطلع عام ٢٠٠٧ . وبذلك لنقى بذوراً في زراعة مجتمع المعرفة ، ونغلق باب محو الأمية الذى شغل المجتمعات العربية وكبل طاقاتها ردحاً طويلاً طويلاً .

٢ - والأمية الثانية : هي تأسيس منظومات للتعليم عن بعد ، سواء ارتبطت بالجامعات الحالية أو اتخذت لها بنية مستقلة . ويمكن أن تقوم على أساس قطري ، وبخاصة في الدول كثيفة السكان . وتأسيس الجامعات عن بعد سوف يتيح فرص التعليم العالى وإعداد كفاءات علمية عالية لآلاف من الشباب ، ممن لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا التقليدية .

واعتقد أن تأسيس مثل هذه الجامعات الإلكترونية وما تتطلبه من إنتاج وسائط تعليمية عربية سوف يكون استثماراً رائعاً سوف يفتح فرصاً جديدة لعمل الشباب ، كما أنه سوف يؤدي إلى أن ترتفع معدلات الحاصلين على تعليم عال في قوة العمل العربية نظراً لأنها معدلات متدنية حالياً بالنسبة لمواجهة مطالب الإنتاج والخدمات في

الأقطار العربية ؛ فليس من المعقول أن نواجه تحديات السوق العالمية والتنافس فيها بمعدلات قيد لا تتجاوز ٢٥% في أحسن الحالات ، ونسبة ٧% من الحاصلين على تعلم عال في قوة العمل .

وسوف يستفاد من خبرة الجامعة المفتوحة التي بدأت هذا العام للتوسع في توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتأسيس جامعات أخرى ، ومن الأمنيات أن نشهد قيام جامعة عربية أخرى على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة .

٣ - والأمنية الثالثة : هي تأسيس مدارس خاصة ، في المستوى الثاني (في الإعدادي "المتوسط" ، والثانوي) لتعليم المتميزين وذوى المواهب . وهنا يعنى اختيار قمة المتميزين بعد المرحلة الابتدائية ، لتقديم تعليم متميز لهم في مدارس نوعية سواء مدارس تركز على مجال العلوم والرياضيات ، أو مدارس تركز على الإنسانيات والاجتماعيات ، أو مدارس تركز على المواهب الرياضية أو مدارس تركز على مجالات الفنون . وتخصيص مدارس لهؤلاء المتميزين والموهوبين هو تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص على أساس مراعاة التميز في القدرات والمهارات ، وليس على أساس القدرات المالية ، وبذلك يتاح لكل فئة منهم إنضاج مواطن تميزهم إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه من خلال البرامج المناسبة .

ومن الواضح في هذه الأمنية أنها تستند إلى إعداد القيادات المتميزة في مختلف مجالات المعرفة والموهبة ممن سوف يسهمون في قيادة النشاط الإنمائي في المستقبل ، متسلحين بأفضل الأسلحة العلمية والفنية التي تتطلبها التنمية البشرية لحركة التقدم والتنمية المتواصلة .

وتمتد الرعاية لمن يواصل نمو تميزه إلى مرحلة التعليم الجامعي والعالي ، حيث تقدم لهم برامج خاصة وبرامج إضافية ، إلى جانب البرامج العامة التي يتلقاها بقية الطلاب .
ومما تجدر الإشارة إليه أن وثائق المؤسسات التعليمية في مختلف مراحلها في الدول المتقدمة تصوغ أهدافها في إطار مفهوم « التعليم للتميز » ، أو « أرستقراطية التعليم » أى الاهتمام بالأرستقراطية العلمية للصفوة على أساس التفوق . وظهرت كتابات حول نشوء ما يعرف بالطبقة المبدعة ، والتي تلعب دوراً خطيراً في النمو الاقتصادي ،

وصناعة التكنولوجيا المتقدمة ، ومشروعات التجديد والتطوير ، وتوفير فرص التنوع في حل المشكلات وطرح أسئلة ومفاهيم جديدة .

ولعل هذا التوجه العالمى المتقدم هو الذى يجعل من الضرورى اقتحام التعليم لمستويات إعداد الطبقة المبدعة من المتميزين فى مختلف مضامين المعرفة .

وفى جميع الأحوال يظل التعليم درع الوطن والأمة يحميها بالفكر المتجدد والمعرفة الراسخة من عوامل العولمة والهيمنة ومبادراتها . وهو رهاقها الأكبر على تجديد ثقافتنا ديمقراطية ترسى قيم المشاركة والعدل ، وتثرى هويتنا وحرية خياراتنا وإبداعات خصوصيتنا . وهو الموقف لوعينا الناقد فى مواجهة أحاييل الاقتحام للوحدة الوطنية محاولاً زعزعتها والتشردم للتضامن الغربى ساعياً لإذابته فى شرق أوسط كبير .

ويتخذ فى سبيل ذلك دعاوى إصلاح التعليم وتطويره بدعوى توليده للعنف والإرهاب . وهنا يكمن أكثر التحديات إلحاحاً لنا فى عالم اليوم الموازنة والصلابة فى تقدير ما هو عالمى محمود أو مذموم ، وما هو محلى منشود فى صياغة الوطنية التى لا تجرفها تيارات السوق وهيمنة الإمبراطورية .

(٢) قراءة فى كتاب (مفترق الطرق)^(١)

تأليف د. حسن كامل بهاء الدين

المتغيرات العالمية وأزمة التنمية العربية :

حقاً نحن فى مفترق الطرق حيث نجد أنفسنا فى حالة دوار اجتماعى نفسى ، حركتنا بطيئة مترددة ، والعالم من حولنا يتحدث عن زويل والفموتوانية ، وعن سرعة أسرع من سرعة الضوء ، وخيال لا حدود لجرأته وامتداد آفاقه ، ألواننا باهتة فى خصوصيتها كالمنبت بين الهوية والعولمة ، وقضايانا عالقة لاتعرف الحسم ، ووعينا تائه بين الماضى والمستقبل ، وعبء التاريخ يطغى على عقبه، وتنمية مواردنا جزرها أكثر من مدها ، وعروبتنا قطريتها أفعل من قوميتها ، وتشردنا أقوى من تكتلنا ، والقائمة طويلة... ونحن إذ نضطرب فى نظام عالمى جديد بوعيده ووعده ، هل نعى بصدق وصراحة أين نحن بالضبط فى فضاءات عالم اليوم والغد .

وكتاب الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مفترق الطرق) الذى ظهر أخيراً يجهد فى إخلاص لتصوير موقفنا وأحوالنا وسيرتنا فى هذا السياق ؛ إذ يؤكد أننا فى (جو يبعث على الأسى ... تطغى فيه مشاعر العجز تجاه قوى طاغية ضربت بموازن الحق والعدل والشرعية ... وقلبت الحقائق ، وفى كثير من الأحيان لم تحتج إلى فضيلة الحياء ... فتصرفاتها مبررة مسبقاً ، وكلما نفاذة مهما كانت المعارضة . وهناك شعب عربى يضرب بالقنابل والمدافع ، وتدهس أطفاله ونساءه جنازير الدبابات ... ويتم بغير حياء التربص بالضعفاء وحصارهم وترصدتهم وجرح كبريائهم ، بل وإتھامهم بما لم يرتكبوه فى كثير من الأحيان) .

ذلكم هو المشهد المأسوي الذي تخرج بين فواعله واقعنا العربي ، والذي تولد وتشكل نتيجة تراكم عوامل داخلية سياسة واقتصادية واجتماعية ، فضلاً عن ضغوط خارجية .. توالى عليها مولدة للإحباط والعجز جيلاً بعد جيل. ولم تحقق جهودنا التنموية المادية والبشرية ؛ ما يمكنها من أن (تتسع لتحقيق الطموحات والتطلعات للأفراد والجماعات) وواجهناها بصيحات صوتية زاعقة أحياناً وخافتة أحياناً أخرى تفتقر إلى الإرادة الجماعية ، وعزائم العقل وقدرات التنفيذ . ومع العولمة ظلت الفجوة الحضارية بيننا وبين العالم المتقدم تتسع وتعمق ... (ولم نستطع في عالمنا العربي والإسلامي أن ندرك أننا قد أهدرنا ثروات كبيرة ... وانشغلنا بما لا طائل منه ، ولا جدوى في التصارع عليه... في نزاعات وخلافات وشهوات وأطماع) .

وكأن هذا الكتاب الأمين قد صدر بعد مؤتمرات قممنا العربية والإسلامية الأخيرة في حين أنه قد كتب قبلها بزمان وصدر قبلها بقليل. وفي صدد هذا المشهد الراهن عن أحوال أمتنا العربية ، وأحداثه المأسوية ؛ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعها وتداعياتها ، يتساءل المؤلف : ما العمل ؟ نحن في مفترق طرق ، (هل نستسلم لهذه المشاعر التي تعتصر نفوس الكثيرين، وتهدد الآمال والأحلام ، ولا تعطى أصحابها فرصة لتغيير أحوالهم ؟) .

وهذا الكتاب المثير والمُبصِّر والمُلهِم يكمل ثلاثية رؤية المؤلف مع كتابيه السابقين (التعلم والمستقبل ، والوطنية في عالم بلا هوية) .

ومبلغ دعواته أننا لا بد أن ننهض ، وأن نغير ونتغير ، ونكيف ونتكيف، وأن نتفاعل ونتبصر بما يجري حولنا من متغيرات ، وبجرأة واقتحام لواقعنا ورؤية لمستقبلنا ، فالسكون والاطمئنان وتراكم السلبيات سواء من العوامل الداخلية أو من المؤامرات الخارجية قد تفضى إلى الانفجار من الداخل ، كما يحدث للقشرة الأرضية عندما تتعاضم موجاتها وضغوطها فتتفجر في صورة زلزال. ومن المعلوم بالضرورة أن التغيير والتطوير سنة من سنن الكون والحياة : كل شيء يتغير ويتطور إلا وجه ربنا ذي الجلال والإكرام ، ورحم الله الإمام الشافعي إذ يقول :

إني رأيت وقوف الماء يُفسدُهُ إن سال طاب ، وإن لم يجر لم يطب

وفي أجزاء (فصول) الكتاب الأربعة يشخص المؤلف عوامل التحديات التي لا فكاك من الالتفات الجاد إليها ، والتفاعل الإيجابي معها ، وإعدادنا كأمة وجماعات وأفراد إعداداً يستوعب بروح ناقدة ويوظف في كفاءة معرفة العصر، وينتج إبداعاً ذاتياً من أجل تنمية ثروتنا البشرية ، وإحكام مؤسساتنا المجتمعية على المستويين الوطني والقومي .

وفي الجزء الأول يتناول الكتاب (حجم التحدي وآفاق المستقبل) ، وفي الجزء الثاني (الاقتصاد الحر والشرعية الدولية)، وفي الثالث (زلزال الحادى عشر من سبتمبر)، والرابع (العمل والأولويات) .

ونظراً لما في هذا الكتاب من التركيز والتكثيف في شموليته لمختلف عناصر الموضوع ، فسوف اقتصر دون التزام بترتيب الفصول على ما استقر في ذاكرتي من قضايا وتوجهات تؤكد لها الرسالة التي يستهدف الكتاب توضيحها فيما نحن فيه من (مفترق الطرق) واقتضاءات التعامل والعمل في مختلف جبهات العمل الوطني والقومي .

يطرح المؤلف في البداية جملة من التغيرات العالمية التي تلقى بأعبائها على أوضاعنا المحلية الراهنة والمستقبلية ، وما تتطلبه من إعادة تشكيل مجتمعاتنا في مسيرتها نحو النهضة والتقدم والنماء. ومن هذه التحديات المتشابكة (الانفجار السكاني ، وتلوث البيئة ، وتنظيم الوقت ، والعنف والتطرف ، والإدمان ، والعولمة وزيادة النفوذ الدولي على القرار الوطني ، وتفكك روابط الأسرة ، وتخلخل الروابط السياسية ، والتنمية والمنافسة الاقتصادية ، والبطالة ، وتزايد دور المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات ، والتغير في مفاهيم الحرب والإرهاب ، وثقافة السلام ، والاهتمام بالمرأة كقضية عالمية ، ومواجهة الفقر المتزايد في العالم ، وتطور النظم ووسائل الاتصال والانتقال ، والفجوة الرقمية ، والثورة العلمية والتكنولوجية ، وسيطرة التكنولوجيا والمعلوماتية على الثقافة والحضارة) .

وفي مجال الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية ، يشير المؤلف إلى الدور الحاسم لوظيفة العلم والتكنولوجيا ، واعتبارها المكون الأساسي في فنون الإنتاج ، والتي تتسم بأنها إنتاج كثيف المعرفة .

ويبرز الكتاب الأهمية البالغة لما أسماه (مثلث الرعب الجديد) في مجال الثورة المعرفية، والذي يتكون من الهندسة الوراثية Genetic Engineering ، والتكنولوجيا فائقة الصغر Nano Technology ، والإنسان الآلي Robotics . وبمناسبة الروبوت أشير إلى ما قرأته أخيراً في صحيفة الأهرام بأن قد أصبح من المتاح أن يشاهده المرء ويتجول بحرية كالإنسان العادي في مدينة فوكوكا اليابانية حيث تشتهر بصناعاته ومع ما لذلك الثالوث من مخاطر إذا ما أسيء توظيفه ، إلا أن له أثراً هائلة في حل كثير من المشكلات المجتمعية ، إنتاجاً وخدمات وطلباً. ومن أمثلة ما يستثير العجب في إمكانيات التكنولوجيا الحيوية القدرة على إنتاج قطن طبي بكميات كبيرة خالياً من الميكروبات ، وزراعة بلا مزارع ولا زارع وبلا أشجار ، وكذلك إنتاج عصائر البرتقال أو الموالح بكميات تجارية ، بلا مزارع ولا أشجار برتقال ، هذا فضلاً عن القدرة على إنتاج قطع غيار بشرية ، دون الحاجة إلى نقل الأعضاء من إنسان آخر متبرع ، إلى غير ذلك مما شاع من إمكانيات الاستنساخ وتوظيفها .

وفي اللقطات المثيرة في مجال ثورة العلمية والتكنولوجيا ، يحيطنا المؤلف علماً بأن ثمة فجوات جديدة بين الدول غير الفجوة المعروفة بين الشمال والجنوب مثلاً ؛ إذ غدت هناك الفجوة الرقمية Digital Divide المتمثلة في الفروق بين الدول والأفراد في داخل الدولة من حيث حيابة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وبين أولئك الذين لا يتعاملون معها .

أضف إلى ذلك ما ستؤول إليه فجوة الكمية Quantum Divide ، وهى الفجوة التي تنجم عن استخدام الحاسبات العملاقة والكمية في حل أعقد المسائل في ثوان فيما كان يعجز عن حله علماء الرياضيات والطبيعة حتى زمن قريب. وهو منهج التغلب على التعقد والتركيب والفجائية في الظواهر الطبيعية والاجتماعية مما يعرف بظاهرة الفوضى Chaos ، والتي لم تعد فوضى بالمعنى اللغوى وإنما تبين أن لها نظاماً قابلاً

للتحليل والقياس، عندما يبدو بروز تلك المظاهر بصورة مفاجئة غير متوقعة ، ومن ثم ظهرت نظرية الفوضى أو علم المفاجئة Science of Surprise .

ويتابع المؤلف صدماته العلمية للقارئ حين يجسد لنا المفارقة بين (الواقفين على ضفتي «الفجوة الرقمية» كالفرق بين الإنسان البدائي واينشناين ، وكذلك الواقفين على ضفتي «الفجوة الكمية» كالفرق بين «مب الأطفال» والقبلة الهيدروجينية) .

ويتابع تأكيدده على أننا أمام تزاخم وتلاحق غير مسبوق في مجال العلم والتكنولوجيا والاتصالات ، مشيراً إلى أن علماء اليوم قد اكتشفوا سرعة تفوق سرعة الضوء ، وأن هناك إمكان إيجاد حاسوب يعادل ذكاء الإنسان عام ٢٠١٠ ، وحاسوب يعادل ذكاء (١٠٠٠) إنسان عام ٢٠٣٠ .

ويزداد العجب بهذه القدرات العلمية والتكنولوجية حين نقرأ أنه (عضى منتصف القرن الحالى ستكون هناك شرائح تُزرع في المخ البشرى ، وتعطى إمكانيات هائلة في النظر والسمع والذاكرة والذكاء بحيث يصعب حالياً على من يفتقدها حواراً مفهوماً مع من يمتلكها) .

وتلك بعض المعالم التي وردت في الكتاب شاهداً على هذه الثورة المعرفية التي كانت خلال عقود القرون الماضية حلماً من أحلام البشرية ، وما يزال العلماء يحلمون ويكتشفون علماً وتقانة. وتساءلت بيني وبين نفسي متذكراً شعور عبد الرحمن الجبرتي حين أطلق عساكر الفرنساوية قنابلهم في القاهرة أثناء ثورة القاهرة عام ١٨٨٩ ومستجيراً من هولها (يا خفى الألفاظ نجنا مما نخاف) وحين دخل إلى المختبر الفرنسى ورأى بعض التفاعلات الكيميائية التي تجرى ، فلم تكن لديه من استجابة إلا مقولته (إن هذا لا قبل لنا به) .

ذلكم هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه علمنا العربى الذى نادراً ما نجد في معارض كتبه السنوية ما يعتبر إبداعاً يستحق جائزة أو تقديراً من الكتب والأبحاث العلمية والتكنولوجية. وفي هذا الصدد قد يتساءل المرء هل هذا تقصير في الإنتاج العلمى أم أن الإبداع لدينا مقتصر على مجال الآداب والفنون والسياسة والتاريخ !!؟

وقد أنبأني ، بما أقلقني به أحد كبار المسؤولين عن بعثاتنا العلمية في الخارج ، بأن مسحاً جرى للتعرف على ما أنتجته رسائل الدكتوراه لمبعوثينا في المجال التكنولوجي ، وجاءت النتيجة أنه لم تسجل لأى منها براءة اختراع واحدة خلال نصف القرن الماضي !!

معالم التحديات العولمية :

في هذا الكتاب الذى يطرح لنا فى مساحة عريضة وعميقة رؤيته لواقعنا العربى ، عرضنا فيما سبق جملة من الظروف التى أدت به إلى أن يعتبر مؤلفه أننا فى مفترق الطرق ، سواء نتيجة لتراكم السلبيات والإحباطات المترتبة على سياساتنا الداخلية أو بفعل الضغوط والتحديات الخارجية ، مما أدار الرؤوس وشوه خريطة الواقع .. وقد بلغ التردى حالة عبر عنها نزار القباني، فى إحدى موجاته التشاؤمية بأن (خريطة الوطن العربى فضيحة كبرى)، أو أنها ذات تضاريس مأسوية على حد تشخيص هذا الكتاب. وتتعدد الأوضاع وتزداد اضطراباً وبلبله مع ما أفرزته العولمة من ظروف سياسية واقتصادية وثقافية ، تحتل جوهرها ثورة المعرفة الدافقة بتحليلاتها العلمية والتكنولوجية .. هذا فضلاً عما تداعت إليه الأحوال ، بعد أحداث ١١ سبتمبر فى ذلك العمل الإرهابى الشنيع .

وقد أوضحنا فيما سبق بعض مضامين التحدى وصوره فى تلك الثورة المعرفية، والتي كان حصاها فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، قد تجاوز ما تم من اكتشافات علمية تكنولوجية فى الخمسين سنة الأخيرة من ذلك القرن .

وإذا كانت تلك الاكتشافات العلمية وتداعياتها تمثل أضخم التحديات الراهنة للدول العربية والإسلامية فى مفترق الطرق العالمى ، فإن المتغيرات السياسية تمثل تحدياً من نوع آخر فى مركب التحديات المتشابكة فى فضاء العولمة .

ويتلخص البعد السياسى ومتغيراته فى طغيان القطب الأوحده أو بالتعبير الريفى (سيطرة عمدة القرية الكونية) ، أو كما يسمى أحياناً فى مصطلح العلوم السياسية بهيمنة الإمبراطورية الأمريكية على مختلف آفاق التوجهات وبتنوع آيات الضغوط.

ولعل من الشواهد الصارخة على ذلك ما يحدث اليوم في مواقفه من الرغبة الجامحة في التحكم على مقدرات الشعوب وعلى سيادة الدول ؛ بدعوى القضاء على الإرهاب والإعداد العسكري العارم لغزو العراق ، دون اكتراث يذكر مما يمثل نموذجاً صارخاً من نماذج الإرهاب .

وفي قواعد لعبة الهيمنة - مقتطفين من نص الكتاب - (تصبح القوة وحق التدخل المباشر للأقوياء ، والعقلانية الاقتصادية والشرعية الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية للضعفاء ... بينما أعفى العالم المسيطر نفسه من هذه الالتزامات جميعها).

ويشير المؤلف في هذا الصدد أيضاً إلى ما تمتلكه إسرائيل من قوة بمساندة القطب الأوحده بسبب نفوذ الوكالات اليهودية وسيطرة اللوبي الصهيوني في كثير من المؤسسات المالية والإعلامية ومراكز اتخاذ القرار في بعض الدول الغربية وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ويشخص لنا مظاهر الهيمنة والقوة المسيطرة عالمياً ، (بأنها وإن تجسدت في شكل دولة فهي في الحقيقة كيان مؤسسى ، بعض الناس يطلق عليه القطيع الإلكتروني ذا الألف ذراع ، وأسميه التنين الإلكتروني ذا الألف مخلب) .

ولقد أتاحت أحداث سبتمبر فرصة سائحة ليمارس القطب الأوحده قوته (منطقاً وأسلوباً للحياة ... مع قواعد المنطق ، وقواعد الشرعية الدولية ، وقواعد التراث الإنساني الذي تعودنا على احترامه) وقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم للوقوف معها في القضاء على الإرهاب ، محددة أسماء الدول التي أطلقت عليها (دول الشر) بدول (الشر) أو (الدول المارقة) أو (الدول المارقة أو المتصلكة Rogue Nations) وكان من بينها النظام العربي .

ويؤكد المؤلف أن أحداث ١١ سبتمبر قد كشفت عما في حضارة المجتمع الأمريكي من وهن حضارى (وأن التقدم التكنولوجى سبق بكثير التقدم الثقافى أو النمو الثقافى)، والدليل على ذلك أن هذا المجتمع عندما أول هزة له من تأثير أحداث ١١ سبتمبر (تورط في ممارسات تجسد التفرقة العنصرية والقسوة وعدم التسامح والأمر بالاغتيال) ، كما تخلى عن كل ضمانات الديمقراطية والحريات التي كانت مصدراً

لإعجاب العالم واحترامه . وبذلك (تكسرت القشرة الرقيقة أو الورنيش الإلكتروني أو التكنولوجي أو الماكياج الذى كان يغطى قصور النمو الثقافى ، وظهر الجوهر وهو أن المجتمع لم يتخلّ كليةً عن ثقافة رُعاة البقر) .

وفى هذه الموجه الطاغية من محاربة مواقع الشر والإرهاب ، اتشحت الدعاوى بثوب الروح الصليبية لدى حكام الولايات المتحدة ، واتهموا الإسلام كدين بما هو منه براء ، كما أصابت المسلمين فى داخل الولايات المتحدة وفى خارجها صنوف بذئنة وقحة من الرذائل والإهانات والكرهية العنصرية. ومن ثم نفهم مزاعم الرئيس بوش فى حديث له أوردته مجلة نيوزويك الأمريكية (عدد ١٠ مارس ٢٠٠٤) حين يقرر أن (الإرهابيين يكرهون حقيقة أننا نعبد الله تعالى بالطريقة التى نرتضيها) ، ونذكر هنا أنه أعلن ذات يوم وهو فى هياجه الخطايبى أنه يقود حملة صليبية جديدة ، فهل كانت تلك (بمجرد زلة لسان أم أنها كانت غفلة تظاهر أو سقوط قناع ؟) ، وهو كوالده الذى زعم بأنه فى حرب الخليج الثانية إنما كان يحقق رسالة المسيح من أجل السلام ، على حد تعبير نعم تشومسكى فى كتابه النظام العالمى الجديد The New World Order . ثم إن العبارة التى ترافق صورة بوش فى غلاف تلك المجلة ذات دلالة واضحة؛ إذ تقول (بوش والله : كيف غير الإيمان حياته وتحكم فى تشكيل أجندته) أى أجندة الحرب بالعدوان على العراق، ليقتل آلاف البشر ، فى الوقت الذى يدعوه إيمانه المسيحى إلى التسامح والمصالحة، وتمادى الرئيس فى قتل النساء والأطفال ، فى حين يلتزم هو فى فكره وحزبه بمقاومة الإجهاض .

ولقد اتخذ أحد فصول الكتاب صياغة محكمة موجزة ذات دلالة فى عنوان (منطق القوة وزوال الحاجة إلى تبرير استعمالها) ، أما الأجندة الدينية فإنما هى محاولة لا تدخل فى مجال التبرير الواقعى المقنع ، وإنما هى تَقْرُبُ من بعض الفئات الدينية المتطرفة فى الولايات المتحدة، والتى لها ثقل فى تجديد انتخابه فى السنوات القادمة ، كما أنها محاولة لتغطية الدوافع الحقيقية لإعلان الحرب على العراق من أجل السيطرة على موارد البترول وإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط .

ويأتى المتغير الثالث فى استراتيجية النظام العالمى الجديد ؛ مما يقوم تحدياً لواقعنا العربى ، وهو فرض آليات الاقتصاد الحر وسوقه الطليقة وإدماج الاقتصادات العالمية فى هذا السوق العالمى الموحد حيث تتعاظم شفافية الحواجز ومساميه الحدود . وقد ترتب على ذلك ضغوط المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية بالتدخل فى سياسات الدولة للإسراع فى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى لتتمشى مع مطالب السوق وآلياته . وقد ترتب على ذلك إضعاف دور الدولة فى تنظيم مجتمعها بتأثير آليات الليبرالية المتوحشة دون ضوابط ، ويؤكد المؤلف أن منطق التجارة الحرة يعتبر (الكيان الوطنى والمؤسسى للدولة عائقاً خطيراً فى وجه العولمة ، فلا يوجد نشاط أكثر عداءً لاعتبارات الوطنية كالتجارة ، ولا توجد أيديولوجية أضعف اهتماماً بالوطنية كالرأسمالية ، ولا يوجد تحد أكثر ضراوةً للحدود كالسوق) ويردف هذا التشخيص بما ترفعه العولمة من آليات السوق ، التى تتطلب اللامركزية والمبادرات الفردية وتعاظم أدوار الجمعيات غير الحكومية ، وترسيخ النظام الديمقراطى .

وهذه قضايا حق قد تنقلب إلى باطل مفسد ، إذا لم تتوفر شروط نجاحتها الموضوعية . ومن ثم قد (تتحول اللامركزية إلى وسيلة لتحجيم دور الدولة المركزى فى الحفاظ على النسيج الوطنى الواحد ، ودعم الهوية والكرامة الوطنية، وضمان تكافؤ الفرص ، وقد يصبح دعم المجتمع المدنى وسيلة لاستقطاب أفراد أو هيئات عن طريق منح ومزايا أجنبية) .

ومن خلال تداعيات الاعتماد على السوق لتحلل الدولة عن كثير من مسؤولياتها الاجتماعية العامة أو مسئولية الصالح العام ؛ لأن فلسفة السوق تحكمها معايير الربح ومزيد من الربح . وقد ينجم عن ذلك (تخوُّف كبير من تآكل الطبقة المتوسطة ، وهى صمام الأمان فى أى مجتمع ، ومن تفويض السلام الاجتماعى ، ومن احتمالات تزايد معدلات الإجرام نتيجة لتزايد البطالة) ويدعم المؤلف هذا الاحتمال بدراسة أجريت فى إحدى جامعات ولاية كاليفورنيا تشير إلى أن زيادة البطالة بمعدل نسبة ٢% خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٣ قد أدت إلى زيادة جرائم السرقة بمعدل ٩% والاغتصاب بمعدل ١٤% وجرائم الاعتداء على الآخرين بنسبة ١٣% .

ورغم ما يدعيه أنصار العولمة ودعاة السوق من أنها تتيح فرصاً لتحسين أحوال البشر وتخفيف حدة الفقر ؛ نتيجة لتزايد معدلات التجارة والاستثمار .. فإن الواقع العالمي قد أدى في حالة الدول النامية منذ التسعينيات إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وإلى زيادة حدة الفقر ، وإلى كثير من التوترات بين الشعوب ، وإلى تزايد البطالة. ومن مظاهر الاحتجاج والغضب الشعبي على العولمة وسوقها ما بدأ يتجلى في مظاهرات مدينة سياتل الأمريكية ضد اجتماع وزراء منظمة التجارة العالمية ، وما تواتر بعد ذلك من احتجاجات ، كلما انعقد مؤتمر الكبار الثمانية أو مؤتمرات الأمم المتحدة كما حدث في نابولي ولافوس ونيويورك ودربان .

كذلك تبلور هذا التمرد فيما سمي بحركة العولمة المضادة والتي انتهت إليه الهيئات الدولية غير الحكومية من تنظيم صفوفها لتكون (المنتدى الاجتماعي العالمي) لثقتى في بورتو البحري في البرازيل ولتحاكم العولمة والسوق ، وتسعى إلى نظام اقتصادى بديل تحت شعار (هناك بديل أفضل) ، وتدين العدوان على العراق في اجتماعها الثالث ١٥ فبراير ٢٠٠٣ .

ومع كل ما يقال عن أنسنة العولمة أو السوق الرحيمة ، وما يمكن أن يقدمه العلم والتكنولوجيا من منجزات وخدمات إنسانية ، إلا أن المؤلف يرى أن (العولمة والديمقراطية والسوق الحرة لن تكون لها قيمة أو مضمون ما لم تكن مصحوبة بالحديث عن العدالة ، والحديث عن نظام اقتصادى دولى عادل ، يضمن قدرًا من المصادقية على إنسانية العولمة ، وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم الكرة الأرضية إلى أقلية مترفة شديدة وأقلية فقيرة فقراً صارخاً) ويعلن رؤيته بوضوح إذ يؤكد (إن حرية الأسواق لا تنطوى بالضرورة على قيم العدل ، بل بطبيعتها تنطوى على قيم الأثرة والأنانية والاستحواذ ... إن العولمة كنظام اقتصادى فى حاجة ماسة إلى مجتمع إنسانى فى إطار أخلاقى ، وإلا أصبحت غابة لإمكان فيها للعدل ولا أمل فيها للضعفاء) .

ومن ثم فإن ما تطرحه العولمة من فرص ومبادئ وتفجر معرفى وتقنيات مذهلة ، لا يتحقق مع ازدواجية السلوك والتعامل لدى القطب الواحد أو القوى الاقتصادية

متعدية الجنسيات والمهيمنة في عالم ما تدعيه من التدفق في حرية التجارة أو حقوق الإنسان والشعوب ، أو حتى في مجال دعوى إشاعة الديمقراطية. والحاصل أن العولمة قد تولد عنها النقيض ، فقد (أثرت فعلاً في مجتمعات كثيرة على ضمانات الديمقراطية وحرية الصحافة ومن خلال استقطاب عناصر كثيرة لتحقيق مصالحهم ومصالحها ، أو بإيجاد ارتباطات مادية لهم بالاحتكارات الكبرى والمصالح الرأسمالية ، الأمر الذي أثر على مصداقية الصحافة وحرية الرأي) .

وقد أدى ذلك فعلاً إلى تشوهات في حرية الرأي في الولايات المتحدة ذاتها كما انعكس - كما يشير المؤلف - في كتاب صدر حديثاً بعنوان (المنشار الهزاز Into The Buzzsaw) قامت على تحريره الكاتبة كرسستينا بورجيسون Kristina Barjesson حيث يشرح المسهمون في مقالاتهم خرافة حرية الصحافة في الولايات المتحدة (ويعرضون تجاربهم المريعة في تضليل الرأي العام والتعتيم على معلومات أساسية وخطيرة تمس المجتمع ، بل وتحويرها في بعض الأحيان) وما تقرأه اليوم في الصحف والمجلات الأمريكية يضيف إلى تجاربنا مما تقوم به الصحافة الأمريكية ؛ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من قلب الحقائق ، فيما يتصل بالمسألتين العراقية والفلسطينية ، وفيما يسند بمتناً للإسلام والمسلمين من نزعات نحو الإرهاب والتطرف إزاء الحضارات الغربية ، ومن خلط بين الإرهاب والدفاع عن الحقوق المشروعة .

ومع ذلك يؤكد المؤلف الدور الخطير الذي يمكن للصحافة المتحررة من الهوى أن تؤديه في دعم المسيرة الديمقراطية وتصحيحها ، وفي صيانة التنافس في اقتصاد السوق دون احتكار أو فساد . وكذلك يؤكد أهمية إرساء الديمقراطية ، وعلق الأهمية البالغة على ترسيخها في تقدم المجتمع واستقرار السلام الاجتماعي. ويحدد ذلك شروط الديمقراطية المنشودة التي يقوم إطارها المؤسسي بما (يضمن الشفافية ، ويحقق المساءلة الحامية لها من صحافة وبرلمان وأحزاب ، ويضمن حق المواطن في الحصول على المعلومات ، وفي التنبيه إلى الانحراف والفساد أو تعارض المصالح) . ويرى أن ذلك (من شأنه أن يجعل من ضمانات الديمقراطية أنظمة وقائية حقيقية للاقتصاد الحر ، والقضاء النزيه ، ولأنظمة وقائية تشيع نزاهة الحكم ، وسلامة الاقتصاد ، وروح العدالة

والمساواة، والقضاء على بؤر التدمير ، وإرهابات الغربة المكانية التي يحس بها من يتعرضون لظلم بين أو اضطهاد شديد ، مما يمهّد للتطرف والإرهاب) .

ومع العولمة وحرية التجارة وتلاشي الحدود الجغرافية ، وسرعة تنقل الأفراد من خلال وسائل المواصلات الحديثة ، فضلاً عن وسائط الاتصالات الإلكترونية التي تجوب الفضاء المفتوح ، تنفذ مع السلع والخدمات وإعلاناتها وتختلط بها أفكار وقيم وأخلاقيات ومسالك ومعايير لأنماط الحياة العولمية .

وقد أدى ذلك - كما يرى المؤلف - إلى أن أصبح الحد الفاصل بين ما هو وطني وما هو عالمي أمراً هلامياً وإشكالياً . ومن ثم غدت (المواءمة أو الموازنة بين الاعتبار الوطنية ، والاعتبارات العالمية مسألة تفرق الناس في كل مكان) ويبرز في هذا السياق الصراع والتوتر بين اصطناع مفهوم الهوية والخصوصية من ناحية ، وضغوط التمييز والقبولية في إطار العولمة أو الأمركة ، تحديداً ، أو بين ما عنون به سامي خشبة مقاله في (أهرام ٧ مارس) تشخيصاً لتوتر مضامين (ثورة الاتصالات بين الثقافة الموحدة والسيادة الثقافية) .

وفي هذا المقال يؤكد الكاتب أن ثورة الاتصالات (لم تكن مجرد ثورة في التقنيات الفنية ، وإنما كانت ثورة متعددة الوجوه الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية بهذا الترتيب، تمكنت من توظيف التقنيات (أو التكنولوجيات) الجديدة لنشر أفكار وتوجهات وإجاءات ودلالات بعينها ، وتحقيق السيادة على عقول البشرية كلها، عن طريق عديد من الوسائل الإعلامية والتعليمية والثقافية والبحث العلمي والندوات والمؤتمرات الدولية .

وبين الهوية والخصوصية الثقافية من ناحية ، وبين العولمة بضغوطها ومحاولات تفريغها للثقافات الإنسانية من قيمها لتصب فيها قيمها المادية والاستهلاكية ، وهذا يمثل واحداً من أخطر التحديات التي نواجهها في (مفتق الطرق) . ويؤكد المؤلف أننا (في حاجة إلى أن نعمق في الإنسان المصري قيم الانتماء والولاء لقيمه ومعتقداته ولحضارته ويجذوره) ولتماسكه الاجتماعي . والمؤكد أنه دون ذلك لن ترحمنا عولمة ، ولن نحقق غناء مطرداً ، ولن يشفع لنا تاريخ .

العمل والأولويات : بوصلة الأولويات والعمل التنموى

لقد استعرضنا فيما مضى ما احتشد به كتاب (مفترق الطرق) من التحديات والمتغيرات العالمية التي تحيط بنا ونضطرب فيها ، فضلاً عن المشكلات الداخلية ، وما أفضت إليه كل تلك العوامل من الحالة المأسوية التي يعانيتها علمنا العربي في مختلف أقطاره .. فحجم التحديات والمخاطر الخارجية هائل ومذهل ، والتردى الناجم عن فقدان بوصلة الهدف الموجهة للعمل المشترك قد تناهت إلى الاتحاد على الاختلاف ، والاختلاف على الاتحاد ، وإلى تصارع القوى الاجتماعية والمصالح الخاصة ؛ مما قد يؤدي إلى تهميشنا في عالم اليوم والغد .. لكننا رغم ذلك نندرع بالأمل في أننا لم نستهلك كافة قوانا الذاتية بعد ، وإن لله عبادةً إذا أرادوا أراد .

وهذا يتطلب كما يقول المؤلف (وقفة مع النفس) (في مواجهة الوضع المهيمن الذي انزلقنا إليه ... وأن نعترف أننا جميعاً قد أخطأنا وقصرنا . وقد أسأنا فهم لغة العالم الجديد بجهل فاضح ...) لذلك فنحن مدعوون إلى أن (نجمع إرادتنا ومواطن القوة فينا ، فلا خيار أمامنا إلا أن نتسلح بمواطن القوة المعاصرة والمتطورة التي توجد في العالم ، وهي قوة العلم والمعرفة .. ولعل ما يحدث الآن من ضغط علينا وتحجيم لقوتنا ، يكون فيه رجاء وحدتنا ، فالأزمة تلد المهمة) .

وتتطلب الوقفة مع النفس تصحيح الرؤية نحو ما تقتضيه ضرورات التغير والتطوير وعلى مختلف الجهات ، وأولها ، علاج (العمى الزمني) الذي يؤدي إلى اعتبار أن مسالك الماضي كانت دائماً أفضل من طرائق المستقبل. بيد أنه لا خيار أمامنا إلا أن نستعد لخيار المستقبل ، وأن نعد العدة لرحلته بما ندخر ونحدد من قوانا الذاتية ، ويتطلب ذلك حماية جبهتنا الداخلية في تماسكها ، وفي ممارسة العمل الدبلوماسي وعلاقتنا الدولية ، وما تتطلبه من ضبط للفعل ورد الفعل وعدم الانسياق في انفعالات غير محسوبة .

وفي المستوى العربي والإقليمي يظل دور مصر ضرورة قومية وتاريخية وأخلاقية ، وبخاصة في أخطار المواجهة الإسرائيلية والأمريكية ، مع التحسب لموازن القوى الدولية ومع القوى العالمية الصاعدة كالصين .

ويقضى تأمين الجهة الداخلية عملاً سياسياً (يفتح باب الأمل لقطاعات عريضة باتت تحس بضيق وكآبة ، وتزيل الإحساس الذى بدأ يسرى بين بعض الناس بأن لا أمل ولا مستقبل ، وتنصدى للقوى التى غابت عنها الرؤية الصحيحة... وأصبحت تترصد لتغذية الفتن. . وترسيخ اللامبالاة واليأس بين الناس... فالجهة الداخلية هى رصيدنا الاستراتيجى ، الذى يتحتم أن نستثمره أفضل استثمار ، وأن نمى فيه كل عوامل الأمل وضرورات العمل) .

ومن أولويات العمل نحو المستقبل (إشاعة وترسيخ قيم ثقافة التقدم والإنجاز من خلال وضوح الهدف والالتزام إيماناً به ، والإتقان فى العمل ، وليس التظاهر بالعمل ، وروح الفريق ، وتقديس العلم وتقدير التعليم ، والعقلانية واتباع الأسلوب العلمى ، وتدعيم الديمقراطية وحرية الرأى وحقوق الاختلاف واحترام الرأى الآخر، واحترام الوقت وفن إدارته ؛ باعتباره مورداً من موارد التنمية) ...

وفى مواجهة مختلف أزمات الاقتصاد والشباب والفساد والفراغ السياسى ، يتجسد دور الدولة ، الذى تحاول قوى العولمة والسوق أن تعمل على تأكله ، (فدورها لا ينمى ، قد يتغير ولكنه لا يتقلص) ، وإذا كان على الدولة فى مرحلة الاقتصاد الموجه أن تتولى التخطيط والتنفيذ للإدارة وتنظيم القطاع العام ومجمل النشاط الاقتصادى وإدارة معظم الخدمات والمرافق ، إلى غير ذلك من مهام المجتمع .. فإن دورها فى مرحلة الاقتصاد الحر (يميل إلى أن يكون دور قائد الدفة ، ودور من يخطط ويراقب ويتابع ، ولكن لا ينشغل بالتنفيذ والمشاركة الفعلية ، فيما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويبقى دور الدولة فى رعاية ما يسمى بالصالح العام ... وعليها أن تمنع الاحتكار ، وأن تحدث توازناً بين المصالح المختلفة ، وأن تمنع سيطرة رأس المال على الحكم ، وشراء الأصوات الانتخابية، كما يجب أن يظهر دورها جلياً فى محاولة ضبط تأثير اقتصاد السوق على المجتمع ، ومنع ما قد يحدث من تفاوت كبيرة فى مستوى الثروات بين قمة المجتمع وقاعه) .

ومع الاقتصاد الحر يستلزم الأمر مشاركة الدولة مع القطاع الخاص والقطاع المدنى والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات العلمية فى الجهود الإنمائية والعمل

الوطني والخدمات الإنسانية والمهنية. وأرى أن المشاركة الفعالة تقتضى الالتزام بالمسئولية الاجتماعية لدى مختلف مؤسسات العمل الخاص والطوعى ، وأن تتواصل تلك المسئولية ، دون اعتبارات للمنفعة العاجلة أو اختراق للقوانين الحاكمة ، ودون اعتبار لاكتساب النفوذ أو المكانة ، أو الحصول على فرص للمنافع المادية من جهات أجنبية ، دون الالتفات إلى أولويات العمل الوطنى العام .

أضف إلى ذلك أن مفهوم المشاركة ينبغى أن يمتد إلى مستويات الشعب بكل تنظيماته وفئاته رجالاً ونساءً ، متضمنة مشاركة فى صنع القرار ، وفى الإسهام بالعمل فى تنفيذ السياسات ومشروعات هذا القرار من خلال توفير فرص العمل ، والمشاركة فى المتابعة والتقييم للعمل الوطنى اقتصاداً وسياسة وخدمات، بالإضافة إلى المشاركة العادلة فى توزيع ثمرات الحصاد وعوائده جزاءً وفاقاً .

وفى مجال المشاركة المجتمعية ، أرى أنه من الضرورى الالتفات والتشخيص لدور المثقفين وتقييمه فى مختلف مجالات تعبيرهم وأنشطتهم وتبين أى قيم يشيرون ، ومدى احتضانهم لقضايا الحق والعدل ، وهل من تناقضات حادة واستقطابات فيما بينهم. ويستلزم هذا الشأن الثقافى التساؤل عن علاقاتهم بالسلطة بين المسيرة والتوجيه والمقاومة ، وأثرهم فى تكوين رأى عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى المعيشة ، ومواقعهم خلال الأزمات الداخلية والخارجية . هذا إلى جانب جهودهم فى صياغة ثقافة عربية قومية إنسانية ، ومدى تأثيرهم فى القواعد الشعبية ، وفى توظيف أدواتهم فى التمكين للتفكير العلمى والحس السليم المشترك ، وتبديد الأساطير والخرافات والممارسات الشعبية المردولة . والمثقفون فى رأينا هم تلك الطاقة البشرية المحركة التى تدفع نحو تطوير الواقع إلى حالة أفضل وأنفع وأجمل من حالته الراهنة . ومن خلال قنواتهم وأدواتهم فى التعبير والتنظيم يحاورون السلطة ، ويدافعون عن توجهاتهم وقيمهم ، ويؤثرون فى الرأى العام .

وإذ نكتفى بهذا القدر المحدود مما أحاط به الكتاب من مواقع وأولويات استراتيجية العمل الوطني والقومى .. نسلط الضوء على مجال الفعل والأوليات فيما يتعلق بموضوع (تنمية الثروة البشرية) فى إطارها العام ، مع التركيز على قضايا التربية والتعليم .

ويبدأ المؤلف بتأكيد على قيمة الإنسان هدفاً للتنمية وأدائها فى الوقت ذاته، كما يرى أن عمليات تنشئته وتكوينه لا تتوقف عند تنميته الجزئية من خلال المعرفة أو المهارات التكنولوجية .. بل ينبغى أن تعنى بالإنسان فى تكامل مقوماته الإنسانية والاجتماعية والثقافية والفنية والأخلاقية . ومن ثم فإن ثروة الأمم منذ كتابات آدم سميث لا تقتصر على ما يمتلكه من موارد طبيعية وثروات مالية ، وإنما يحتل موقع الصدارة منها أولئك البشر القادرون على خلق الثروة .

ولما كانت الثروة البشرية هى ميزتنا النسبية .. فلا بد لها من إعداد البشر وتوظيفهم (بحيث يكونون مختلفين عنا وعمن سبقونا) من أجل مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة التى تحيط بنا والتى تقع فىنا ؛ فذلك ضرورة الضرورات فى معترك التنافس الشديد فى السوق العالمية . وهذه الثروة - كما يشير المؤلف - هى التى ساهمت فى بناء حضارتنا القديمة ، وهى التى اشتركت فى تعمير المنطقة من حولنا ، وهى رصيدنا فى سنوات الأزمات المالية وندرة العملة الصعبة ، وطاقتها المتعلمة كانت رافداً مهماً من روافد انتصارنا المجيد فى معارك أكتوبر ١٩٧٣ .

ولاشك فى أن التزايد السكانى المطرد خلال العقود الماضية قد أسهم فى ابتلاع نتائج الجهد الإنمائى . وهذا يقتضى (فى الظروف الحالية ولسنوات غير قليلة قادمة أن لا مفر أمامنا من أن نتبع سياسة سكانية صارمة نجد فيها من الانفجار السكانى إلى أن نستطيع أن نجعل من كل فرد فى هذه الأمة ، ذكراً أو أنثى ، طفلاً أو بالغاً ، سليماً أو معوقاً ، قوة مضافة إلى الرصيد القومى المعرفى، وجهداً نافعاً فى بناء مصر الحديثة) ، وهو ما يتطلب بالضرورة أولوية العمل فى تطوير التعليم والتدريب لجموع الثروة البشرية [وفى ملحق الكتاب ٢٩ جدولاً إحصائياً بمؤشرات تعليمية وثقافية وصحية حديثة] .

إن محاولة استعراضنا لما ورد في هذا القسم عن مختلف مجالات تطوير التعليم ، أمر مستحيل في سطور هذا المقال . والواقع أن المؤلف قد كثَّف أجندة رسالته وزيراً للتربية والتعليم ، سواء ما تم من إنجاز فيها ، وما هو في طريقه للتحقيق ، إلى جانب طموحاته فيما ما ينبغي استكماله من مكونات تلك الأجندة ، وما ينبغي التغلب عليه من صعوبات ومشكلات .. ومن ثم فإننا سوف نورد بعض أهم عناصر تلك الأجندة الحافلة .

وبداية يشير المؤلف إلى وجود تحديين كبيرين ، يواجهان انطلاقة تطوير التعليم في مصر ، أولهما (الفجوة التمويلية الضخمة التي تباعد بين الطموحات المشروعة والأهداف الاستراتيجية التي يتعين الوصول إليها وبين حجم التمويل المتوافر حالياً) ، وفي هذا يشير إلى تقديرات منظمة اليونسكو التي أوصت بما في عدد من مؤتمراتها ، موجهة إلى أن أى تحسن ملموس ومتصاعد في فعالية التعليم كمّاً وكيفاً ، تستدعى تخصيص ٦% من الناتج القومي الإجمالي لتمويل نظم التعلم في الدول النامية . ومع ما يبدو من الزيادة المطلقة المطردة في نفقات التعليم في مصر والتي بلغت حالياً (عام ٢٠٠٣) حوالى ٢٢,٥ مليار جنيه .. فإنها لم تصل في الواقع إلا إلى حوالى ٤,٥-٥% من الناتج القومي الإجمالي خلال العقد الماضى ، كما أن تكلفة تعليم الطالب لم تزد زيادة ملحوظة بالأسعار الثابتة ؛ نظراً لتوالى زيادة معدلات الالتحاق المتنامية في الطلب على التعليم ، والذي تجاوزت أعداد طلابه في مختلف المراحل حوالى ١٦ مليون متعلم .

ومن ثم كان من الضروري البحث عن موارد إضافية سواء من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى لسد تلك الفجوة . أما التحدى الثانى ، فهو (الحاجة الماسة إلى تغيير ثقافة المجتمع تجاه التعليم) ، سواء من تصور المجتمع للتعليم على أن هدفه مجرد الحصول على شهادة تؤهل للعمل ، أو أنه ينبغي أن يسير على سياسة مستقرة دون تغيير .. هذا إلى جانب ضرورة وعى الأسرة بمسئولياتها في تحقيق أهداف العملية التعليمية ، ومن بينها مسئوليتها في مقاومة اتجاهات الطلاب أو أولياء الأمر أنفسهم لتعطى الدروس الخصوصية ، التي لا تمثل تناقضاً مع مقاصد التربية المتكاملة فحسب ، بل هى فوق

ذلك ممارسة لا أخلاقية من حيث الاتجار بالتعليم ، وإهدار كرامة المعلم ، وتشويه علاقة الاحترام المتبادل بينه وبين طلابه .

ومما يستحق التسجيل ما ورد في الكتاب من تحديد للأهداف الكبرى التي يجب الاستمرار في تحقيقها خلال مسيرة تطوير التعليم ، وهى :

١- تكافؤ الفرص التعليمية .

٢- التوسع في التعليم .

٣- التعليم للتميز والتميز للجميع .

٤- الجودة الشاملة .

٥- تنمية الطفولة المبكرة .

ولكل من هذه الأهداف موقعه الرئيسى - كمًّا وكيفاً - فى تنمية الثروة البشرية ، والقادرة على صناعة مستقبلها ومستقبل مجتمعتها ، والتوصل إلى الطريق الصحيح فى مفترق الطرق .

والجدير بالتنويه أن الهدف الثالث المتصل بمبدأ (التعليم المتميز والتميز للجميع) بما يقتضيه من تكوين علمى ثقافى تكنولوجى للجميع ، وبمستويات من المعرفة والدراية تناظر مستويات التعليم فى الدول المتقدمة ، يمثل ضرورة من ضرورات مواجهة العولة وسوقها الموحدة ، وما تتطلبه من المنافسة فى الإنتاج السلعى والخدمى والمعرفى . وهذه تفرض الدخول فى سباق المنافسة من قبل كتلة ضخمة حرجة من المواطنين القادرين الأكفاء لا من المهمشين الضعفاء . ويرتبط بهذا الهدف مبدأ تحقيق الجودة الشاملة التى توفر البيئة التعليمية الصالحة لكفاءة العملية التعليمية وفعاليتها .

أما هدف تنمية الطفولة المبكرة .. فقد أحتل أولوية جديدة ، فوق ما ساد من أولويته القديمة من أن التعليم فى الصغر كالنقش على الحجر ، نتيجة لما ظهر فى علم النفس من اكتشافات لأنواع الذكاوات المتعددة ، بعد ما شاع من أن الذكاء قدرة موروثة تتجلى فى مظهر واحد هو إدراك العلاقات والقدرة على التجريد . وتعدد الذكاوات يتمثل فى التفكير فى مجالات التذكر لمعارف كثيرة ، وفى التفكير المنطقى ،

والتصوري ، واللغوى ، والحسابى ، والرياضى ، والموسيقى ، والتوافقى الحركى ، والاجتماعى ، والعاطفى ، والعملى ، والبصرى. وهذا ما يوجب تنمية كل هذه القدرات فى تدرجها منذ الطفولة المبكرة ، فكلها قدرات تتطلبها حركة الحياة المعاصرة وأبعادها ، كما أنها حين تتكامل يعزز بعضها بعضاً فى نمو شخصية الفرد ، القادر على مواجهة مختلف الاحتمالات والتغيرات فى نمط حياته أو تغيرات مجتمعه .

وتستمد مرحلة الطفولة المبكرة أهميتها البالغة فى تكوين الإنسان كذلك من خلال ما أسفرت عنه دراسة المخ البشرى ، حيث إن (هناك مدة زمنية محددة خلال مرحلة الطفولة تفتح فيها نوافذ فرص المعرفة لتعلم خبرات معينة يكون من الصعب بعدها اكتساب هذه الخبرات) . وهذا يعنى أن التعلم عن طريق تنمية كل من القدرات تفتح نوافذها إلى أقصى حد فى مرحلة زمنية من العمر تغلق بعدها. بيد أن معظم القدرات والذكاوات المشار إليها تظل مفتوحة بأزمان متفاوتة فيما بين الولادة حتى سن العاشرة. ومع بلوغ سن ١٨ سنة (تقل نسبة المرونة فى المخ البشرى) .. ولذا فإن تعلم لغة أجنبية فى المدرسة الابتدائية ييسر تعلمها مقارنة بتعلمها فى مرحلة تالية . وقراءة تفاصيل المخ وتكويناته بالنسبة لأهمية تنمية الطفولة المبكرة جديرة بالتنوع العامة بها ضمن مجالات الثقافة العامة والعلمية . وهى هنا موضحة بصورة دقيقة ومبسطة فى هذا الكتاب بقلم وزير حكيم . وترتب على ذلك من الناحية التربوية الاهتمام بالتوسع فى مؤسسة رياض الأطفال والعناية الفائقة بدورها فى تكوين إنسان الغد .

ولا يتسع المجال هنا لإبراز كل ما يتصل بجوانب التطوير الأخرى للتعليم ، من البيئة الأساسية فى الأبنية المدرسية وتجهيزاتها ، ومن إعداد المعلم وتدريبه ، وتطوير المناهج، وتغيير أساليب التعليم ، ومهارات ومصادر التعلم الذاتى مدى الحياة ، وتوظيف الوسائط التكنولوجية فيها ، ونظم التقويم والامتحانات ، والاهتمام بعلم المستقبل فى الرياضيات والعلوم الطبيعية ، والعلاقات فيما بينها وبين العلوم الاجتماعية والإنسانية ، إلى جانب القيم الدينية والسلوك الأخلاقى ، وكل ما يشيع ويدعم فى عملية التعليم والتعلم تأكيد الهوية والانتماء والوطنية فى عالم بلا هوية .

وفي خضم تلك الأجندة التعليمية الواردة في الكتاب .. نرى أن ما ورد فيه من العلاقة بين التعلم وصناعة التفوق جدير بالالتفات . ومحور هذه العلاقة تكوين القدرة على حل المشاكل واقتحام المجهول ، والتفكير الإبداعي وطرح البدائل . وصناعة التفوق هي سلاح الأمم النافذ في السباق العالمي ؛ إذ (لم يعد التفوق ظاهرة إحصائية ، أو صدفة سعيدة ، أو طفرة استثنائية ، كما أن رعاية التفوق لم تعد فقط صقلاً لموهبة نادرة ، أو رعاية لقلة محظوظة ، وإنما أصبحت صناعة مخططة واستثماراً علمياً لطاقت كامنة... هدفها تنمية متكاملة لكل طاقة أمل ، ولكل نوع من أنواع الذكاء ، ولكل قدرة يملكها كل فرد في هذا المجتمع) .

وفي نهاية قراءتنا لهذا الكتاب ، وفي رحلته التي جابت خلال مختلف التحديات والمخاطر في الأحوال الراهنة لواقعنا العربي .. يختم المؤلف تلك الرحلة بالدعوة إلى إيقاظ الهمم حيث (لم يعد أماننا إلا أن نبذل غليان الغضب إلى طاقة عمل ، وأن نحول اللامبالاة والسلبية إلى مشاركة فعالة ، وفعل مسئول ، وأن نعتبر المصاعب التي تواجهنا تحدياً لإرادة هذا الشعب العظيم ، واختباراً جديداً لصلابته وقدراته الخلاقة. وقد حانت ساعة الاختيار ، وأصبحنا في مواجهة مفترق الطرق ، وعلينا السير في الطريق الصحيح، ونحن قادرون بإذن الله على تحديد الهدف وبلوغ الأمل) .

أما بعد ،،

فتلكم بعض ما تيسر من قراءة كتاب (مفترق الطرق) ، والذي تناول مساحة شاسعة متشعبة ، وفي تركيز عميق ، لكثير من قضايا وجودنا ، اختلط فيها الغضب والقلق ، وعبء التاريخ وعبقه مع التطلع لآفاق المستقبل بالأمل وإيقاظ الهمم وتنمية البشر ، وقدرات العمل المتقن والخلاق ، ويصدق على رحلته الفكرية مقولة ذلك الصوفي (كلما اتسعت الرؤية ، ضاقت العبارة) .

(٣) المحور الثقافي فى سياق التنمية المستدامة

مبلغ القول باختصار شديد مفيد ، أود أن أخص رؤيتى فى موضوع الثقافة محوراً رئيسياً فى سياق التنمية المستدامة ، فى مقولة رفاة رافع الطهطاوى أحد رواد حركة النهضة الفكرية فى أوائل القرن التاسع عشر . ونصها (نريد أمة عربية تهيئ مكاناً لسعادتنا أجمعين ، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع) ، وأضيف الحقل إلى المصنع ، كما أكمل عملية البناء - بالحوار والتوافق - ومن خلال الإرادة الواعية والفعل الرشيد ، فى إطار متغيرات العصر ، ونحو رؤية مستقبلية متجددة .

كما أشير إلى مقولة قرأتها فى إحدى كتابات الأستاذ سامى خشبه فى (ثقافة الأهرام، بما معناه أن التنمية تزدهر حين تصبح هى ثقافة العلم .. كذلك حين تصبح التزاماً بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ ، وحين يقرر تعالى بما معناه أنه خلق الإنسان ورَكَّبَهُ فى أحسن صورة.

وفى إطار هذه الرؤية ، يقتضينا تحرير هذه الورقة أن نسعى إلى إطلالة عامة حول موقع "الثقافة" من قضايا "التنمية المستدامة" فى اطرادها وتتابعها على الأفق الزمنى فى حياة المجتمع .

تطور مفاهيم التنمية :

وقد تنوعت وتفاوتت مفاهيم التنمية منذ منتصف القرن الماضى فى محيط الوطن العربى ، متأثرة بما كان يسود الفكر العالمى وبأصدائه المحلية فى التطلع نحو الحداثة والرغبة فى التحديث ، ونحو مواجهة مشكلات التخلف فى الواقع العربى . وقد امتدت هذه المفاهيم من مفهوم القضاء على ثالث الفقر والجهل والمرض إلى ما يشيع اليوم من

مفهوم التنمية المستدامة . وبين هذا وذاك تراوح التركيز والاختزال في بداية الأمر على الأبعاد الاقتصادية وقطاعات الإنتاج السلعي (في الزراعة والصناعة والتعدين والصيد والمرافق) وقياس حصاها بمعيار الناتج القومي الإجمالي ، وما يطرأ عليه من تأثر بالنمو أو الجمود . وكان الهدف هو تراكم الثروة وما تعنيه من قيم نقدية للسلعة المنتجة ، وما صحب ذلك من سياسات مالية وإجراءات استثمارية في المشروعات الاقتصادية .

وتجئى النقلة التالية نتيجة لقصور مفهوم التنمية الاقتصادية ، الذى لم ترشح عوائده كما كان متوقعاً إلى تحسين الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان . وبرز مفهوم التنمية الاجتماعية وقطاعاتها وأهميتها في التوزيع لمؤسسات الصحة والتعليم والإسكان والشئون الاجتماعية والشئون الدينية ، ووضعت خطط وطنية لما عرف بالتنمية الشاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في إطار دولة الرفاه (Welfare State) .

وقسّمت الخطط إلى قطاعات اقتصادية للإنتاج السلعي وخطط اجتماعية للاستهلاك الخدمي . وانفصم بذلك مفهوم التنمية إلى قطاعين إنتاجي وآخر استهلاكي، دون التفات كاف لما بينهما من تداخل وتفاعل ، بل لما بين مكونات كل منهما من تداخل وتفاعل وتأثير .

والواقع أن الفعاليات الاقتصادية ذات آثار اجتماعية إيجابية أو سلبية ، كما أن لها مستلزمات واقتضاءات اجتماعية .. كذلك الشأن في القطاعات الاجتماعية التي لها مردود اقتصادي إيجابي أو سلبي ، ولها متطلباتها ومواردها الاقتصادية .

ولقد كانت هذه التقسيمات لقطاعات التنمية في وصفها بالشمول من قبيل عمليات الجمع الحسابي ، لا من قبيل عمليات الضرب، مما أصاب تخطيطها بالقصور ، تصوراً وتنفيذاً ونتائج . وافتقدت التنمية مفهومها باعتبارها أسلوب عمل موحد ، تتفاعل مكوناته في حركة جدلية تأثيراً وتأثراً ، وتتشابك فيه الوسائل والمداخلات والعمليات تشابكاً دينامياً معقداً ؛ من أجل تحقيق الغايات المنشودة في مخرجاتها على

الأمد الزمنى المحدد . ولذلك برزت قضية التكامل والتساند بين قطاعات التنمية كافة ، كضرورة منهجية. ومن المستقر فى الفهم الاجتماعى والسيكولوجى إن الفاعلية العملية للجزء أو القطاع أو المشروع لا تتحقق إلا من خلال المنظور الكلى ، المؤلف من الأجزاء فى علاقاتها وتشابكاتها وتغذيتها الراجعة ، ويقال بحق أن الكل أكبر من مجموع أجزائه .

وتتوالى مفاهيم التنمية وموجهاتها ومركزاتها لتصل بنا إلى التأكيد على الإنسان المورد توازناً مع التركيز على قضايا الاستثمار الاقتصادى والمؤسسات الاجتماعية ، وهذا يعنى النظرة إلى الإنسان كمورد اقتصادى وكرأس مال بشرى ينتظر منه الإسهام فى زيادة الإنتاج المادى . ومن هنا شاع الحديث عن أهمية تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل ، حتى تكون أكثر قدرة على الإنتاج . ففى مصر مثلاً أجريت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التى يعانى منها الإنتاج الزراعى ؛ نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا بين سكان الريف ، واتجهت دراسات أخرى لبيان مدى الخسارة فى تغيب العمال عن المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية والأمراض المعدية .

كذلك أجريت دراسات خاصة بالشروط والمهارات التى تكتسب من خلال التعليم كضرورة للوفاء بحاجات سوق العمل ، بصرف النظر عن اختلالاته ، فالتعليم مجال استثمارى اقتصادى ينبغى أن يكون له عائد وافر فى إنتاج السلع والخدمات . وغدا التعبير عن الموارد البشرية مرادفاً للحديث عن القوى العاملة فيما عرف بدراسة اقتصاديات التعليم. وشاع فى أدبيات التنمية الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والأربحية المالية كميّار للأولوية فى اختيار المشروعات والبرامج الاجتماعية. واقتترنت بصورة عامة بالدعوة إلى الاهتمام بنوع مشروعات التنمية الاجتماعية التى لها من آثار إيجابية على النمو الاقتصادى ، ولم تنل النظرة المقابلة حقها من الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية التى لها وتداعيات اجتماعية .

وتتعاقب المراحل وتباین مرتكزاتها ليختلط معها مفهوم إشباع الحاجات الأساسية ، الذى نادى به بعض منظمات الأمم المتحدة ، وتلقفته بعض الأوساط التخطيطية كنموذج لتخطيط التنمية . وقد جاءت أهداف هذا النموذج ساعية إلى

توفير الحد الأدنى المطلوب للوفاء بتلك الاحتياجات الأساسية والملحة. ويستبطن هذا المفهوم أن المطلوب لتنمية الإنسان في الدول النامية هو ذلك الحد الأدنى ، باعتباره الأولوية التي لا تستدعى التوجه إلى الحاجات الأخرى المعنوية منها والإنسانية. ومن ثم تصبح الحاجات الأساسية من دواعي المساعدات والقروض الممنوحة من تلك المنظمات .

وليس من التزيد في القول بأن مثل هذا الدعوة تعكس تميزاً طبقياً دولياً ، حيث إنه على الدول النامية أن تقنع بتنمية من الدرجة الثانية أو الثالثة ، تركز على توفير الحاجات المادية الفردية كالصحة والغذاء والسكان ، مع التهوين من شأن الحاجات اللامادية المتمثلة في حقوق الإنسان الأخرى والحريات وفي حقوق المجتمع .

وتقسيم الحاجات أساسية وغير أساسية تقسيم مبتسر قاصر ، فضلاً عن كونه معيباً أخلاقياً ؛ إذ إن حاجات الإنسان كلها أساسية ، وأن بينها تفاعلاً وتأثيرات متبادلة. ولا تقتضى طبيعة الحياة الزعم بأن بعض الحاجات أكثر أهمية من حاجات أخرى ، إذ إن للحاجات المعنوية واللامادية تأثيراً في إشباع الحاجات المادية ذاتها. صحيح أن نقص الغذاء أو ارتفاع أسعاره قد يؤدي إلى احتجاجات مقلقة للسلطة ، بيد أن فرض الرقابة أو عدم المشاركة السياسية قد لا تمثل الخطورة نفسها ، وقد يمكن تأجيلها ، أو الإدعاء بأنه لا ينبغي أن يعلو صوت فوق صوت الغذاء والدواء في هذه المرحلة .

وينتهي بنا المطاف منذ العقد الأخير من القرن الماضي إلى تركيز التنمية على مفهوم التنمية البشرية غاية مطلقة ولا نهائية ، في مفارقتها مع مفهوم الموارد البشرية وسيلة لخدمة الاقتصاد ، ومورداً للتنمية كالأرض والمال والموارد المعدنية والبيئية والمناخية. وفي هذا السياق يصبح ويغدو ويمسى الإنسان الهدف النهائي وغاية الغايات من توظيف مختلف عوامل الإنتاج ، كما أنه بالضرورة سوف يظل العامل الأهم في عمليات وأنشطة ذلك التوظيف . وبذلك يصبح بنيان الحجر من أجل البشر ، وإشاعة العمران لبناء الإنسان . وهو في هذا السياق خالق الثروة ومنتجها ، وهي بدورها معنية

في المقام الأول بتوفير "إنسانية الإنسان" ، وتحقيق متطلباته من الخبز ممتزجاً بالكرامة ، والكرامة ممتزجة بالخبز .

وفي صياغة إجرائية تعرف التنمية البشرية في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع خيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعلم والصحة والرعاية الاجتماعية ، وكذلك من حيث الدخل والعمالة ، مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية، ابتداء من بيئة مادية نظيفة ، إلى الحريات الاقتصادية والسياسية"، وهي تنمية بشرية مستدامة على امتداد حياة المواطنين ، ذكوراً وإناثاً ، وخلال مراحل حياتهم من المرحلة الجنينية والطفولة حتى الشيخوخة ، وبمعدلات مطردة ومتنامية على الأفق الزمني .

وهي بذلك تنمية كمية ونوعية ، معيارها ماذا يحدث للإنسان من تنمية جسمية وعقلية ووجدانية واجتماعية ، تصل به إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه قدراته ؛ مما يمكنه من توسيع خياراته في الإشباع لحاجاته المتكاملة ، حقوقاً وواجبات ، وفي المشاركة الواسعة في آفاق حياة مجتمعه . وهي كما نعر عنها تعنى تمكين الإنسان من تحقيق ذاته وبذاته ، وفي اقتران عادل بين حقوقه وواجباته .

وهكذا جاء هذا الانتقال في "البراداييم" من نموذج الاستراتيجية الاقتصادية، إلى نموذج الحاجات المحدود ثم إلى النموذج البشري الأكمل والأخصب . والحاصل أن تجارب الأمم النامية والمتقدمة قد بينت أنه قد يحدث نمو اقتصادي لا يترتب عليه تحسين في حياة البشر ، ومن ثم يصبح النموذج الاقتصادي وحده غير قادر على التنمية المستدامة الشاملة ، في حين أن الاستثمار الاقتصادي إنما هو وسيلة لرفاهية الناس. وتغدو المتطلبات الاقتصادية حيوية وشرطاً لازماً ، لكنه ليس بكاف ، بيد أنه دونها تتعثر أى تنمية بشرية. والتنمية البشرية ليست مقتصرة على القضايا والمؤسسات الاجتماعية الخدمية ، دون الالتفات إلى القدرات البشرية على العمل والإنتاج بكفاءة وفاعلية ، فضلاً عن وفائها بحقوق الإنسان وحقوق المجتمع .

ومن ثم تصبح التنمية البشرية تنمية مركبة ، محورها ومعيارها الرئيسى توسيع اختيارات الناس ، وتلاقى وتكامل في ذلك أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية والقيمية والتاريخية والفلسفية والروحية. ومع أنه من الطبيعي أن يتفاوت التركيز على توفير تلك الخيارات خلال مراحل التنمية ، لكنها تضعها هدفاً نهائياً يتحقق على مراحل التخطيط والتنفيذ ، وتنامي وتيرة تحقيقه حقبة أثر حقبة. وبذلك أيضاً يتجلى التمييز بين الهدف والوسيلة ؛ حيث "تصبح التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية"، كما يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١. وهى كذلك تنمية لا تقتصر على الجيل الحاضر ، لكنها تمتد وتستمر وفاء بحقوق الأجيال القادمة ، وطوال مراحل حياة الإنسان العمرية. ومن هنا يأتي مفهوم الاستدامة والاطراد في مسيرة التنمية المركبة ، وليس القطاعية ، نتيجة لتفاعل مختلف المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية. وتظل وجهة مسيرة التنمية وقبلتها تمكين الإنسان من توسيع خبراته وخياراته ، وارتقائها إلى أعلى آفاق الوجود الإنساني .

رؤية التنمية عالمياً :

لقد بذلت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جهوداً متنوعة في تطوير مفاهيم التنمية ، وبخاصة ما بذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التأكيد على التنمية البشرية هدفاً ووسيلة. وتمثل تقاريره السنوية عن (التنمية البشرية في العالم) جهداً رائعاً في هذا الصدد ، وفي محاولاتها إيجاد مؤشرات لتوسيع خيارات الناس ، سواء من حيث الدخل أو الصحة أو التعليم وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية. ونظراً لشيوع هذه التقارير، فإنه لا حاجة هنا إلى التفصيل في مضامينها .

ولكننا على المستوى العالمي سوف نخص بالإشارة إلى ما بذل من جهود فكرية في تطوير مفاهيم التنمية إلى تقارير (نادى روما) (Club of Rome) ، وقد صاحب التطور في مفاهيم التنمية كما ترتب عليها ما طرحه (نادى روما) من رؤى لمستقبل التنمية في العالم ، وأصدر أول تقاريره عام ١٩٧٢ بعنوان (محددات النمو) Limits of Growth ، والذي لفت فيه الأنظار إلى أن موارد التنمية في العالم لم تعد تتماشى مع الزيادة المطردة في السكان على ظهر هذا الكوكب ، مما خلق جواً من النظرة المشائمة نحو مصير البشرية إذا ما استمرت نماذج التنمية الصناعية بالذات تأكل الموارد الطبيعية.

وكان هذا أقرب ما يكون إلى نظرة مalthus (Malthus) في علاقة النمو السكاني بالإمكانات المتوافرة لغذاء العالم وحياة سكان هذا الكوكب في أوائل القرن العشرين .

وفي عام ١٩٧٤ نشر النادى تقريراً آخر بعنوان (الجنس البشرى في مفترق الطرق) Mankind at the Turning Point داعياً إلى أنه وعلى الدول في هذا المفترق أن تصحح وتحدد خياراتها في طرائق معيشة شعوبها في ضوء حدود الموارد الطبيعية ، مشيراً إلى أنه سوف تكون لنمو النمو الصناعي السائد مضاعفات خطيرة على الطبيعة وعلى البشر .

ومع عام ١٩٧٨ تحدث نقلة نوعية في رؤية النادى لقضايا التنمية في العالم كما انعكس ذلك في تقريره بعنوان (لا حدود للتعلم) No limits for Learning ، وقد أوضح هذا التقرير إمكانات المعرفة العلمية والتكنولوجية التي صاحبت الموجة الحضارية الثالثة ، وما أخذ يتدفق فيها من زخم تلك الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية ، وما قد يترتب عليها من آفاق جديدة في إمكانيات الملاءمة بين توظيف المعرفة واحتياجات التنمية ، وخلق مجتمع المعرفة القادر من خلال توظيفها على تجاوز محدودية الموارد الطبيعية . لذلك .. فإنه من المتوقع ألا تكون ثمة حدود للإبداع والكفاءة والإدارة في مواجهة أزمة الموارد الطبيعية والبيئية ، مع ضرورة الاستمرار في ترشيد استخدامها . وهنا يكمن سر الثروة البشرية في خلق الثروة ؛ حيث لا حدود لإبداع الإنسان وقدراته على تعظيم الكفاءة وتنظيم الإدارة في مواجهة أزمات الموارد الطبيعية والبيئية .

وفي خريف عام ٢٠٠٢ انعقد مؤتمر التنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا وتقدم نادى روما بتقرير آخر بعنوان (نحو مجتمع المعرفة المستدامة : لا حدود للمعرفة ، لكن هناك حدوداً للفقير) .

Towards a Sustainable Knowledge Society: No Limits for Knowledge, but Limits to Poverty.

وهذا التقرير يشخص ما آلت إليه أحوال العالم من مشكلات ، منها الزيادة المستمرة في السكان التي بلغت عام ٢٠٠٢ ما يقارب ٦ بلايين نسمة ، بينما كانت

٣,٢ مليون عام ١٩٧٢ عندما صدر تقرير النادى الأول (محددات النمو). ومن المتوقع أن يصل مجموع سكان الأرض إلى حالة الاستقرار السكانى فى منتصف هذا القرن ، حيث يتوقع أن يستقر هذا العدد فيما بين ٨-٩ بلايين نسمة .

أضف إلى ذلك أن من بين متناقضات نمط النمو السائد ما أدى إليه من استقطاب اقتصادى بين الشمال والجنوب ، ومن تدهور فى أحوال البيئة . ويظل كوكبنا صغيراً غير قادر على توفير الإمكانيات المادية لحياة ٦ بلايين نسمة ؛ مما أدى إلى ازدياد مساحة الفقر والفقراء ، واتساع فجوة تكافؤ الفرص بين الشعوب وفى داخل كل منها . ولا أدل على ذلك كما يشير التقرير من أن ٢٠% من أغنى سكان العالم يستهلكون ٨٦% من موارده الطبيعية ، وأن ٥٠% من جملة السكان يعانون من الفقر. ونجم عن ذلك كله توهين التضامن الاجتماعى، وازدياد التوترات الاجتماعية ، وتفشى الجريمة والمخدرات ، فضلاً عن ضمور مجالات التنوع الثقافى ، مقرونة بضعف مقومات الاستقرار السياسى والاقتصادى.

وهكذا نرى ما انعكس فى تقرير (نادى روما) الأخير من التفات قوى إلى العنصر البشرى فى التنمية ، من خلال ما يمكن أن يجذبه الاقتدار فى مغالبة (محددات النمو) عن طريق اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها للاستقرار والنماء، وتخفيف حالات الفقر وعبور الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الشمال والجنوب . ويؤكد التقرير كذلك دور مجتمع المعرفة فى إتاحة فرص واسعة للأفراد فى المشاركة الفعالة فى حياة مجتمعهم ، وفى القيام بأعمال خلاقة مجزية. ويقترح التقرير جملة من التوجهات التى يستدعيها العيش المشترك الكريم للجنس البشرى ، لا يتسع المجال للتفصيل فيها .

والخلاصة أنه حين يصبح الإنسان محوراً للتنمية تبرز قيمة الثقافة والتعليم فى لب تكوين الإنسان ، وفى سيورته وصيرورته فى المجتمع الذى يضطرب فيه بمعطياته المادية والفكرية ، فاعلاً ومنفعلاً ، وصانعاً لحاضره ومستقبله .

الثقافة محور للتنمية :

علينا الآن أن نخرج إلى إطلالة على محور الثقافة ذاته كمفهوم ، له مساحات متنوعة وعشرات من التعريفات والأبعاد والدلالات. ومن معانيها في العلم الاجتماعي - وبخاصة كما صاغته الانثروبولوجيا الثقافية Cultural Anthropology أنها تلك الأنماط المختلفة من التفكير والقيم والسلوك والمعاملات والأنماط التنظيمية ، التي اصطلحت عليها جماعة في مسيرة حياتها . وهي رصيد تتناقله الأجيال المتعاقبة عن طريق التواصل الاجتماعي ؛ مما يتعلمه الخلف عن السلف ، من خلال الاتصال اللغوي شفاهة وكتابة ورموزاً. ويندرج في مضمونها طريقة الحصول على قوته وأدواتها المادية والتكنولوجية المستخدمة ، وما يتوافر ويشيع من أسلوب تعامل الفرد مع أبناء جماعته ومع الجماعات الأخرى. أضف إلى ذلك أنواع القيم والاتجاهات المادية والاجتماعية والمعنوية ، التي يحرص على التمسك بها ورعايتها ، أو على نبذها ومقاومتها ، وتلك التي تضع حدوداً وضوابط للفكر والسلوك والتعامل. ومن ثم يطلق على الثقافة أحياناً ما يعرف باسم (الوراثة الاجتماعية) مع ما يحدث فيها من تغير ، تميزاً لها عن الوراثة البيولوجية .

وفي جميع الدلالات لمفهوم الثقافة يلتقى مفهومها كأسلوب حياة وفق ما يصوغه الإنسان في تعامله مع الطبيعة ، يكيفها ويتكيف معها حسب أهدافه وتصوراته ؛ فهي حصيلة للنشاط البشري في نهاية التحليل . كذلك تميز الثقافة جماعة عن جماعة ، ومجموعات عن مجموعات أخرى ، ومن ثم تجيء نسبة الرصيد الثقافي وخصوصياته . كما يتسم الرصيد الثقافي بعنصرين هامين أحدهما: ظاهري في السلوك والأفكار والعادات والممارسات ، والمعبر عنه في أحكام القيم مما يدخل في نطاق المباح والممنوع ، أو الحلال والحرام. وثانيهما ضمني كامن في بطانة السلوك والأفكار والطقوس والرموز ، ويمكن التعرف عليه بالتأمل والاستدلال من الوقائع الظاهرة ودينامياتها .

والثقافة كذلك ذات بنية من شرائح اجتماعية أو طبقية ، ومن تنظيمات اجتماعية، تحدد علاقاتها ومدى تواصلها مع بعضها في مختلف أنواع النشاط الإنساني ، ومن بينها النظم الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية. وهي

متراكمة عبر التاريخ ومتواترة في الزمان والمكان ، كما أنها تتسم بالتغير نحو أنماط جديدة تصبح شائعة بعد ذلك. وإذا كانت فيما سبق محاولة لوصف الثقافة من وجهة نظر الأنثروبولوجية ، فسوف نجد أن هذا المفهوم قد تداخل في كثير من العلوم كالتاريخ وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والعلوم الطبيعية والبيولوجية والتربوية فضلاً عن الآداب والفنون .

ويصف المؤرخون مثلاً ثقافة عصر معين بما هو شائع ومتكرر ومطرّد في فترة زمانية معينة فيما يعرف بالزمان الثقافي ، وترتبط الثقافة في مسميات حضارات معينة كالثقافة الفرعونية أو البابلية أو الإسلامية أو العربية. وتستعمل في علم الاجتماع في التمايز الجغرافي أو الاجتماعي فيما يتواتر ويشيع من مصطلحات الفكر والاتجاهات في مساحة جغرافية معينة ، كأن يقال الثقافة الريفية أو الحضرية أو البدوية . وينسحب ذلك التمايز على أنواع الثقافة الطبقيّة لمختلف الشرائح الاجتماعية ، أو كتفاة الأغنياء والفقراء ، باعتبارها ثقافات نوعية داخل الإطار الثقافي الوطني العام .

وهناك مسميات الثقافة الغربية ، والثقافة الشرقية ، أو الشرق أوسطية ، إلى غير ذلك من التقسيمات الحضارية العامة . ويأتى بعد ذلك أعم المستويات تجرّيداً في مصطلح الثقافة الإنسانية في الفكر الفلسفي بأنماط حياتها وقيمها العليا وما تشترك فيه مختلف الشعوب والأجناس . والثقافة بحكم كونها إنسانية تتمايز عن بقية الكائنات الحية وذلك في جوهرها وتواصلها اللغوي ، وفي طبيعتها وخلقها ، أو في تجاربها وخبراتها المتماثلة في جذورها ، وفي مرتكزاتها الروحية والإنسانية. ولدى علماء الآثار يجرى التركيز على ثقافة ما خلفه السلف من الآثار ومعداتها وأدواتها المعيشية وطقوسها المتمثلة في معابدها وتماثيلها ونقوشها ومنتجاتها المادية Artifacts ، وكذلك يرى هربر ريد Herbert Read مؤرخ تاريخ الفنون حين يشير إلى مفهوم ثقافة القوارير والأوعية Culture of pots and pans كدلالات على ثقافة قوم من الأقوام . ومن المنظور الاقتصادي السياسي ، هناك ثقافة الرأسمالية وثقافة الاشتراكية وثقافة الليبرالية، وثقافة الطريق الثالث .

ومع المدرسة التحليلية لعلم النفس تبرز الثقافة في ميكانيزمات التكيف النفسي التي تفرضها معطيات الثقافة ، وما يرتبط بذلك من إعلاء وتسام أو كبت وإزاحة للغرائز .

وفي علوم التربية يظهر دور الثقافة في عمليات التعليم والتعلم وتشكيل شخصية الفرد . وتعني النظرة البيولوجية بأساليب إشباع حاجات الفرد البيولوجية ومقومات بقائه وتفاعله مع العالم الطبيعي . ويرى المشتغلون بالعلم عامة أن وظيفة الثقافة هي محاولات لتحويل فوضى التنوع في الظواهر الطبيعية والتنوع في سجل الحياة الاجتماعية إلى كون ثقافي Cosmos of Culture ، باتساقه وتشخيص مقوماته وعلاقاته . ومن ثم يمكن القول بأن ثمة ثقافة علمية وثقافة أدبية، قد تلتقيان وتتكاملان أو قد تتباينان وتختلفان . ومن التقسيمات القائمة أيضاً ما هو شائع من ثقافة عامة شاملة (Common) وثقافة شعبية (Popular) ومعظمها شفاهي ، وثقافة رفيعة (High) مما يجري في عالم الفنون والآداب ومنتجاته المبدعة . وتدخل في هذا التقسيم عنصر أحكام القيم في نوعية هذه الثقافة، ووصف الإنسان بالمتقف؛ حيث يشارك في مجالات الاشتغال بالثقافة الرفيعة ومستويات إنتاجه فيها .

ونختم هذه التعريفات ومناظيرها المختلفة بتعريف ممن ينتمون إلى التقاليد الإنسانية Humanists ، ومنهم الفرنسي أندري مالرو Andre Malraux حين يركز على جانب المعاني والقيم ، وبأنه يمكن تلخيص الثقافة في كونها "تجسيدا لمنظومة من القيم". ويشاركه في ذلك أورتيغا Jose Ortega Y Gasset الإسباني حين يشير إلى أن الثقافة "منظومة من الاتجاهات والقيم التي لها معنى ، وتتسم بالاتساق والكفاءة ورصيد من الحلول .. لقد وجدت وما تزال توجد ثقافات عديدة". ومع هؤلاء يأتي البريطاني ت. س. اليوت T.S. Eliot ؛ ليؤكد بأن الثقافة "هي كل ما يجعل للحياة معنى". والقيم والتقاليد والمعتقدات الثقافية قابلة وخاضعة للتغير ، وليس كل الموروثات صحيح بإطلاقه ، مما يتطلب فرز مكوناته وتبين مرتكزاته الأيديولوجية - كما يقال - وبخاصة مضمون المعاني والرموز المرتبطة بمصادر القوة والسلطة . وأهمية هذا النقد والفرز تكمن في أنه حين يتمكن الناس من كشف جذور تلك التقاليد الثقافية وتداعياتها السلطوية ، وتشخيص أساليب التواصل المشوه فيها ، تبدأ عملية تحررها من محددات وقيود الافتراضات القديمة ، والتوجه إلى آفاق جديدة من المعاني والقيم الثقافية ، مغايرة قليلاً أو كثيراً عن رصيد موروثات الحاضر .

وخلاصة عرضنا لموضوع الثقافة في خصائصها التي نركز عليها في هذه الدراسة، أن الإنسان هو محور الثقافة يولد وينمو في رحابها وأجوائها وفواعلها، متأثراً بها وفي الوقت ذاته هو وارث ثقافته التي كوّنهما وراكمها وبلورها سلفه خلال الأزمنة السابقة، وهو كذلك الذى يؤثر في ثقافته ويكيفها، ويطورها كما يتأثر بها ويتكيف معها ويحرص على مقوماتها .

إنها جماع الفكر والاتجاهات والقيم والمعاني والمعارف والرموز والمسالك والرؤى الحياتية للإنسان نحو ماضيه وحاضرة واستشراف مستقبله.. يعيش معها وبها ولها، وفي حدودها وضوابطها، وقد يسعى إلى تحسينها وترقيتها، كما قد ينكر بعضها، ويسعى لحل تناقضاتها التي يعانى منها . ومن ثم فهي الدافع إلى حركته وتوجهاته وتطلعاته وخياراته، كما تتجسد في مختلف مجالات حياته المجتمعية بنظمها ومنتجاتها من السلع والخدمات والترفيه وتكوين الأسرة والإنجاب والعلاقات مع النفس ومع الغير. ويحق بذلك ما يعبر عنه أ. سامى خشبه حين يشير إلى مفهوم الثقافة / الحياة أى أنها هادفة لمعنى، ومن تعبير الطهطاوى حين يتطلع العربى إلى بناء (أمة عربية تكون مكاناً لسعادتنا أجمعين، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع)، وبما يسعى إليه من تحديث تنميته لتكون ثقافة العلم في عصر العولمة وثورتها المعرفية . وتأسيساً على ذلك تغدو الثقافة محور المعانى والقيم في الجهد الإنسانى الذى تدور حوله التنمية، حين تصح المقولة الجدلية أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده، كما أنه لا يحيا بدونه، لما بينهما من تغذية راجعة، تأثيراً وتأثراً .

وفي صدد تلك العلاقة بين الثقافة والتنمية نسترجع ما ورد في كتاب (التنوع الإنسانى المبدع) وهو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، وهو المعروف بتقرير خافير بيريز دى كويلار، والذى صدر في منتصف التسعينيات. وي طرح هذا التقرير في بدايته مختلف التعريفات لكل من التنمية والثقافة، فالتنمية المستدامة جوهرها التنمية البشرية " وهو الغاية القصوى للتنمية، كما أنه من أهم الوسائل المؤدية إليها .. وعلينا أن نعترف بوظيفة الثقافة على أنها وسيلة بعيدة المدى في التنمية"، وسواء كان الأمر متصلاً بمشروعات الاقتصاد أو المرافق أو المياه .. فإن هناك عوامل ثقافية تتداخل في عمليات توفيرها أو إعاقتها، ومن ثم تلجأ إلى هذه العوامل لتقييمها وتصحيح آثارها .

وفي هذا السياق ، ينظر إلى الثقافة على أنها وسيلة أو عامل أو مدخل من مدخلات التنمية . ومن ثم ينبغي أخذ العوامل الثقافية بعين الاعتبار في حسابات عوامل التنمية .

بيد أن التغير في مفاهيم التنمية ودينامياتها وتحدياتها الكوكبية ، أدى إلى أن يطرح السؤال ضمن مجموعة الأسئلة التي تواجه البشرية في اليوم والغد ، وهو ما ورد في فاتحة ذلك التقرير (هل الثقافة مظهر للتنمية أو وسيلة لها ، أم هل الثقافة غاية وهدف للتنمية التي تفهم على أنها ازدهار للوجود البشري) والإجابة في ضوء ما سبق أنها غاية وهى وسيلة ، بيد أن منظور الغاية والهدف هو الذى يركز عليه هذا التقرير باعتبار الثقافة غاية عليا ، وليست مجرد وسيلة ذرائعية من وسائل التنمية ؛ حين يقتصر الحديث على الأنشطة الثقافية ضمن مشروعات التنمية، فهى التى تعطى بقيمتها ومعانيها معنى لوجودنا ومختلف جهودنا الإنمائية . فالثقافة على حد تعبير التقرير هى التى (توضح كيف ينتمى الناس إلى الطبيعة ، وإلى الأرض وإلى الكون والتواصل بينهما) . وكل نشاط إنسانى تحدده فى نهاية المطاف عوامل ثقافية ؛ لذلك (لا يجوز أن تفسر الثقافة بكيفية تقتصر بها على دور أداة "تعزز" غاية أخرى كما لا يجوز تعريفها بحيث تستبعد إمكانات نموها وتطورها ، ولا يجوز إعطاؤها معنى يدل على الصيانة المفرطة. والثقافة بخلاف البنية الطبيعية. . هى ينبوع تقدمنا وإبداعنا وعلينا أن نمسحها دوراً بناءً إنشائياً وخلاقاً) ومن ثم تصبح التنمية معززة للحرية والمساواة وحقوق المشاركة وواجباتها ولدعم مقومات العيش المشترك ، وانعدام التفاوت بين الذكور والإناث وغيرها من إشكاليات القيم الثقافية الغائبة .

ويواصل التقرير تأكيده على أن الثقافة غاية وليست مجرد خادمة لغايات أخرى ، بل أنها هى (الأساس الاجتماعى للغايات نفسها: التنمية والاقتصاد جزء من ثقافة الشعب) فالاقتصاد جزء من ثقافة الناس . وليس إنتاج السلع والخدمات إلا بقيمتها فيما تسهم به فى تمتع الأفراد بالحرية ، التى تمكنهم من اختيار أسلوب العيش الذى يرتضونه .

ولا شك فى أن الغايات والمعانى أساس فى فاعلية كل جهد فى الحياة الإنسانية حيث إن الإنسان يريد أن يكون لما ينتجه ويفعله ويعايشه دلالة وهدفاً وقيمة .

وهذا الهدف متضمن فيما يستخدم من مصطلحات تبدو محايدة ، مثل : ثقافة التكنولوجيا ، وثقافة الإدارة ، وثقافة السياسات الاجتماعية والتعليمية أو ثقافة الشباب ، أو واضحة في مصطلحات مثل الثقافة الرأسمالية أو الاشتراكية وثقافة الطريق الثالث ، أو ثقافة السوق ، والثقافة العالمية. وفي جميع الأحوال يظل تفاعل الغايات مع معطيات الواقع الناقد الاجتماعي وتشابكها المنظومي مولدة للوعى أو مزيفة له . ثم إن حرية التواصل والفعل البشرى هى أداة ذلك الوعى الناقد ، إلا إذا كانت حدود الواقع وسلطة قواه أكبر من الإمكانيات البشرية ؛ حيث تحاصر الحرية ، وتفتقد الثقافة ديناميتها الإيجابية وتطغى (ثقافة القهر) كما يقول باولو فريرى فى كتابه (تعليم المقهورين). وفى مجال عمليات التنمية وإجراءاتها وسياساتها ينبغى اعتبار الثقافة محوراً رئيسياً فى أهدافها وغاياتها بصفة عامة قبل أن تكون وسيلة. وفى تلك العمليات التنموية تتدخل القيم الثقافية :

- (١) فى صناعة القرار واتخاذ (لماذا؟) .
- (٢) وفى وسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها ومشروعاتها (كيف؟)
- (٣) وفى متابعة وتقييم الأداء (أى المعايير؟)
- (٤) وأخيراً فى توزيع عوائد التنمية ومغانمها وتضحياتها ومغارمها (أى أسس العدالة والأنصاف؟) .

الأبعاد الثقافية وتجلياتها :

تتجلى الثقافة فى جملة من الأنشطة حسب البعد الذى تركز عليه ، وفى هذا الصدد سوف نستعين بما ورد فى (الخطة الشاملة للثقافة العربية) ، والتى وضعتها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) فى أواخر الثمانينيات ، لتحديد العناصر الرئيسية للثقافة العربية فى ضوء ما تحققه من وظائف ومخرجات ، وهى مما يدخل عادة فى مهمات وزارات الثقافة وأجهزتها :

الثقافة بوصفها تراثاً قومياً : تشمل :

- المخطوطات - الوثائق - المتاحف الأثرية - المكتبات العامة والمتخصصة - التراث الشعبي - طراز العمارة .

الثقافة بوصفها إبداعاً :

- الأدباء والأدب - العلماء والمعرفة العلمية - الشعر - القصص - المسرح (الكتابة للمسرح والعملية المسرحية) - الدراسات الأدبية والنقد والمقالة - السينما - الفنون التشكيلية (التصوير والنحت والتزيين) - الموسيقى - الخط العربي - حوافز الإبداع والتجديد .

الثقافة بوصفها تعبيراً :

- اللغة العربية والتشكيل اللغوي (كتابةً وضبطاً) - الصحافة ووكالات الأنباء - الترجمة والتعريب (وبخاصة المصطلحات العلمية والتقنية) .

الثقافة وملاءمتها لنوعية القوى البشرية :

- ثقافة الطفل - ثقافة الشباب - ثقافة المعاقين - ثقافة المهاجرين العرب .

الثقافة في تفاعلها وتعاونها مع القطاعات الأخرى :

- التربية والتعليم - الحاسوب والمعلوماتية - التشقيف العلمي - وسائل الاتصال والإعلام - والقنوات الفضائية .

الثقافة بوصفها عملية إنسانية :

- التعاون والتكامل الثقافي العربي - الحوار الثقافي والتعاون مع الثقافات الأخرى - نشر الثقافة العربية في الخارج .

الثقافة بوصفها عملية دفاع :

- الأمن الثقافي (مقاومة الغزو والهيمنة) - الثقافة الوطنية الفلسطينية (مقاومة الاستلاب الثقافي الصهيوني) - هجرة الكفايات العلمية .

الثقافة بوصفها ترسيخاً للهوية والخصوصية :

- القيم العربية الإسلامية - قيم المعاصرة الإنسانية - الهوية الثقافية العربية - التحديات العلمية والتقنية - ضمان الحرية الثقافية وتوطيدها .

الثقافة بوصفها صناعة :

الصناعات الثقافية - صناعة الكتب - صناعة النشر الثقافي - تمويل التنمية الثقافية - التشريع الثقافي .

ولقد استعرضت الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجلدات أربعة المكونات السابقة للثقافة من حيث أهميتها وأدوارها وإمكاناتها وواقع أجهزتها ومؤسساتها في الوطن العربي .

وقد تم وضع مؤشرات كمية لكثير من المؤسسات والمنتجات الثقافية ، منها على سبيل المثال : إعداد الكتب المؤلفة في سنة ما ، وعدد المسارح ، ودور السينما ، والبرامج الثقافية الإذاعية، وعدد المؤتمرات والأندية الثقافية إلى غير ذلك من المؤشرات، التي ترد في تقارير اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة في تقارير التنمية البشرية في العالم .

توأمة الثقافة والتعليم :

وإذا كانت الثقافة وقيمها من الإتيقان والإبداع والحرية غاية من غايات التنمية ، فإن التعليم يحتل الموقع نفسه باعتباره غاية ووسيلة .. كذلك هو غاية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية ، والتي تتضمن قدرات تنمية الفرد جسمانياً وعقلياً ووجدانياً وسلوكياً وروحياً ، وتعدده للمشاركة الفاعلة في مسيرة مجتمعه . وهو كذلك وسيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة ، التي توظفها التنمية لتحقيق مقاصدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وهو في هاتين الصفتين متأثر ومؤثر في السياقات المجتمعية والتاريخية بنظمها وقوانينها وأنماط حياتها المعيشية حاضراً ومستقبلاً .

وتتحلى توأمة التعليم للثقافة في أن كلاً منهما منبع ومصب للآخر ؛ حيث يتولى نظام التعليم بمراحله المختلفة تنشئة وتكوين الفرد من خلال الرصيد الثقافي وتفاعلاته ، سواء من حيث : قيمه ومعانيه وتوجهاته وأولوياته وأفضلياته وأخلاقياته ومواقفه في التواصل مع الغير ، فضلاً عن المضمون المادى والعملى والتنظيمى الذى تحتضنه تلك الثقافة وغيرها من الثقافات .

ويتم ذلك من خلال مناهج الدراسة وطرائق التعليم والأجواء المدرسية أو الجامعية، التي تنظمها قوانين التعليم أو التفاعلات بين الطلاب والأساتذة ، وبين الطلاب والمجتمع . ومن ثم تصبح المنظومة الثقافية مصدراً ومنبعاً من أهم مصادر المنظومة التعليمية في أدائها ، وفي الوقت ذاته يعود التعليم ليصب في الرصيد الثقافي من خلال خريجيه ، وما ينتجونه من كتب وأبحاث وبرامج تبثها مختلف وسائل الإعلام والاتصال وأجهزة الثقافة . وإذا أدركنا هذا التسلسل فسوف يصبح التعليم مصدراً ومنبعاً لحاملي الثقافة بمعانيها ورموزها ، حيث يمارسون دورهم في المنظومة الثقافية ، ثم يعود ما يحتضنه هؤلاء من معارف ومعان لتصب في مضامين التعليم وأساليبه وتوجهاته مرة أخرى ، وهكذا دواليك في حركة جدلية متصلة الحلقات .

ومن هنا جاءت الدعوة إلى التربية الثقافية والثقافة التربوية في الأنشطة الإنمائية . وتتوقف توأمة التعليم والثقافة على التنمية انطلاقاً أو تعويقاً لتدفق طاقاتها واتساقها وتكاملها أو تعارضها وتباينها ، أو على مدى ما تقترب أو تبتعد جهود الأخوين (الأختين) من توجهات قيمهما ومقاصدهما المنشودة في مسيرة التنمية .

ثقافة العولمة والتنمية :

ومع ما سبق من مفاهيم ودلالات في محور الثقافة ؛ مما يقتضى أن يؤخذ بعين الاعتبار في عمليات التنمية ومعايير أولوياتها وتقييم عوائدها ، يقتضى استكمال سياقات محور الثقافة في إطار ظاهرة العولمة وأبعادها المختلفة . ودون الدخول في هذه الظاهرة المركبة من أبعاد وقضايا .. نود أن نشير إلى أن هذه الظاهرة قد تبلورت في توجيهاتها الليبرالية الجديدة بما صاغته القواعد والسياسات التي طرحتها "مجموعة الدول السبع" (أو الثمانية حالياً) ومؤسساتها من البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية من تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، والتي نجمت سبباً ونتيجة للثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية . وقد فرضت تلك القواعد قيماً وأخلاقيات مرتبطة بمنظومتها الكلية ، سواء في مفاهيم السلطة والقيادة ، وتنظيم المؤسسات ، وحركة رؤوس الأموال ودور البنوك ، وآليات السوق ، وتحكم تقنيات الكمبيوتر ، إلى آخر تلك القائمة من المتغيرات التي تتمحور حول هيمنة الدول الكبرى على مصائر شعوب الأرض وإضعاف سلطة الدولة الوطنية .

ومع أن جوهر العولمة يكمن في تبني سياسات الاقتصاد الحر والسوق الطليقة غير أن ما أفضى إليه مجمل حصاها ، حتى في بعض آثارها العلمية والتكنولوجية ، كان سلبياً على أوضاع الدول النامية بما أفرزته من أزمات في سياق التنمية والمال والاستثمار ، كما حدث في دول جنوب شرقي آسيا وفي البرازيل . أضف إلى ذلك اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ومظاهر الاستبعاد الاجتماعي ، واستمرار تدهور الظروف البيئية ، وازدياد الفقر المادي والمعنوي لدى شرائح كثيرة من السكان . وصاحبها كذلك ما عرف باسم الاقتصاد الإجرامي في غسيل الأموال والفساد الأخلاقي والجشع المادي وممارسة العنف والإرهاب . وأحاط بذلك كله محاولة تشكيل الثقافات المتعددة وخصائصها المائزة إلى ثقافة موحدة monoculture ؛ أى نحو ثقافة الاستهلاك ، والقيمة المادية للحياة ، وتفريغ العالم من المعنى على حد تعبير جارودي ، حتى أصبحت الحياة ذاتها سلعة في كثير من مظاهرها .

وقد بلغ التعقيد والغموض في ثقافة العولمة مستويات لم تُعدّ كثير من مصادر المعرفة العلمية كالإقتصاد والاجتماع قادرة على فهم مجرياتها ، كما لو كانت نوعاً من " ألعاب القمار في كازينو العولمة " أو نوعاً من الأصولية العقائدية العالمية في السوق وتحليلاته ، لا تقل خطراً عن غيرها من الأصوليات المغلقة القاطعة في قواعدها وممارساتها . وكان من نتاج ذلك ظهور التفكك في النسيج الثقافي ، وشيوع البطالة ، و بروز مظاهر العنف ، وسلوك الاغتراب لدى الأفراد في توزع انتماءاتهم بين الثقافات التقليدية والثقافة الموحدة ، بل وإلى التنكر لقيمهم الثقافية الوطنية . ولاشك أن تأثير الفضاء المفتوح لكل الرسائل التليفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية ، وما تبثه من برامج معلوماتية وترويجية ، وما تقدمه من نماذج وصور ذو صبغة سياسية في نهاية التحليل . وقد نجم عن طريق نشرها واستدخالها في الوعي واللاوعي إلى تكوين قيم مضطربة ، وخطاب سياسى متحيز ، وتوجهات تهدد مقومات المواطنة ، واختلال مفاهيم الحق والواجب ، والنافع والفساد . وتظل رسائل المعلوماتية بكل مصادرها وأنواعها وسائط لمعارك ثقافية ، وهى معارك بين الوطنية والقومية من ناحية ، وبين عالم بلا هوية من ناحية أخرى ، على حد عنوان كتاب د. حسين كامل بهاء الدين (الوطنية في عالم بلا هوية) .

وفى مواجهة ثقافة العولمة وطغيانها، بدأت تظهر توجهات لتغيير "قواعد اللعب" تفرضها الدول الثمانية أو ما عرف باسم (إجماع واشنطن) Washington Consensus ، انطلاقاً من الوعي بأن ظاهرة العولمة قد أصبحت حقيقة موضوعية، وأن كثيراً من جوانبها قد تم هندسته بتصميم من القوى العالمية المهيمنة ، وأنه يمكن إعادة صياغتها لتعديل سياسات السوق التي يفرضها أصحاب تلك الهيمنة وسدنتها من المنظمات الدولية . ومن أجل ضمان تنمية مستدامة ، بل من أجل الحفاظ على الحياة الإنسانية على سطح هذا الكوكب ، تجيء مقاومة المجتمع المدني على المستوى العالمى لمخاطر تلك العولمة . ولعل أبرز مظاهر تلك المقاومة ما عرف باسم "رابطة سياتل" التي بدأت بذلك الاحتجاج الصاخب فى مدينة سياتل نوفمبر ١٩٩٩ ، وتعددت مظاهرها حيثما اجتمع أقطاب الرأسمالية المتوحشة فى دافوس وروما وجنيف ودربان . وتمخضت عن تكوين (فريق عمل البدائل) Force Alternatives Task بقيادة (المنتدى العالمى حول الكوكبية "العولمة") (IFG) International Forum on Globalization .

وأسندت إلى ذلك الفريق مهمة طرح توصيات واقتراحات لصياغة بدائل لمجريات العولمة الحالية . وقد تألف هذا الفريق من ممثلى جماعات وهيئات المجتمع المدني السياسية والمدنية والعلمية والبيئية فى الولايات المتحدة وكندا وتايلاند وماليزيا والفلبين والهند ، وقد استمر عملها لمدة عامين أعدت خلالها مسودة تقرير (بدائل للعولمة الاقتصادية) وهو التقرير الذى عرض فى اجتماع بورتو اليجرو فى البرازيل عام ٢٠٠٠ ، والذى تم خلاله ما يشبه المحاكمة للدول الثمانية فيما يتعلق بديونها واحتكاراتها . ومن المنتظر أن يصدر التقرير النهائى للجنة البدائل خلال نهاية هذا العام أو بداية العام القادم (٢٠٠٢). ويتضمن تقريرها ما يواجهه مخاطر الليبرالية الجديدة فى (إجماع واشنطن) . ويتلخص مضمونه فى التحول والنقلة من حكومات تخدم المؤسسات المتعدية الجنسية إلى حكومات تخدم شعوبها ، والسعى إلى وضع قواعد ومؤسسات جديدة ، تحقق احترام التنوع الثقافى وخصوصياته. وهذا فضلاً عن العمل على تمكين الدول النامية على مزيد من قدرات الاعتماد الذاتى ، وتوفير الأمن الغذائى ، وضمان سلامة الغذاء . كما تضمن التقرير إجراءات أخرى تتصل بالعمل والحقوق الاجتماعية والإنسانية ..

هذا إلى جانب مقترحات متعددة مرتبطة بالمنظمات الدولية المختلفة ، وتغيير سياساتها وضغوطها على المجتمعات النامية . وينطلق ذلك من شعار هذه الحركة المناوئة لمخاطر العولمة (هناك بديل آخر) .

أما بعد :

لقد كانت الصفحات السابقة محاولة لاستعراض مفاهيم التنمية وما طرأ عليها من تطور انتقالاً من (البراديم) الاقتصادي إلى الاجتماعي إلى البشرى ، منتهياً إلى الإنسان هدف التنمية وهو صانعها . وفي هذا الدور المتشابك تبرز قيمة التنمية بمختلف أبعادها في تنمية طاقات الإنسان وقدراته المختلفة إلى أقصى ما تبلغه ، حقاً له ، ومورداً من موارد التنمية الرئيسية لخلق الثروة وتكوينها .

كذلك حاولنا أن نستعرض مفاهيم الثقافة من كونها أنشطة معززة للتنمية أو جانباً من جوانبها أو وسيلة من وسائلها إلى اعتبارها محوراً ، تنطلق منه غايات التنمية، وما يحدد عالم المعاني والقيم والمعتقدات في أنشطتها المختلفة ، بحيث أصبحنا نتحدث عن ثقافة الاقتصاد ، وثقافة التكنولوجيا ، وثقافة الحكم والإدارة ، وثقافة الأسرة . وأشرنا إلى الاهتمام بتنمية التنوع في الثقافة والثقافات ، وتحررها من القيود المكبلة لترجمة إبداعاتها القيمة ، حين تصبح حرية الفكر والفعل هدفاً في إطار التنمية واستدامتها ، كما يتيح حصادها الثمر في الوقت ذاته مزيداً من ممارسة الحرية والعمل المنتج لسعادة الأجمعين .

وأشرنا كذلك إلى توأمة التعليم والثقافة باعتبار كل منهما مصباً للآخر في السعى للتنمية البشرية ، ثروة الأمم التي لا تنضب ، حيث إن التنمية المنفصلة عن سياقها الإنساني أو الثقافي هي بمثابة " نماء بلا روح " كما يؤكد ذلك تقرير (التنوع الإنساني المبدع) .

وانتقلنا أخيراً إلى مفهوم الكوكبة أو العولمة وثقافتها التي تدور حول محور السوق والاقتصاد الحر والربحية . وأوضحنا ما تطرحه من فرص ومخاطر .. ففي جانب الفرص لا مناص ولا مبرر لنا من اقتحام التنمية بتوأم الثقافة والتعليم فضاء العولمة بثوراته

العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية . ويصبح ذلك عوناً في تصور رؤى ثقافية تختلط فيها التنمية بالعلم بشقيه الطبيعي والاجتماعي ، وبتكوين راس مال مجتمعي من خلال اكتساب المعرفة الجديدة والمتجددة وتوظيفها وتوزيعها ؛ مما يتيح المجال للمشاركة في إنتاج معارف جديدة ذاتية ، ومن ثم تغدو التنمية هي ثقافة العلم بأوسع معانيه ومجالاته .

واقترضت هذه الثورات ترسيخ قيم جديدة في توأمة الثقافة والتعليم منها التعليم للجميع ، والثقافة للجميع ، والتعليم المستمر ، والتعليم المتناوب ، والتعليم من بعد ، ونشر الثقافة العلمية ، والحرية الثقافية ، والسياسات الثقافية إنتاجاً واستمتاعاً . واقترن مفهوم التنمية بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ومقوماتها ، ضمناً لاستدامة التنمية ، وحفاظاً لحق الأجيال في ثمرات تلك الموارد .

وفي جميع الحالات .. فإن استهدافنا لتوظيف الثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية وبناء مجتمع المعرفة يقتضي أن نلتزم بشرطين أساسيين ، أولهما ما تتطلبه احتياجاتنا الملحة للبقاء والنماء ، وما يتيح لنا تنمية ثرواتنا البشرية فكراً وفعلاً ، مهارة وإبداعاً . وثانيهما أن تكون الإفادة من هذه الثورات قائمة على الاختيار الإرادي في ضوء خصوصيتنا القومية والحضارية ، وضخ مقومات الحيوية المطردة في كيانها . ويندرج في تلك الخصوصية ترسيخ العروة الوثقى في الوحدة الوطنية ، وتعزيز وشائج الانتماء إلى الأمة العربية ضمناً للمنة والنماء. وخصوصيتنا أو هويتنا إنما تتطلب التجديد والتطوير دون جمود أو اغلاق ، وهي تعاني من أزمة تشابكت فيها مواضعنا وتصوراتنا وممارستنا التقليدية ، إلى جانب التعثر فيما جرى من محاولات تحديثها لتواجه اليوم بمفاجأة طوفان العولمة ومواجهتها في التنميط لثقافات الشعوب ، بمختلف الصور والأشكال والمؤسسات .

وفي هذا الصدد تصبح من مهمات توأم الثقافة والتعليم الحرص الشديد على تكوين النقد الواعي ، وتنوع الرؤى ، وحرية الاختلاف ، واحترام الرأي الآخر ،

والحوار ، وصولاً إلى الوفاق لتأسيس خصوصية ثقافية ، وأخلاقيات إنسانية تتفاعل مع الثقافات الأخرى ، دون تزايد في الانبهار ، أو مبالغة في الانغلاق . وهذا يستدعي ضمن ما يستدعيه ، مقاومة كل ما يهدد كياننا وتنميته ليكون سوقاً استهلاكية لمنتجات الشركات المتعددة الجنسية وقيمها .

وهذا هو ما تسعى إليه الحركة الشعبية العالمية في محاولة إيجاد بدائل لتوجهات العولمة وهيمنة مؤسساتها . ونشير في هذا الصدد إلى وجود مساحة متزايدة من الدراسات في مجال ما يعرف باسم (ثقافة المقاومة ، والتعليم من أجل المقاومة) ؛ من أجل تكوين أجيال قادرة على صنع مستقبلها كما تريد ، ووفق إمكاناتها ومصلحتها الحقيقية ، وتأسيساً على قدراتها على الإبداع والمشاركة في مختلف مجالات التنمية .

وهنا يصدق تساؤل المفكر الإسباني كارلوس فوينتس " أن الرأسمالية والاشتراكية قد تبدت كلاهما غير قادرتين على تخليص السواد الأعظم من شعوبنا من البؤس والفاقة " . ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه ثقافياً هو : هل يوجد حل آخر على أن يكون من صنعنا نحن ؟ أو لسنا نملك التراث والخيال والقدرات العقلية والتنظيمية لوضع وبلورة نماذج التنمية التي نخصنا ، في توافق مع حقيقة ما كناه ، وما نحن عليه ، وما نريد أن نكونه ، وأن نتحمل المسؤولية في ذلك ؟ .

وذلكم هو تحدى المحور الثقافى الذى تدور حوله قضايا التنمية فى واقعنا العربى .

معالم الثقافة القومية وأزمتهما الراهنة :

التسليم بوجود أمة عربية وقومية عربية ، رغم ما يثور حوله من تشكك كردود أفعال نتيجة لأزمات مؤقتة عابرة هو حقيقة تاريخية تطورت وتعددت معالمها عبر العصور . وتستند مقومات هذا الوجود إلى عوامل اللغة والأرض والتاريخ المشترك والتكوين النفسى والوجدانى ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والعوامل البشرية ، ومعاناة التحديات الداخلية والخارجية . وارتبط بتكوين هذه الأمة ثقافة عربية إسلامية مركبة ،

ترتكز رسالتها السماوية على مبادئ المساواة بين البشر، وإدانة التمييز العنصرى ، والحث على العلم والمعرفة ، والدعوة إلى تعمير الكون ، وربط الجزاء بالعمل .

ويمكننا القول بأن الحضارة العربية الإسلامية قد اعتمدت في تكوينها الثقافى على عناصر رئيسية كانت ركائز توحيدها وحيويتها . وتتلخص تلك الموحّدات والحيويّات في قيام السلطة المركزيّة المتمثلة في الخلافة ، وفيما تكسبه لولاء الأقاليم والسلاطين من شرعية. وتأتى اللغة أداة الفكر وقناة الثقافة المشتركة . وقد استعربت في دار الإسلام كل الأقاليم التي تعرف اليوم بالأقطار العربية . وثالثة تلك الروابط الموحدة هي رابطة "طلب العلم ولو في الصين" . و"الحكمة ضالة المؤمن ينيشدها أنى وجدها". والركيزة الرابعة هي العدو الخارجى والذي يتمثل النشاط المطلوب نحوه في حماية الحدود والثغور والدفاع عنها ، أو في صد عدوان البيزنطيين أو تحرير دار الإسلام من الاحتلال الأجنبى كما حدث في الحروب الصليبية .

أضف إلى هذا كله مناخ التسامح الفكرى ، وتأسيس مبادئ الحوار للفهم والتفاهم الذى ساد العصور الزاهرة من تلك الحضارة ، هذا فضلاً عن إتاحة فرص التعبير والنقد للظواهر الاجتماعية في تلك العصور . وعلينا أن نذكر هنا كتابات الجاحظ وابن المقفع في نقد الحياة وموعظة الحكام ، وأشعار أبى نواس بما تحمله من صور الحياة الماحنة والتغنى بالصفراء التي لا تتزل الأحران ساحتها ، وبقصائد أبى العلاء المعرى حين يناقش المسلمات ويشك فيها كمنطق للوصول إلى الحق والحقيقة ، أو حينما يندد بظلم الحكام للرعية في الوقت الذى لا يعدون فيه أن يكونوا من أجراءها . وتتواصل سلسلة التسامح واحترام الخلاف في الرأى بين الفقهاء والعلماء في التصدى لتطوير الأسس الفكرية في أمور الدين بما تفرزه احتياجات العصر ومشكلاته. وفي هذا المقام لابد لنا من الإشارة إلى إمام أهل الرأى والعقل أبى حنيفة النعمان ، وإلى الحوارات بين الغزالي وابن رشد .. نسوق هذه الأمثلة للدلالة على أن عصور الازدهار الثقافى بكل صوره قد توافقت مع حرية التعبير والنقد والاجتهاد. وكانت هذه مع الركائز الأربع السابقة رابطة العروة الوثقى في التوحيد الذى أخصه التنوع البشرى في رحاب الحضارة الإسلامية .

وإذا كانت العناصر الخمسة التي أشرنا إليها هي دعائم التوحيد في ثقافة مشتركة ، تجلت آثارها في تماسك الأمة وإنتاج يانع في مختلف مجالات الحياة العمرانية والفكرية والفنية ، فإن ضعف الأمة وتدهور أحوالها كان محصلة لما يطرأ على هذه العوامل من ضعف. وحين تنزعزع الشرعية وهيبة الخلافة وسلطتها المركزية ، كما حدث حين سيطر عسكر الأتراك على الخلافة مثلاً ، تقوى حركات الانفصال .

وحين يضعف سلطان الفكر القائم على العقل تنتشر الصوفية الطقوسية ورموزها المعقدة ؛ لتصرف الناس عن مواجهة الحياة بالرشد والتدبير. وينفتح المجال لتأويل الشريعة تأويلاً يلتزم بالظاهر ولا يتعدى حرفيته وتضيق بذلك مقاصد الشريعة ، أو يوجد لها تخريجات باطنية لا يعلمها إلا من كشف عنهم الغطاء ، وتظهر معها الفرق والشيع ، وما عرف بحركات الزندقة في التاريخ الإسلامي .

وحين يسيطر القهر على فئات معينة بما لا يسمح بتعبيرها عن خصوصياتها في النسق الحضارى العام ، تطل الفتن والثورات برعوسها ، وينفتح المجال لغزوات الأعداء المتربصين على التخوم ، وحين يحجر على الرأى الآخر ويضطهد الفقهاء والعلماء تنحسر الحركة الفكرية حتى ينتهى الحال بقفل باب الاجتهاد ، ويصادر كل جديد أو تجديد باعتباره بدعة وضلالة تفضيان بصاحبهما إلى النار . وترتب على ذلك أن انقطعت صلة الفكر بالحياة ، وغدا كثير من الفقهاء والعلماء أداة لتبرير سلطة الحاكم من خلال تمالكهم وتقربهم إلى أهل السلطة طمعاً في المناصب والأرزاق . ولا يحول هذا دون ظهور الاستثناء كما هو الحال في أحمد بن حنبل وابن تيمية على سبيل المثال .

هكذا نرى من قراءة تاريخ الحضارة العربية تلك الحركة المتصلة بين عوامل التوحيد والتجزئة: تقوى عوامل التوحيد فتزدهر الثقافة العربية في مجالاتها المختلفة بما في ذلك مجالات الفنون. وتتنامى عوامل التجزئة فتحبو شعلة الثقافة بمكوناتها المختلفة ، ويغدو النشاط الثقافى اجتراراً للماضى وإمعاناً في قضايا المناظرة والجدل. وفى تعبیر "ذى النون المصري" ما يبلور تحول التوجه الثقافى؛ إذ يقول "كان الرجل من أهل العلم

ينفق ماله على علمه ، واليوم يكسب الرجل بعلمه مالاً ، وكان يُرى ما صاحب العلم زيادة في باطنه وظاهره ، واليوم يُرى على كثير من أهل العلم فساد الباطن والظاهر .

لكنه حين تظهر عوامل الفرقة والتجزئة ، فإن الرغبة في العودة إلى النسق الحضارى العام كانت تعتلج في الصدور ، وتظهر المحاولات السياسية والاجتهادات الفكرية لتحقيق ذلك التوحد . وقد انعكس هذا الاتجاه لدى كثير من فلاسفة المسلمين ، ولدى من عاجلوا الملل والنحل التي ظهرت في الحضارة الإسلامية. ويعنى ذلك أن التطلع إلى التوحد كان المثل الأعلى للأمة ، وأنه ظل هاجساً ثقافياً حتى إذا لم تحققه الإمكانيات الموضوعية ، كما ظل دافعاً شعورياً ولا شعورياً وراء حركة المد والجزر في مصائر الأمة وشجونها عبر التاريخ مختلف العصور .

ومن خلال عمليات التحديث وما استتبعها في فترات لاحقة من خطط التنمية تعاضم الزحف الثقافى على المنطقة العربية ، وتجيء العولمة بالاعتماد على الشركات المتعددة الجنسية لإنشاء المشروعات دون سعى جاد لتوطين خبراتها محلياً . وجاءت قنوات الاتصال الفضائية ، لتبهر العرب بوعى أو دون وعى بالنتاج الأجنبى فى مجال الترويج والمعلومات ؛ بيد أن كل جهود التنمية والتحديث لم تنجز بفاعلية ما كان منشوداً من إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين ، فى الوقت الذى أثارت شهية الناس للاستهلاك وغزت بطونهم وعقولهم وقيمهم ، كما أنها قد باعدت شقة الفوارق بين الفئات والطبقات فى كثير من الحالات . وجاءت هزائنا عاملاً محبطاً للشعور القومى بعد أن كان مدّاً زاحراً فى الخمسينات والستينات ، وأصاب دعوة القومية العربية انحسار وجزر ، وتكرست التزعزعات القطرية مستغلة الأبعاد الثقافية فى هذا التقوقع. وهكذا تنازعت هوية المنطقة العربية تيارات سلفية وقطرية وقومية وعولمية. ومع ضعف المد القومى ظهرت التكتلات الإقليمية ، وتشعبت الخلافات بين الدول العربية وتراشقت وسائل الإعلام، ولم يعد للأقطار العربية موقف موحد إزاء القضايا المصرية.

ووسط هذا الزحام والتغريب والاغتراب وضعف الثقة بالنفس ، وانحسار مساحات التعبير عن الذات والاعتماد على النفس ، برزت محاولات جادة للبحث عن الهوية العربية وخصوصيات الثقافة العربية ، وطرحت تساؤلات حول : من نحن ، وما

نريد أن نكون ، وهل يمكن للانتماء الوطنى أن يواجه متغيرات التنمية فى الظروف الدولية ، وفى مواجهة المشكلات الداخلية، وكيف يمكن أن نتفاعل مع العولمة المهيمنة، وكيف يمكن أن نستعين بمنجزات التقدم العلمى والتكنولوجيا ، دون الاكتفاء بها أو الاستغناء عن إبداعاتنا العربية ؟

المنهج العلمى والإبداعى فى التفكير والتدبير مخرج الأزمة :

من مقومات الحياة فى أى ثقافة معاصرة احتضانها لقيمة المنهج العلمى كأداة فى تفكير الأفراد والجماعات ، ووسيلة لتنظيم المجتمع فى حركته الداخلية وتفاعلاته الخارجية . ومهما كان التحديد لتوجهات الثقافة ورغبات الأفراد والجماعات ، فلن يتجدد نهرها ويتدفق فى مسيرته دون "سلطان العلم الحديث". ويصرف النظر عن مجالات استغلال العلم وتوظيفه .. فإننا نعلم كيف تبين القوى الكبرى ثقافتها على سلطانه فى التخطيط والتنفيذ لشئون الحياة ، فالمعرفة قوة والقوة معرفة . وللسنا نبالغ إذا فى التأكيد على أهمية التفكير العلمى ، وإشاعته هدفاً ووسيلة فى البنية الثقافية العربية ، هو هدف يقصد لذاته ؛ إذ تبين عليه العديد من أسس التنظيم الاجتماعى، وهو وسيلة هذا التنظيم فى اطراد تحقيقه لمجموعة الأهداف الأخرى .

وترتبط بأهمية المنهج العلمى فى تنظيم الحياة كقيمة ثقافية ، ما ينبغى أن يتوافر من مجالات الإبداع والتجديد منطلقة من قدرة على التخيل، مسئلة تحسيد الواقع وإمكانة تحويله إلى صورة جديدة ، أو إلى مسار مختلف. وإذا كانت الثقافات قد اختلفت وما تزال تختلف فى مدى ما تسمح به من نمو لساحات الخيال والتخيل ، فمما لا شك فيه أن ثقافتنا الراهنة ومؤسساتها لا تفسح المجال الكافى لتنمية هذه القدرة أو الاستعداد. والواقع أنها تؤثر وتلتزم بالمواضعات والأفكار المقننة ولا تشجع على المغامرة فى الفكر أو العمل . وينعكس هذا بصورة مكثفة فى جهود البيروقراطية العربية بالمقارنة بكثير من البيروقراطيات فى عالمنا المعاصر . وحتى إذا سمحت بقدر من تلاعب الخيال فى مراحل الطفولة .. فإنها سرعان ما تعمل على فطمه وكبح جماحه فى مراحل النمو التالية. وليس المقصود بتنمية الخيال هنا اقتصارها على فئة فى المجتمع ممن يشتغلون

بالفنون أو الآداب أو العلوم ، وإنما هي ضرورة بدرجات متفاوتة لجميع القوى المنتجة في قطاعات التنمية المختلفة. ولا شك أن الخيال أداة بالغة الأهمية في تحريك الأوضاع القائمة وتصور إمكانية تغييرها ، نمطاً ومضموناً ووسائل .

وحين نتحدث عن أهمية المنهج العلمي الحديث وعن تنمية قدرات التصور والتخيل .. فلا بد من الإشارة إلى ما امتدت إليه أهمية هذين الجانبين في المجال التكنولوجي ، وهو جانب الصناعة المؤسسة عليهما . وحين نتحدث عن التكنولوجيا في مفهومها الشائع الذي يقتصر على صناعة الأشياء ، إنما يكون ذلك من قبيل التبسيط ، فالتكنولوجيا كما أفرزها العلم الحديث تتضمن منهجاً علمياً في صناعة الأشياء ، وفي تدبيرها وتنظيمها ، ومن ثم فهي علم تكنولوجي ، أو كما أشار أحد الفلاسفة في قوله "إن أعظم ما اخترعه العلم هو اختراع طريقة الاختراع". ومن ثم فإن ما نشاهده اليوم من استيراد المصانع والأجهزة والمعدات والسلع ليس هو وحده المطلوب لثقافتنا في مسيرتها الحاضرة والمستقبلية ، وإنما المطلوب هو تنمية منهج لصناعة الأشياء وتنظيم المجتمع والإدارة ، وتخطيط التنمية ، وضمان كفاءة الأداء في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ويمتد ذلك ليشتمل التوظيف الأمثل للمعدات والأجهزة .

وقد ترتب على ضعف سيطرة منهج التفكير العلمي التكنولوجي والإبداعي أن تكونت في الثقافة العربية أنماط من الشخصية تستند في مجمل تصرفاتها وسلوكها واختياراتها على التفكير الغيبي ، الذي لا يربط النتائج بأسبابها الموضوعية، أو على التفكير الخرافي والأسطوري ، أو على التفكير الصوتي الخطابي ، أو على التفكير "الفهلوي" ، أو على تفكير "الخم" والاحتيال الظريف ، أو على التفكير التواكلي الاستسلامي .

الثقافة والمثقفون :

لا يستقيم الحديث عن الغذاء الثقافي وتقييمه دون الإشارة إلى المثقفين أنفسهم ذكوراً وإناثاً: ومم يتكونون ، وكيف يعبرون ، وأى قيم يشيعون ، وما مدى احتضانهم لقضايا الحق والعدل ، وما علاقتهم بسياسات السلطة ، وما المواقف التي

اتخذوها من أجل كرامة الوطن والمواطن ، وما تأثيرهم في تكوين رأى عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى الحياة ، وما أدوارهم في التعبئة خلال الأزمات الداخلية أو الخارجية. وما جهودهم في صياغة ثقافة عربية قومية إنسانية، وهل استطاعوا التغلغل في فهم التراث والثقافة الشعبية ، وما جهودهم في التمكين للفكر والحس السليم المشترك وتبديد الأساطير والخرافات والممارسات الشعبية المردولة ؟

ونؤكد هنا أننا لا نقصر فئة المثقفين على المشتغلين بالآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والإنسانية ، وإنما تنضم إليهم وتتفاعل معهم فئة المشتغلين بالعلوم الطبيعية والكيميائية والبيولوجية والهندسية والطبية وغيرهم من التخصصات المستحدثة في علوم الإدارة والحاسوب . وعلى المجتمع أن يفسح لهم مكاناً مقدراً ومشجعاً ؛ خاصة في وسائل إعلامه ومؤتمراته القومية ، ليسهموا بالرأى والتوجه العلمى في صناعة الحاضر والمستقبل . كما يقتضى ذلك أن يقوم هؤلاء العلماء بنشر معارفهم وبحوثهم العلمية وإمكانات توظيفها في شئون التنمية المختلفة ، وبذلك يحتلون موقعهم ومواقفهم في ساحة الثقافة ومسئولياتها القومية .

تلك هى بعض التساؤلات التى يمكن من خلالها تقييم دور المثقفين أو "المثقفين" Intellectuals كما يسميهم بعض كتاب لبنان ، من أجل ثقافة متجددة وحية بالفكر والفعل ، وبالنظر والممارسة وبالقول والموقف. والواقع أن حصاد كل تلك التساؤلات إنما يصب في مجرى الحياة المتطورة التى توفر ظروف الحبز والكرامة للإنسان العربى . ولعل موقف المثقفين من السلطة يعتبر أهم وأصدق معيار على دور المثقفين خلال فترة العقدين الماضيين . ونتحيز لهذا المعيار على اعتبار أن تأثير السلطة المهيمنة فعال وخطير في صياغة التوجهات الإنمائية والقيم والأفضليات في الأقطار العربية ، وهو في الوقت ذاته المعيار الذى نتخذه لقوى الإصلاح والتطوير والتنوير للأوضاع القائمة .

وبعبارة أخرى .. فإننا نعرّف المثقف - تمييزاً له عن المتخصص أو الخبير - بأنه تلك الطاقة البشرية التى تنشئ دوماً حالة أفضل من الحالة الراهنة ، وأنه يسعى دائماً من خلال قنوات التعبير والتنظيم أن يحاور السلطة ، وأن يؤثر في رأى العام على مختلف

مستوياته نحو الاقتناع بآرائه ومواقفه ، ومن ثم الاهتداء بها فكراً عاماً وسلوكاً اجتماعياً مقبولاً .

وبهذا يصبح المثقف طاقة في التغيير ، ومن ثم فلا يدخل في نطاق المثقفين من اتخذوا وسائل تعبيرهم بالكلمة أو الصورة أو بالنغم أو بغيرها أداة لتبرير الأوضاع الراهنة ، ومسايرة السلطة. ومن هنا ترتفع مع التثقيف رايات الحرية والعدالة والتطوير والإبداع ، وتغدو المعرفة مقترنة بالفعل ، كما تظهر متعددة الأبعاد ، فسيحة الرؤية ، تنشر إرادة التحسين المستمر وأسلحة المقاومة للطغيان والاستبداد في مختلف صوره. ولعل العلم الاجتماعي بتفريعاته المختلفة ينبغي أن يكون أداة لسير أغوار الواقع وتفاعلاته لا مجرد رصدها فحسب ، وإنما لمعرفة تشوهات العلاقات الاجتماعية والسعى إلى تحويلها وتحويلها ؛ لكي تكون إطاراً دافعاً لتكوين وعي مشترك لبدائل التحسين والتطوير لأحوال الإنسان في مجتمعه .

والحكم على موقف المثقفين وما يفرزونه من غذاء ثقافي ، يتعرض لما يتعرض له منهج حياتنا عامة من اختلال وفقدان للهوية المرجعية وللتوجهات الأساسية في الفكر والفعل . وفي هذا السياق ظهرت مصطلحات أهل الثقة وأهل الخبرة في السياسة والاقتصاد والمجتمع ، ومصطلحات المثقف الثوري والمثقف العضوي ، ومثقف السلطة، والمثقف السلفي ، والمثقف الإسلامي ، إلى جانب مثقفين يصلون أنسابهم بالمذاهب الليبرالية والاشتراكية والديمقراطية والماركسية. وهناك من المثقفين من يسفهون أولئك جميعاً ، وكأنما يرون الحياة نوعاً من التيار الذي لا يستطيع الإنسان أن يغير دفعة اندفاعه أو اتجاه ضغوطه . وهو رد فعل في نظرهم لفشل كل تلك الأطر المرجعية الثقافية ؛ أو لأنها لم تعد توفر الدافعية والقناعة للمواطن العربي. ولعلنا في هذه اللحظة التي نحر فيها هذه الأسطر تبدو "خريطة الوطن العربي فضيحة" كما يقول الشاعر نزار القباني ، وفي حالة انشقاق فاضح ، كما تبدو ثقافته كذلك أكثر انشقاقاً وانفصاماً .

وتسود الوطن العربي حالياً توجهات ثقافية ارتبطت بالقبلية والعشيرة، ممزوجة بنسب متفاوتة بأفكار ليبرالية ، سواء في الاجتهاد الفقهي أو في الاقتباس والاقتداء بالحضارة الأوروبية الغربية .

والواقع أنه منذ منتصف السبعينيات ، ما تزال غشاوات هذه الخلطات والاضطرابات الثقافية ممتدة حتى اليوم، إذ تتلبد سماء الثقافة في الوطن العربي بسحابات قاتمة بعضها يطر إحباطاً ، وبعضها ينذر بسيل من الغضب اليائس .

ويتوزع المثقفون على جبهة عريضة من الرؤى والمواقف والأحزاب والتيارات . ومنهم الصادقون مهما تعرضوا له من تضحيات ، ومنهم الانتهازيون والمراءون سعيًا وراء المال والنفوذ . ومع ذلك يؤكد كاتبنا الكبير عبد المعطى حجازى دور المثقفين فى صياغة الوعي وفى التأثير فى الأحداث ، ويستطرد قائلاً: "لكن ذلك لا يتاح عادة إلا فى مناخ الحرية والديمقراطية. ولذلك كان من رذائل الاستبداد تحجيم دور المثقفين وعزلهم أو إفسادهم بشراء ضمائرهم إلا القلة الصامدة التى تتعرض عادة للاضطهاد" .

وتختلف الآراء حول موقف المثقفين وأدوارهم من الأزمة الحضارية العربية ؛ حتى يصل الأمر إلى القول بأن مصدر الخلل يكمن فى التوجهات التجارية والسلعية التى ظهرت فى الإنتاج الثقافى. ويعزو فريق آخر سبب التردى الثقافى فى كثير من الحالات إلى الخلط بين مقومات الثقافة المولدة للوعي ومقومات الترفيه والإمتاع والمؤانسة والتخدير وتأثيرات العولمة فى رسائل فضائياتها .

ومهما يكن الأمر .. فإن الغداء الثقافى للمواطن العربى يمثل أزمة حادة لا تقل فى تشرذمها وانفصامها عن الواقع السياسى للأمة العربية ، بل ولا تقل فى فقرها عن تزايد جيوب الفقر والبطالة فى الواقع الاجتماعى ، بل وهى كذلك لا تقل تردياً عن انتشار التلوث ، بمختلف صوره فى بيئاتنا المترامية بقراها وحواضرها فى أرجاء وطننا العربى .

(٤) بين نزعات القطرية وفرض الديمقراطية بالقوة

عقد منتدى الفكر العربي في عمان ندوة بعنوان (أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادى والعشرين) في الفترة من ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٣، وقدمت فيها أوراق حول واقع الأمة العربية الراهن، ومنهجيته (تقدم المجتمع العربي وتطويره، واستشراف مستقبل الوطن العربي، وكيفية تحقيق تقدم الوطن العربي). ودارت حول هذه الأوراق مناقشات هادئة أحياناً وعاصفة أحياناً أخرى من منظور الجدل الفكرى .

ولا يتسع المجال هنا لإبداء ما عَنَّا لنا من ملاحظات حول تلك الأوراق والمناقشات .. إلا أن معظم محاورها وأجوائها قد تجاهلت أو مرت مرور الكرام على ما تعرض له الوطن العربي من حروب وأحداث سياسية منذ حرب الخليج الأولى في أول التسعينيات، وما تلاها من حرب الخليج الثانية، والحصار الاقتصادي، وتهديدات الهيمنة الأمريكية، امتداداً إلى غزو أفغانستان ثم العراق ، واحتلالها بالقوة العسكرية في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ . وتندافع الأحداث في إطار إعلان الرئيس بوش الحرب على الإرهاب العالمى بالإرهاب الأمريكى، وفي أى موقع من العالم، وبخاصة في دول الشر المارقة ومعظمها في الشرق الأوسط، حتى نصل إلى قانون محاسبة سوريا، بعد أن أنذرتها الغارة الإسرائيلية على أرضها دون مبرر يذكر .

وتلك الحروب والأحداث قد خلقت وقائع وعلاقات وتحديات وأحزناً جديدة في معطيات المجتمع العربي ، وعلاقاته بالدول الطاغية واللاهثة نحو استنزاف موارد العرب ومن أهمها ضمان السيطرة على الموارد النفطية . ومن بين تداعيات الموقف منذ أحداث سبتمبر ، ما حدث بين الأقطار العربية من تشزيم ، وانكفاء على مصالحها الذاتية الضيقة ، ومن خلافات في مواقعها من ناحية قضايا الحرب ضد الإرهاب ومعانيها ودلالاتها .

وأيا ما كان هذا الإغفال للواقع الجديد والخطير فإن كل أوراق المؤتمر كانت تدور في الإطار الكلى للوطن العربي والمجتمع العربي ؛ من أجل تعظيم القواسم المشتركة وما يجمع بين أقطاره، وما يخفف من حدة التباين واتساع الشُّقة واضطراب الأولويات في التوجه القطرى وفي التطوير المستقبلى . بيد أن ورقة واحدة لمفكر قدير كنا نعتبره (عرويا قوميا) في كتاباته السابقة قد تحول إلى داعية للانكفاء القطرى ، وإلى الانصراف نحو الوطن الدولة في حدودها السياسية. ويدل على قيمة هذا المدخل في الإصلاح بأن ما أنجزته التجارب القطرية في تحديث مجتمعاتها من نهضة تعليمية وفكرية وعمرانية إنما تحقق قبل ظهور موجات (الأيدولوجيا الوجدوية ، والانشغال بالمعارك والقضايا القومية والدينية الكبرى) ، ومنها وما تلاها قد أدت نكبة عام ١٩٤٨ من أحداث عربية كبرى، إلى انصراف القطرية عن بناء الوطن العربي من أجل المعارك القومية وإلى توالى التزيف القطرى والقومى معا .

ويؤكد الكاتب أن (الوحدات الوطنية سواء كانت طبيعية من إرث التاريخ أو مصطنعة من فعل الاستعمار تمثل المجال الحياتى الوحيد الذى يعيشه العربي ويربى فيه أولاده) ويتفاعل من خلاله مع جيرانه ومع العالم ، وهو الذى (يتعلم فيه قيم الوطنية والولاء والعمل والإنتاج) متجاهلاً بعمد ما جرى بالأمس وما يجرى حاضراً ومستقبلاً من علاقات التعاون بين الأقطار العربية، بطريقة مباشرة أو من خلال المنظمات العربية الإقليمية أو الدولية .

ويشير الباحث إلى ضرورة فك الالتباس بين مفاهيم الوطن والأمة والقومية والإسلامية، كما لو كانت متعارضة أو متناقضة. وينهى تحليله إلى أن المدخل إلى مجال التأثير الفعلى والواقعى لصياغة المستقبل العربى مناطه وبؤرته ساحة الوطن، الوطن الصغير المتحد لكل شعب عربى ... أما إغفال ذلك بدعوى الانشغال بالمعارك والقضايا القومية والدينية الكبرى عن بعد، فقد أثبتت التجارب التاريخية أنه لا يصب في صالح هذه القضايا ؛ بل إنه فى الوقت ذاته قد ترك الوطن الصغير وشئونه مهمة (إن لم تؤد إلى تمزيقها وتفتتها) .

ولسنا هنا - كما أسلفت - في موضع مناقشة الباحث في وجهة نظره الخاصة بالدعوى إلى انعزال كل قطر / وطن عن بقية هموم الأقطار العربية الأخرى وقضاياها العامة، بل وما يجري في العالم الذي غدا في تأثيراته الجارفة التي صح وصفها بالقرية الكونية وقد ارتبط ذلك بقيام تكتلات إقليمية دفاعاً ووقاية للحفاظ على مصالحها إزاء تحديات النظام العالمي الجديد ، ويقتصر هدفنا في هذا المقال أن نشير إلى هذا النزوع القطري ، الذي ترتب على ما ساد الوطن العربي من إحباطات سوف تزيدها توجهات الانكفاءات القطرية إحباطاً وضعفاً ، ويفتح الأبواب على مصاريحها لاستغلال موارد كل من أقطار هذا الوطن .

ومن المصادفات العجيبة أنه في تلك الفترة نفسها كان الدكتور / إسماعيل صبرى عبد الله يتحدث من منبر مؤسسة شومان في عمان محذراً من نزعات القطرية ونزواتها ، داعياً إلى ضرورة السعى الجاد والحثيث إلى ترسيخ دعائم السوق العربية المشتركة ، ومستنكراً فرض الديمقراطية بالقوة . وعلى هامش المؤتمر وفي إحدى الأماكن المخصصة للأوراق والنشرات يقع النظر على نشرة (المجتمع المدني العدد ١٠٨ نوفمبر ٢٠٠٣) ، والتي يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. ومن أول ما استرعى انتباهي ما حدث من تغير في أسماء محرريها واختفاء الأسماء الشهيرة اللامعة ، التي كان يتألف منها مجلس أمنائه بعد أن قدموا استقالتهم منه لأسباب معروفة، ذكرتني بالاستقالة التي قدمتها مع صديقي الجليل المرحوم د. أسامة الخولى من ذلك المجلس منذ عشر سنوات على ما أذكر . بيد أن ما شددني حقاً ثلاثة عناوين كبيرة على غلاف المجلة تشير إلى المضامين التي تعالجها المقالات في هذه النشرة وهي : المدعورون من الديمقراطية ، صدمة كبيرة لأعداء التغيير : الشعب العراقي يصوت لصالح بقاء القوات الأمريكية، ثم خطاب بوش عن الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وعلى الغلاف صورة معبرة للرئيس بوش . وهذه العناوين الثلاثة متسقة الدلالة فيما يحتضنه مركز ابن خلدون من رسالة ، تزعم بأنها السبيل والمنقذ من الضلال في الأوضاع المتردية في الوطن العربي ، وكأننا نقرأ عناوين مجلة أمريكية تدافع عن سياسة بوش الخارجية .

وسوف أركز على قضية الديمقراطية التي جاءت في كلمة العدد التي يصوغها (المحرر) بعنوان (يسألونك عن التغيير ... قل هو ليس من أمر شعبي)، وإنما من أمر من يثرى؟ أتابع قراءة المقال وفيه يشير إلى العاملين الرئيسيين في إحداث التغيير ، إحدها : الضغوط الداخلية شعبية أو نخبوية ، وثانيها نتيجة لتهديدات خارجية..

ونظراً لإخفاق كل المحاولات الشعبية الدافعة إلى التغيير من الداخل .. فقد عجزت عن أى تحريك للواقع رغم كل ما بذلته من جهود ، كذلك تم تغييب القوى النخبوية من ساحة المقاومة بالتهديد والترغيب والمنح والمنع .

وهنا يأتي القول الخلدوني الفصل لحل هذه الإشكالية في الواقع العربي، كما يعتقد المحرر بقول صاحبنا، أما قد سدت الطرق الداخلية أمام التغيير : (إذا فليس هناك من محرك حقيقى نحو إجبار السلطة على التغيير إلا عن طريق الضغوط والتهديدات الخارجية . ومن هنا نستطيع أن نقدر خطاب بوش الأخير نحو تدعيم الديمقراطية في الشرق الأوسط ، ومن هنا أيضاً ندعو الجميع نحو تبني خطاب مصلحي متعقل ، نحو ما يأتينا من الخارج من مساعدات ، تعزز مسيرتنا الحقيقية لتفعيل تساؤل : كيف تحكم مصر من جديد؟) وهكذا يعود مركز ابن خلدون طالباً المساعدة من الخارج لتكون أداة محلية لفاعلية التهديد الخارجى !! وكأن شيئاً لم يحدث ، وبراءة الكلمات في مقولاته .

وفى انتظار الديمقراطية الضاغطة والوافدة من الخارج ، قرأت في كتاب (روبرت ماير) بعنوان (النوم مع الشيطان) الصادر عام ٢٠٠٣ ومؤلفه من رجال المخابرات الميدانية سابقاً ما يوضح نوع الديمقراطية المتوقعة من أمريكا . يقول المؤلف إن نوع الديمقراطية التي نعتبرها مناسبة لدول الشرق الأوسط ، شعارها (إن الديمقراطية ستعالج كل شي .. عليك أن تقنع الأسرة الحاكمة أن تتخلى عن قدر من سلطتها، وأن تعاون وتهدى الأمراء الذين ينشدون الإصلاح ، وقد تنشئ نموذجاً صغيراً ظريفاً لبرلمان ، وأن تحاول الوصول إلى توافق مع أولئك المحرضين بمنحهم مقعداً أو مقعدين في الوزارة، وأن

تسمح بتشكيل حزبين أو ثلاثة من الأحزاب السياسية ، وأن تنفق بعض الأموال لتزيت عجلة المعوقات .. وأخيراً عليك أن تبث بالسيد/ جيمى كارتر إلى المنطقة لرصد ومراقبة الانتخابات (ص ٢٠١). ومن أعجب معالم هذا الكتاب التي لم أر مثلاً في أى كتاب أمريكى آخر كمية السطور والفقرات المطموسة بالسواد لكى لا تُقرأ !!

وأغلب الظن أن هذه هى الديمقراطية التي يريد أن يحققها الغزو أو التهديد الأمريكى فى الشرق الأوسط، ليس من أجل عيوننا ، وإنما كما يرى مؤلف هذا الكتاب أن نتيج لأمرىكا أن يظل العرب يدفعون تكاليف حروبها فى المنطقة، ويشتررون السلاح منها، بل وتحملهم بعض تكاليف غزواتها الخارجية ، كما حدث فى البوسنة ونيكاراجوا، ويخضعون لمطالب شركات كارلايل وإكسون وميكروسوفت وبوينج وهاليبيرتون ، ويدعمون الانتخابات الأمريكية ذاتها بأموالهم.

وفى عبارة ساخرة يتساءل المؤلف عما إذا كانت إحدى خطابات كولن باول فى جامعة من الجامعات الأمريكية والتي لم تمتد إلى أكثر من نصف ساعة ، والتي أشار فيها إلى الصداقة مع إحدى الدول العربية، قد جرى دفع مكافأتها التي قيل إنها بلغت (٢٠٠) ألف دولار من أموال إحدى وزارات الدفاع العربية . وفى ختام حديث المؤلف يشير إلى ما تردد من ضرورة إرساء الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، والتي أصبحت كما يقول من العبارات التي تلو كها ألسنة المسؤولين الأمريكيين فى كل مناسبة كدواء يداوى من كل البلاوى ، ثم يعاود نقد الذات ليقول : (إنه لكى نمكن هذه المنطقة من سيادة القانون ، فإن ما يساعد على ذلك أن نفرض سيادة القانون على أنفسنا، كأن نعمل على تطبيق قانون ممارسة الفساد الأجنبي ، والامتناع عن قبول الرشاوى ، ووضع حد لتلك التقاليد التي منها ما أن يتقاعد أحد كبار المسؤولين من عمله يوم الجمعة فى الحكومة الأمريكية حتى يجد نفسه قد انتظم فى عمل يوم السبت فى حكومة أجنبية..).

كذلك بدعوى المؤلف إلى الاعتراف بالحقائق في السياسة الخارجية حتى تتمكن من معرفة ما يحدث بين أمريكا وبين الدول الأخرى من معاملات، وألا تكون تلك السياسة بما فيها من مصالح عامة وشخصية رهينة دائماً بتدفق البترول من الشرق الأوسط، وبالتحكم مستقبلاً في احتياطاته . ولعل هذا هو المضمون الحقيقي الضمني في خطاب بوش في ٦ نوفمبر (٢٠٠٣) ؛ إذ يقول (إنه من الضروري) إن يجرى اختبار التزامنا بالديمقراطية في الشرق الأوسط ، وهو محور اهتمامي اليوم ، وينبغي أن يكون محور اهتمام السياسة الأمريكية لعقود قادمة، وأن الديمقراطية لم تتحذر في كثير من بلدان الشرق الأوسط ، وهي دول ذات أهمية استراتيجية عظيمة وتتساءل أهمية لمن ولماذا وكيف ؟.

هذه في تقديري خلفيات التدخل ودوافعه الظاهرة والمستترة في شئون الشرق الأوسط بدعوى محاربة الإرهاب وإشاعة الديمقراطية بين ربوعه .

نعود إلى دعوى قبول الاحتلال من أجل الديمقراطية التي أطلقتها مؤسسة ابن خلدون في ترحيبها بفرض الديمقراطية في أرجاء وطننا ، العربي ولو بالقوة المسلحة كما تزعم من غزوها للعراق . ونتساءل عن العنوان الثاني على صفحة غلاف (المجتمع المدني) وهي (الشعب العراقي يصوت لصالح بقاء القوات الأمريكية) ، ويقرر أن هذه من نتائج استطلاع رأى أجراه مركز الدراسات النفسية في بغداد ، ومن خلال دراسة أجرتها وكالة رويتر . والشك مبرر في نتائج أى دراسات أو استطلاعات للرأى في هذه المرحلة من وجود القوات الأمريكية على أرض العراق . وليس من المتوقع أن تذاع أى نتائج في غير صالحها !! ولا نريد أن نستطرد أى شعب وأى عينة وأى أدوات استخدمت في هذا الاستطلاع مما تحتم شروط البحث العلمي لمصادقية نتائجه .

وفي إحدى المناقشات وفي ختام المؤتمر ، جرى تصفيق المشاركين على ضرورة مقاومة الاحتلال الأجنبي ، واعتبارها مهمة من مهمات المثقف العربي ، وبيان الزيف في دعاوى القوة المحتلة مهما كانت براقة أو إنسانية . ويأخذ مدير مركز ابن خلدون

الكلمة لبيان أن بعض الشر أهون من بعض ، وأن الاحتلال الأجنبي قد يكون أداة للتحرير ووسيلة للتخلص من سيطرة الحاكم المطلق . وفي هذه الصدد يذكر المتحدث بأن الشعب المصرى فى نضاله ضد الاحتلال البريطانى كان يهتف (الاحتلال على يد سعد ، ولا الاستقلال على يد عدلى) .

ولقد عجبت من أن أحد المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى حين يقرأ هذه التعبيرات بدلالاتها الحرفية، دون أن يدرك ما وراء المبالغة فيها وافترض المستحيل فى أحد طرفيها مما هو معلوم بالضرورة، أى إنه ليس للاستقلال ضمان إلا أنه لا يكون إلا على يد سعد زغلول، وليس على يد عدلى. وقد أراد صاحبنا بأن ينصحننا بقبول الاحتلال الأجنبى للعراق والذى بدأت قوى المقاومة تززع سطوته وتكبده خسائر فادحة . وتذكرنى مقولة الشعب المصرى ، وقد أساء المتحدث فهمها وتوظيفها فى تمسكه المطلق بزعامة سعد، بقول الشاعر:

لا تسقى ماء الحياة بذلة بل فاسقى بالعز كأس الحنظل

والمضمون الحقيقى فى هذا البيت يكمن فى التمسك بالعز والكرامة مهما واجه المرء من صعوبات، ومهما عانى من تضحيات، وليس القبول بالحنظل فى مفهوم النص إلا من قبيل المبالغة البلاغية . والخلاصة التى أنشدها من التعليق على بعض ما ورد فى تلك الندوة العربية الهامة هو التأكيد على ما برز خلالها من هاجسين خطيرين ، هما : هاجس الانكفاء القطرى ، والاستسلام للاحتلال الأجنبى .

ومع تقديرنا الكامل لمطالب التطوير والتقدم على المستوى المحلى القطرى.. إلا أن عدم تجاهل مطالب التضامن والتعاون فى القضايا القومية سوف ترتد آثاره الإيجابية على مستوى التقدم القطرى ؛ فهو تكامل بين المستويين ؛ خاصة ونحن نعيش تيارات العولمة المتدفقة بوعدها ووعيدها . والهاجس الثانى يتمحور حول ضرورة عدم الإذعان أو التقبل للضغوط أو التهديدات أو الاحتلال الأجنبى أيا كانت المبررات الظاهرة كنشر الوعى الديمقراطى . ومن مسلمات العلم الاجتماعى أن فرض أى نظام على أى مجتمع

سوف يلفظه المجتمع إذا لم يكن ذلك النظام منطلقاً من وعى المواطنين أنفسهم ، ومن حصاد نضالاتهم التاريخية . وفي أحسن الحالات سوف يصبح النظام المفروض مشوهاً كلياً، سلبياته أثر من إيجابياته وقد ينتهى كالمبت . لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى .

وأختم هذا المقال بتوضيح موقفنا من قضية الديمقراطية ، التى لا يمكن أن تنمو بقهرنا على شرائها ضمن سلع النظام العالمى الجديد، وصفقاتها الرأسمالية المتوحشة، وضمن خرائط للسلام فى الشرق الأوسط ، بشروط تنكر حق الشعوب فى تقرير مصيرها .. ونؤكد ما أكده ذلك الملتقى العربى ، وما صاغه من أهداف مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة (٢١- ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣) ، التزامنا باستكمال (المسعى الديمقراطية التاريخية) ؛ تأسيساً على أن قضايا المواطنة والديمقراطية لا يمكن استيرادها ، كما لا يمكن إعادة إنتاجها . وعلينا أن نواصل جهودنا (فى عملية ديمقراطية حوارية تقوم بها القوى الوطنية لبناء الديمقراطية ذاتها) فمن المستقر من خلال تجارب التاريخ المعاصر تشوه الديمقراطية المفروضة عن غير أسلوب ديمقراطى وطنى معتمد على جهودنا الوطنية ، فى مساعيها لإرساء نظام ديمقراطى دينامى متطور ، ساعية إلى أن تقيم مؤسساته بحيث (تستوعب مستجدات الساحة العالمية ... وتحديد أصولنا الحضارية ورؤيتها الإنسانية) .